حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رأس المال الاجتماعي وإسهاماته في ضمان جودة التعليم العالي واعتماده في المجتمع المصري

د. صفـــاء أحمد شحاتـــة

كلية التربية – جامعة عين شمس

جمهورية مصر العربية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

الحولية الثالثة والثلاثون

الرسالة ٣٧٩

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

University of Kuwait

Academic Publication Council

١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣م (يونيو)

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٣٧٩ - الحولية ٣٣

١٤٣٤هـ/٢٠١٣م (يونيو)

ANNALS of ARTS and SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Social Capital and its Contributions to the Quality Assurance and Accreditation of Higher Education in the Egyptian Society

Dr. Safaa Ahmed M. Shehata

Faculty of Education - Ain Shams University

Egypt

ISSN: 1560 - 5248

Monograph 379 - Volume 33

1434 A.H/2013 (June)

ثمن العدد

- **الكويت**: ٥٠٠ فلس
- **البحرين**: دينار واحد
- **قطر**: ١٠ ريالات
- **الإمارات**: ١٠ دراهم
- **السعودية**: ١٠ ريالات
- **عمان**: ريال واحد
- ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً
- ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات

الاشتراك السنوي لعدد (١٢) رسالة

سنوات الاشتراك	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
سنة واحدة	أفراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
	مؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً
سنتان	أفراد	٧ دنانير	١٠ دنانير	٣٧ دولاراً
	مؤسسات	٣٧ ديناراً	٣٧ ديناراً	١٥٠ دولاراً
٣ سنوات	أفراد	١٠ دنانير	١٤ ديناراً	٥٢ دولاراً
	مؤسسات	٥٣ ديناراً	٥٢ ديناراً	٢١٠ دولارات
٤ سنوات	أفراد	١٣ ديناراً	١٨ ديناراً	٦٧ دولاراً
	مؤسسات	٦٧ ديناراً	٦٧ ديناراً	٢٧٠ دولاراً

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى
توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص. ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت: 72454 - ت: ٢٤٨١٠٣١٩ - فاكس ٢٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@ku.edu.kw
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS/

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.

Rates

- **Kuwait**: K.D 0.500
- **Bahrain**: BD 1
- **Qatar**: RQ 10
- **Emirates**: DH 10
- **Saudi Arabia**: RS 10
- **Oman**: RO 1
- Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar
- Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollars

Subscription for 12 Monographs

Subscription Period	Subscription Type	Kuwait	Arab Countries	Foreign Countries
1 Year	Individuals	4 K.D	6 K.D	22 $
	Institutions	22 K.D	22 K.D	90 $
2 Years	Individuals	7 K.D	10 K.D	37 $
	Institutions	37 K.D	37 K.D	150 $
3 Years	Individuals	10 K.D	14 K.D	52 $
	Institutions	52 K.D	52 K.D	210 $
4 Years	Individuals	13 K.D	18 K.D	67 $
	Institutions	67 K.D	67 K.D	270 $

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor
ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES
P.O Box 17370 El-Khaldiah - KUWAIT 72454
Tel: 24810319 - Fax: 24810319

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@ku.edu.kw
http://Pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS/

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS of ARTS and SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

فصلية علمية محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية:

الآداب:

اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها، التاريخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعية:

الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الجغرافيا، علم النفس، العلوم السياسية.

الحولية الثالثة والثلاثون

الرسالة التاسعة والسبعون بعد المئة الثالثة

١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م

هيئة التحرير

د. فاطمة إبراهيم آل خليفة

رئيسة هيئة التحرير

أ.د . بدر محمد الأنصاري

قسم علم النفس

أ. د. شفيق الغبرا

قسم العلوم السياسية

أ. د. جمال بدر القناعي

قسم اللغة الإنجليزية وآدابها

د. حسين أحمد بوعباس

قسم اللغة العربية وآدابها

د. جاسم سليمان الفهيد

قسم اللغة العربية وآدابها

د. علي زيد الزعبي

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

د. أحمد الشربيني

قسم التاريخ

مها إبراهيم المسعد

مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. إبراهيم السعافين
قسم اللغة العربية – الجامعة الأردنية

أ. د. حياة ناصر الحجي
قسم التاريخ – جامعة الكويت

أ. د. أحمد عتمان
قسم الدراسات اليونانية واللاتينية
جامعة القاهرة

أ. د. عبدالقادر الفاسي الفهري
قسم اللغة العربية – جامعة محمد الخامس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد
قسم العلوم السياسية – جامعة أسيوط

أ. د. ماري تريز عبدالمسيح
قسم اللغة الإنجليزية – جامعة الكويت

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام
قسم الفلسفة – جامعة عين شمس

أ. د. محمد غانم الرميحي
قسم الاجتماع – جامعة الكويت

أ. د. حمدي حسن أبو العينين
عميد كلية الإعلام – جامعة مصر الدولية

أ. د. محمد محمود إبراهيم الديب
قسم الجغرافيا – جامعة عين شمس

أ. د. محمود السيد أبو النيل
قسم علم النفس – جامعة عين شمس

قواعد النشر في

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

١ – حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة فصلية علمية محكمة، تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والأجنبية في الموضوعات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.

٢ – تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصلية، باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات **متن أي بحث** ٢٠٠ صفحة، ولا تقل عن ٥٠ صفحة **(في المتن دون الهوامش والمراجع)**.

٣ – **قواعد تسليم البحوث:**

أ – يقدم البحث **مطبوعاً من ثلاث نسخ**، على ورق (A4)، وعلى مسافة واحدة، وبنط **(١٤)**، مع **القرص المرن** الخاص به.

ب – يرفق الباحث ملخصاً للبحث مطبوعاً باللغتين العربية والإنجليزية؛ في حدود **١٥٠ كلمة** للغة العربية، و**٢٠٠ كلمة** للغة الإنجليزية.

ج – يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.

د – يقدم الباحث إقراراً كتابياً بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي مجلة علمية أو غيرها.

هـ – تقدم الخرائط، والأشكال، والرسوم **بأصولها** الصالحة للطباعة، أما الصور الفوتوغرافية فتطبع على ورق لماع، مع ضرورة تقديم **الشريحة الأصلية للصور الملونة**.

و – في حال رغبة الباحث نشر الصور، أو الخرائط، أو الأشكال البيانية **ملونة، يلتزم دفع تكاليفها**.

٤ – **يراعي الباحث عند كتابة هوامش البحث ومصادره ومراجعه ما يلي:**

أولاً – الهوامش:

أ – توضع الهوامش في **نهاية كل فصل**، أو في **نهاية البحث** في حالة عدم وجود فصول.

ب – ترتب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية كل فصل، أو حتى نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

ج – تثبت الهوامش عند ذكرها لأول مرة كاملة على النحو التالي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب **(بالبنط الأسود)**، رقم الطبعة/ رقم الجزء، مكان النشر، اسم الناشر، سنة النشر/ رقم الصفحة.

مثال:

- أحمد محمد عبدالخالق، **معجم الألفاظ الشخصية**، الطبعة الأولى - دولة الكويت، مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، ٢٠٠٠م/ ص١٥.

* المرجع السابق، ص٢٦.

- وفي حالة وجود فاصل **هامش مختلف** يذكر على النحو التالي:

* أحمد عبدالخالق، **معجم الألفاظ الشخصية** - ص٣٥.

ثانياً - المصادر والمراجع:

يرتب ثبت المصادر والمراجع **ترتيباً ألفبائياً**، بحسب الأسماء المشهورة للمؤلفين.

ويتبع في إثباتها ما يلي:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب **(بالبنط الأسود)**، اسم المحقق أو الشارح أو المترجم، رقم الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، السنة.

مثال:

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **كتاب «الحيوان»**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ١٩٦٥م.

٥ - **شروط قبول الأبحاث في الحوليات:**

أ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها في أي مجلة علمية أو غيرها.

ب - أصول البحوث المقدمة للنشر لا ترد ولا تسترجع، سواء أنشرت أم لم تنشر.

ج - لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها، وإذا ثبت ذلك، فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.

د - يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات - على الأقل - على نشره في الحوليات.

هـ - تمنح المجلة للباحث **خمسين** نسخة من بحثه المنشور إهداء.

٦ - ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72454
الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS
E-mail: aass@ku.edu.kw

الرسالة ٣٧٩

رأس المال الاجتماعي وإسهاماته في ضمان جودة التعليم العالي واعتماده في المجتمع المصري

د. صفاء أحمد شحاتة
كلية التربية - جامعة عين شمس
جمهورية مصر العربية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الثالثة والثلاثون - ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣م

المؤلـف:

د. صفاء أحمد شحاتة

- دكتوراه الفلسفة في التربية، تخصص أصول التربية، عام ٢٠٠٢، جامعة ليدز.
- أستاذ أصول التربية المساعد منذ عام ٢٠٠٩، كلية التربية، جامعة عين شمس.

الإنتاج العلمي:

- أدوار ووظائف المدرسة في عالم متغير، (بالاشتراك) مجلة التربية والتنمية، العدد (٣١) ١-٤٦، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- دراسة تحليلية نقدية لبعض الرؤى المستقبلية في التطور الحضاري للتربية، مجلة التربية والتنمية، العدد (٣٥) ٥٨-٨٩، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- رؤية مقترحة لسبل الاستفادة من التراث الثقافي فى رسم معالم مستقبل التربية وتصميم تقنيات دراستها، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (٥٤) ٥٥-١٠٩، ٢٠٠٦.
- دراسة تقويمية لنظام التعليم فى الجامعة العربية المفتوحة، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد (١٣) ٢٣٥- ٣٠٥، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٦.
- التخطيط الاستراتيجي لتطوير أداء كلية التربية بجامعة عين شمس في ضوء مفاهيم الجودة والاعتماد التربوي، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسد)، القاهرة ٢٠٠٨.
- تصور مقترح لتطوير أداء مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (٣٥) ٥١٧ – ٦٤٠، القاهرة، ٢٠١١.
- ضمان جودة التعليم الفني والتدريب المصري «مدخل مقترح باستخدام أسلوب أفضل الممارسات، (بالاشتراك) المؤتمر الدولي السادس للمركز العربي للتعليم والتنمية: التعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية « آفاق نحو مجتمع المعرفة»٥- ٧ يوليو، ٦٣٥ – ٧٢٠، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسد) ٢٠١١.
- أسس تقييم أداء المتعلم وقياس فعالية المؤسسة التعليمية (مدخل تقييم القيمة المضافة)، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، العدد (٣١) ١٥٢ – ١٨٠، كلية ، التربية، جامعة الإمارات، الإمارات، ٢٠١٢.
- رأس المال الاجتماعي وجودة التعليم : إسهامات متبادلة، (بالاشتراك) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، القاهرة، ٢٠١٢.
- المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين ، (بالاشتراك)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٢.
- الخطة الاستراتيجية لكلية التربية بجامعة عين شمس (٢٠١٢- ٢٠١٧) (بالاشتراك) كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١١.

المحتوى

ملخص	١١
مقدمة	١٣
مشكلة الدراسة	١٣
أهداف الدراسة	١٨
تساؤلات الدراسة	١٩
أهمية الدراسة	٢٠
منهجية الدراسة وخطتها	٢١
• الجزء الأول: تحليل مفهوم رأس المال الاجتماعي ... نحو مقاربة المفهوم	٢٣
أولاً- الفرق بين رأس المال الاجتماعي والمادي والبشري	٢٣
ثانياً- قيمة رأس المال الاجتماعي في تنمية المجتمع ووحدة المعرفة	٢٦
ثالثاً- مكونات رأس المال الاجتماعي (الشبكات الاجتماعية، الثقة، المبادئ والقيم والأخلاقيات)	٣٣
رابعاً- أنماط رأس المال الاجتماعي (نوع العلاقات، طبيعة الهدف، طريقة التكوين)	٣٦
خامساً- مستويات رأس المال الاجتماعي (الجزئي، والوسطي، والكلي)	٣٨
سادساً- مجالات تفاعل رأس المال الاجتماعي بين الواقع والافتراض	٣٩
سابعاً- متطلبات تكوين رأس المال الاجتماعي وتنميته	٤٠
ثامناً- طرق قياس رأس المال الاجتماعي بين صعوبة تحديد المؤشرات وتحديات قياسها	٤١
• الجزء الثاني: انعكاسات رأس المال الاجتماعي في التعليم	٤٥
• الجزء الثالث - التطور التاريخي لرأس المال الاجتماعي وانعكاساته على التعليم في المجتمع المصري منذ إنشاء الدولة الحديثة حتى الآن	٤٨

• الجزء الرابع: مؤشرات الهدر في رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري خلال الوضع الراهن	٨٢
أولاً – خصائص منظومة القيم ودورها في تناقص رأ س المال الاجتماعي	٨٢
ثانياً – خصائص الشبكات والعلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني	٨٥
• الجزء الخامس: سيناريوهات متوقعة لرأس المال الاجتماعي وتأثيراتها على جودة التعليم العالي واعتماده في المجتمع المصري	٩٠
أولاً– السيناريو الامتدادي	٩١
ثانياً – السيناريو الإصلاحي	٩٤
ثالثاً – السيناريو الإبداعي	٩٦
رابعاً – السيناريو الممكن	٩٩
• الجزء السادس: إسهامات رأس المال الاجتماعي في تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي	١٠٧
المحور الأول – القدرة المؤسسية	١٠٧
المحور الثاني – الفاعلية التعليمية	١٢٤
خاتمة	١٤٨
المراجع	١٤٩

ملخـص

تتناول الدراسة الحالية بالتحليل فرضية، مؤداها أنه في حالة غياب رأس المال الاجتماعي قد لا تستطيع المجتمعات من خلال مؤسساتها وأفرادها أن تحقق الجودة في مخرجاتها عن طريق الاعتماد على رأس المال المادي والبشري فقط. فلكي تستفيد المجتمعات من ثروتها المادية والبشرية في تحقيق أغراضها لابد من العمل في إطار رأس المال الاجتماعي الذي يؤكد الثقة وتكوين شبكة علاقات مؤسسية وفردية، والالتزام بالمبادئ والقيم والأخلاقيات. لذا استهدفت الدراسة الحالية: أولاً: التوصل إلى تعريف شامل لرأس المال الاجتماعي في ضوء إسهاماته في ضمان جودة التعليم العالي واعتماده في مصر، ثانياً: الكشف عن انعكاسات رأس المال الاجتماعي على ضمان جودة التعليم العالي واعتماده، ثالثاً: الكشف عن بعض القوانين والفرضيات المتعلقة برأس المال الاجتماعي في علاقته برأس المال المادي والبشري. رابعاً: تحليل ومناقشة مؤشرات الهدر في رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري، خامساً: صياغة أربعة سيناريوهات مختلفة لرأس المال الاجتماعي وتأثيراتها على ضمان جودة التعليم العالي واعتماده، سادساً: عرض لإسهامات رأس المال الاجتماعي في ضمان جودة التعليم العالي واعتماده. وأخيراً: توضيح قدرة مؤسسات التعليم العالي في تنمية رأس المال الاجتماعي.

مقدمة

ظهـر حديثـاً اتجـاه يربط بين رأسـ المال الاجتماعـي وتنمية المجتمـع، وبلورت هـذا الاتجـاه العديد من الدراسات لتأكيد ازدياد الأدلة المادية حول دور رأس المال الاجتماعـي في التنمية الاقتصادية ومواجهة الفقر وتطوير التعليم والرعاية الصحية وغيرهـا مـن المجالات. ويعود مفهوم رأس المـال الاجتماعي وتطوره إلى تطور علم الاجتماع، خاصة أن علم الاجتماع هو العلم القادر على التوعية بالطبيعة الديناميكية لسلـوك الأفـراد الاجتماعي والبنـاء المجتمعي لمجتمعاتهم الحديثـة، وكذلك التوعية بالقيـم وأساليب السلوك الشائعة الفردية والمجتمعية، والتمكن من التخلي عن فكرة التمركـز حـول الـذات لصالـح التفهـم والاستعـداد والمشاركة في العمـل الجماعي التعاونـي الـذي يستهـدف الجماعـة؛ فمن خـلال تطور علـم الاجتماع، أصبـح رأس المـال الاجتماعي يؤدي دوراً كبيـراً في ارتقاء الأمم وتقدمها شريطة أن تتوافر لهذا الرأسمـال الأسبـاب الأخرى كالثـروة، والتعليم، والرعاية الصحيـة، وعدد السكان المتوازي مع الإنتاج القومي ؛ وعندها يصبح رأس المال الاجتماعي العامل الرئيسي في تنمية المجتمع، وهذا يعني أن التعليم أحد المتطلبات الأساسية لتكوين رأس مال اجتماعـي، وفي الوقت نفسه يـؤدي رأس المال الاجتماعـي بمكوناته وإسهاماته في تنمية المجتمع إلى تطور في التعليم.

مشكلة الدراسة:

نظراً لما يواجهه التعليم في أي مجتمع من مشكلات تتعلق بالإتاحة وجودة النظم وتقويمها، سارعت الدول إلى إنشاء نظم جودة واعتماد، تحقق الجوانب الثلاثة التي – فـي تكاملهـا – تفرز نظامـاً تعليمياً يحقـق أهدافاً فردية ومجتمعيـة مطلوبة (حسن مختـار حسيـن سليم، ٢٠٠٧). لذلـك شهد الفكـر التربوي في مجـال تطوير التعليم ظهور العديد من الدراسات الدقيقة فيما يتعلق بمفهوم الجودة وشروطها ومتطلباتها وطرق تحقيقها وقياسها لتحقق مخرجات التعليم المستهدفة (د.ل، ٢٠٠٥). أما على

المستوى التطبيقي فقد سارعت كل دولة باختيار أفضل النظم لتحقيق الجودة وتطبيقها (جون برينان، تاره شاه، ٢٠٠٧). ومن الضروري الإشارة إلى أن هذا الاختيار يكون في الأساس مرتكزاً على طبيعة المجتمع والنظام التعليمي داخله؛من حيث مدخلاته وعملياته ومخرجاته التي هي في مجموعها تحقق متطلبات تحقيق الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٥).

ومن أهم أسباب الفشل في تطبيق أي نظام لضمان الجودة والاعتماد فقدان المؤسسات التعليمية متطلبات تحقيق النموذج المختار، التي تتمحور حول الحشد الدقيق والكافي والضروري لرأس المال سواء الاجتماعي أو البشري أو المادي (صالح ناصر، ٢٠٠٨). والقارئ للمعايير العالمية الصادرة عن الهيئات العالمية المختلفة لضمان جودة التعليم العالي والاعتماد يلاحظ عدة اتجاهات يمكن استنتاجها ومناقشتها على نحو ما يلي:

Commission for Academic Accreditation (2007), Commission on Institution of Higher Education (2005), CNE (2003), Center of Accreditation and Quality Assurance of the Swiss Universities (2007), Australian Universities Quality Agency (2009), Australian Qualifications Framework (AQF) (2007), Higher Education Quality Committee (2004), Middle States Commission on Higher Education (2008), Northwest Commission on Colleges and Universities (2003) and South Association of colleges and schools (2003).

يمكن تأكيد أن كل دولة تختار المعايير التي تتناسب مع إمكانياتها من رؤوس الأموال (المادية والبشرية والاجتماعية) وظروفها وأهدافها وواقعها. فلا يوجد نموذج واحد في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ولكن توجد العديد من المعايير يمكن الاستفادة منها، وترجع أهمية المعايير المطلوبة إلى مدى ملاءمتها لمتغيرات العصر ودرجة استجابتها لكل من متطلبات الطالب والمجتمع والبحث

العلمي واحتياجات سوق العمل والتحديات.

ترتكز معايير الاعتماد على مؤشرات نوعية وكمية معاً، كما وضعت هيئات الاعتماد نماذج مختلفة؛ فالبعض يضعها في عناصر تفصيلية والبعض الآخر يجملها في مجالات رئيسية يجب أن توفرها المؤسسة التعليمية، والبعض يضع معايير عامة، وتنقسم كل منها إلى عناصر أساسية، كما يحدد البعض مجالات رئيسية تندرج تحتها مجالات فرعية تتضمن عدداً من المعايير.

وتتباين المعايير التي تستخدمها هيئات الاعتماد باختلاف العناصر الثقافية والسياسيات بين كل دولة و أخرى. وعلى الرغم من التفاوت والاختلاف في المعايير في معظم دول العالم، فإن من المؤكد – من خلال المراجعة المتأنية لمعايير هيئات الاعتماد – أنها جميعها تتفق في المحتوى والمضمون والتوجهات.

على سبيل المثال، يلاحظ أن معايير هيئات الاعتماد في كل من بريطانيا وسويسرا وفرنسا شبه متفقة على مجموعة من المعايير الخاصة بالنماذج الأوروبية بصفة عامة نتيجة التعاون بين هيئات الاعتماد المختلفة في أوروبا، وهذا التقارب كان نتيجة لإعلان بولونيا Bologna Declaration الذي أكد ضرورة التعاون بين الدول الأوروبية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في الاتحاد الأوروبي من أجل تطوير التعليم وتحقيق معايير واحدة، تتضمن – إلى حد كبير – التكافؤ بين مواصفات الخريجين وقيمة الشهادات العلمية و البحث العلمي؛ مما ينتج عنه فرص لحراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في المؤسسات التعليمية والعملية بين دول أوروبا. ويتضح ذلك الاتفاق في المعايير الخاصة بالطلاب والإدارة والسياسات والإجراءات المؤسسية والمشاركة المجتمعية.

و يتضح أيضاً تقارب شديد بين معايير اعتماد الهيئة اليابانية وهيئة الإمارات العربية المتحدة وإجراءات هذا الاعتماد وبين نظام الاعتماد الأمريكي، وهو شأن كثير من دول شرق آسيا والدول العربية، التي ترجع إلى اعتماد اليابان والإمارات

علـى النمـوذج الأمريكـي عنـد صياغـة معاييرهـا. و يتضح هـذا التشابه فـي معظم المجـالات مثل وجـود رسالة وأهداف، والطلاب وأعضاء هيئـة التدريس، والموارد الماليـة والمادية، ومواصفات البرامج الأكاديميـة. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن هـذه الـدول قـد قامت ببعضـ التعديل في صياغـة المعايير أو تقسيـم أحدها إلى معيارين لسهولة تقويمه.

أمـا فيمـا يتعلـق بتجربة جنوب إفريقيـا فيتضح اتباعها لمنهج النظـم عند صياغة معاييرهـا؛ فقـد قسمتهـا إلى معاييـر خاصة بالمدخـلات ومعايير خاصـة بالعمليات وأخـرى خاصـة بالمخرجـات والمراجعـة. وعلـى الرغـم مـن الاختـلاف فـي عرض المعاييـر فإنها – في حد ذاتهـا – متشابهة مع النماذج الأخرى؛ فعلى سبيل المثال، تضمنت معايير المدخلات وضع مواصفات للبرامج والطلاب وأعضاء هيئة التدريس والتقويم وغيرها من المعايير التي تتشابه مع الدول الأخرى.

أما النموذجان الهندي والكوري فعلى الرغم من اختلافهما في الصياغة وتقسيم المعاييـر فإنهمـا لـم يختلفا مـن حيث عناصـر التقويـم والاعتماد عن باقـي النماذج العالميـة، وبخاصة أنهمـا من الدول النامية التي استمدت تجربتها من خبرات الدول الأوروبية والأمريكية.

وعلـى الرغـم مـن الاختلافـات والاتفاقات فـي مجـالات ومعايير ضمـان الجودة والاعتمـاد، فإنه يلاحظ شمولية هذه المعايير وتكاملها، بحيث تتناول جميع مجالات المؤسسـة التعليميـة التي تتمثل فـي رأس المال المادي أو القـدرة المؤسسية (على سبيل المثال: البنية التحتية، الموارد وتسهيلات التعليم والتعلم وتكنولوجيا التعليم والأجهـزة والمعـدات) ورأس المـال البشري (على سبيل المثـال: الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين، والعاملين) ورأس المال الاجتماعي (على سبيل المثال: المشاركـة المجتمعيـة، والمساهمة في تحقيق جميـع المعايير الأخرى مثل التخطيط الاستراتيجي، والأنشطة البحثية والعلمية).

والأهـم من مجرد توفيـر رؤوس الأموال ضرورة دراسـة كل مؤسسة على حدة فـي ضـوء إمكاناتهـا من رأسـ المال، من أجـل تقليصـ المسافة بيـن المستوى من الجـودة الذي يمكـن أن يتحقق بإمكاناتها الحالية ومستوى الجودة الذي تتطلبه جهة الاعتمـاد. والأمـر المهـم الآخر هو كيـف تسهم المعايير فـي تنمية رؤوسـ الأموال المختلفة والاستفادة منها في الوقت نفسه.

وترى الأدبيات في التعريف الأساسي لرأس المال أنه يتشكل من استثمار الموارد في إطار السوق؛ طلباً للحصول على عائدات محددة، في إطار ذلك ينمو رأس المال مـن خـلال عمليتين: الأولى يتم إنتـاج الموارد وتحويلها كنوع مـن الاستثمار، وفي العمليـة الثانية يتم نقـل الموارد المنتجة أو المحولة إلى ساحة السوق للحصول على الربـح، وهـو ما يعنـي أن رأس المال – في جانـب منه – يعد حصيلـة عملية الإنتاج، وهـذا – بـدوره – يعني إنتـاج أو إضافة قيمة جديدة إلى المـوارد القائمة فعلاً، وفي الجانب الآخر يعد رأس المال متغيراً سببياً في عملية الإنتاج (حيث يتم تبادل الموارد من السوق لأجل توليد الربح).

وبـدأت سلسلة التطور التاريخي لأشـكال مختلفة من رأس المال بفكرة رأس المال المـادي Physicsl Capital ،التـي جـاءت لتفسـر الطريقـة التـي بها تسهـم العناصر الماديـة – مثـل الآلات والأدوات – فـي تسهيـل النمـو الاقتصـادي وزيادتـه. وفي عام ١٩٦٤، استكمل بيكير Becker عمل سوهولتذ Suhultz الذي بدأه عام ١٩٦١ وقدما فكـرة رأسـ المال البشري وأكدا أن الأفراد – من خلال التربية – يمكن أن تنمى لديهم القـدرة علـى تسهيـل النمو والإنتـاج وزيادتهما. وظهـر مفهوم رأس المـال الاجتماعي الـذي يعتـرف بـأن علاقـات اجتماعيـة معينـة (شبكـة العلاقـات، المعايير التـي تحكم العلاقـات المتبادلـة) من الممكـن أيضاً أن تسهم في تسهيل النمـو والإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، بدأ الباحثون – مع ظهور رأس المال الاجتماعي – بالتفكير في أن رأس المال الاجتماعي ذو قيمة وفعالية في تحقيق أهداف غير اقتصادية أيضاً. واستكمالاً لسلسلة روؤسـ الأمـوال، ظهرت مؤخراً بعض الأعمال الأكاديميـة التي تدور حول رأس المال

الثقافي الذي يعرف بأنه أشكال العادات والتقاليد والمعارف، وأشكال التربية، وأنواع المهارات ، والمزايا المتنوعة والمختلفة من فرد إلى آخر، التي يمتلكها فرد ما وتضعه في مكانة اجتماعية مرتفعة. ولذلك يحرص الآباء على توفير رأس المال الثقافي لأبنائهم من خلال إمدادهم بالاتجاهات والمعارف الضرورية للنجاح في النظام التربوي القائم. ومعظم الأدبيات التي تناولت دراسة المصطلح غالباً ما ناقشت في ضوء علاقته بالنظام التربـوي. وأخيـراً مفهوم رأس المال الديني الذي يشار إليـه بأنه عملية استثمار الفرد لعقيدته في جميع نواحي المعاملات في الحياة العملية.

ورؤوسـ الأمـوال السابقة كلها قابلة للتحول أو قابلة للخضوع للعملية التي أطلق عليهـا «بورديو» Bourdieu مصطلح تدويـر رأس المال؛ فمثلاً يمكن تحويل رأس المال الديني إلى رأس مال مادي أو إلى أي شكل آخر من أشكال رأس المال.

والفصـل هنا بين رؤوس الأمـوال الخمسة ليس فصلاً مبرره عدم الارتباط فيما بينها أو التكامل الذي يثري كلاً منها. على العكس من ذلك فرؤوس الأموال مترابطة فيما بينها بعلاقة تكاملية وتكوينية؛ بمعنى لا يمكن رصد أو بناء واحد منها من دون الآخـر، ومن الصعب أيضـاً أن يحقق واحد منها أهدافه في غياب الآخر. أما ما يبرر الفصـل بين رؤوس الأمـوال هنا فمنهجية الدراسة التي تتطلـب التركيز على مفهوم واحد وتناوله بعمق من كل زواياه.

أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

١ – التوصـل لتعريف شامل لرأسـ المال الاجتماعي في ضوء إسهاماته في ضمان جودة التعليم العالي واعتماده في مصر.

٢ – الكشـف عن انعكاسات رأس المـال الاجتماعي على ضمان جودة التعليم العالي واعتماده.

٣ – الكشف عن بعض القوانين والفرضيات المتعلقة برأس المال الاجتماعي في علاقته برأس المال المادي والبشري.
٤ – التوصل إلى مؤشرات الهدر في رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري.
٥ – صياغة سيناريوهات مختلفة لرأس المال الاجتماعي وتأثيراتها على ضمان جودة التعليم العالي واعتماده.
٦ – الكشف عن إسهامات رأس المال الاجتماعي في ضمان جودة التعليم العالي واعتماده.
٧ – الكشف عن مدى قدرة مؤسسات التعليم العالي في تنمية رأس المال الاجتماعي.

تساؤلات الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن أن يسهم رأس المال الاجتماعي في ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي؟. ولقد تم الاعتماد على فرضية مهمة، مؤداها أنه في حالة غياب رأس المال الاجتماعي قد لا تستطيع المجتمعات – من خلال مؤسساتها وأفرادها – أن تحقق الجودة في مخرجاتها عن طريق الاعتماد فقط على رأس المال المادي والبشري. فلكي تستفيد المجتمعات من ثروتها المادية والبشرية في تحقيق أغراضها يتطلب ذلك – وبشكل ملح وضروري – العمل في إطار رأس المال الاجتماعي الذي يؤكد الثقة وتكوين شبكة علاقات مؤسسية وفردية، والالتزام بالمبادئ والقيم والأخلاقيات التي تبني الثقة وتجعل الهدف العام من شبكة العلاقات المجتمعية هو المنفعة العامة للمجتمع والفرد ؛ الأمر الذي لا يتيح الفرصة لتحقيق الأهداف الطامعة لفئة معينة؛ مما ينتج عنه الفساد والخلل في أي منظومة داخل المجتمع. والمبرر الرئيسي وراء الحشد المجتمعي والفردي هو أن تطوير التعليم عمل قومي مجتمعي وفردي، ومن الصعب تحقيقه دون التكامل والمشاركة والارتباط والثقة وتبادل العلاقات. والأهم من ذلك الاتفاق على هدف عام واحد يوجه المجتمع بأكمله، مؤسسات وأفراداً، وهذه المتطلبات هي مكونات رأس

المـال الاجتماعـي. وتأسيسـاً علـى ما سبـق، فيمكـن أن تتمحور مشكلـة الدراسة في التساؤلات التالية:

١- ما التعريف الشامل لرأس المال الاجتماعي في ضوء إسهاماته في ضمان جودة التعليم العالي واعتماده في مصر؟

٢- ما انعكاسات رأس المال الاجتماعي على ضمان جودة التعليم العالي واعتماده؟

٣- ما القوانين والفرضيات المتعلقة برأس المال الاجتماعي في علاقته برأس المال المادي والبشري؟

٤- ما مؤشرات الهدر في رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري؟

٥- مـا السيناريوهـات المختلفة لرأس المال الاجتماعـي؟ وما تأثيراتها على ضمان جودة التعليم العالي واعتماده؟

٦- ما إسهامات رأس المال الاجتماعي في ضمان جودة التعليم العالي واعتماده.

٧- ما مدى قدرة مؤسسات التعليم العالي في تنمية رأس المال الاجتماعي؟

أهمية الدراسة:

يمكن تحديد أهمية الدراسة الحالية فيما يلي:

- مساهمـة الدراسـة في تعميـق العلاقة بين رأس المال الاجتماعـي كمفهوم ونظرية اجتماعية وعلاقتها بتطوير منظومة التعليم في مصر.

- رصد التطور التاريخي لأرصدة رأس المال الاجتماعي في مصر منذ إنشاء الدولة الحديثـة حتى الآن في محاولة للتوصـل إلى بعض الحقائق التاريخية والفرضيات المتعلقة برأس المال الاجتماعي.

- تعـرف مؤشـرات قياس رأس المـال الاجتماعـي، ومظاهر الهدر الحـادث بها في الواقع المعيش.

- الإسهام في استشراف مستقبل مظاهر رأس المال الاجتماعي المصري.

- توضيح كيف يمكن أن يسهم رأس المال الاجتماعي في ضمان جودة التعليم العالي من خلال مساعدة المؤسسة لتحقيق معايير ضمان جودة التعليم والاعتماد.

منهجية الدراسة وخطتها:

تتكون الدراسة الحالية من ستة أجزاء رئيسية، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة. وجاءت المقدمة لتناقش الإطار العام للدراسة، ومشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وتساؤلات الدراسة، وأهمية الدراسة؛ وأخيراً منهجية الدراسة وخطتها. أما الجزء الأول فيتضمن تحليل مفهوم رأس المال الاجتماعي، ويناقشه من زوايا عدة. ثم يتناول الجزء الثاني انعكاسات رأس المال الاجتماعي في التعليم.

أما الجزء الثالث فيتناول تطور رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري وعلاقته برأس المال المادي والبشري. ويعرض الجزء الرابع رؤية تحليلية لمؤشرات الهدر في رأس المال الاجتماعي من خلال مؤشرين مهمين، الأول: منظومة القيم، والثاني: منظومة المجتمع المدني.

أما الجزء الخامس فيقدم رؤية مُستقبلية لتطور رأس المال الاجتماعي في مصر من خلال أربعة سيناريوهات متوقعة، وأخيراً يوضح الجزء السادس إسهامات رأس المال الاجتماعي في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي من خلال مساعدة المؤسسة على تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد. يهدف، هذاء الجزء أيضاً إلى تقديم بعض آليات تنمية رأس المال الاجتماعي عندما تحقق المؤسسة معايير ضمان الجودة والاعتماد.

ولكي تتحقق أهداف الدراسة الحالية تم استخدام منهجين أساسيين ؛ المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي. ويمد المنهج الوصفي هذه النوعية من الدراسات بدرجة عالية من التوضيح المحدد للعناصر المكونة لها، ومن ثم فهمها فهماً

واعيـاً سليماً (ديوبولد ب فان داليـن، ١٩٩٠، ٢٩٢). وفي الدراسة الحالية يكون المنهـج الوصفـي ملائماً لتفهم مفهوم استثمار رأس المـال الاجتماعي ومكوناته ومتطلباته وتوضيحها وترسيخها، كذلك الكشف عن قيمة رأس المال الاجتماعي في التعليم، ثم يأتي – في خطوة أخرى – ليكون ملائماً لبناء رؤية مقترحة خاصة بكيفيـة استثماره في تحقيـق ضمان الجودة والاعتماد فـي المؤسسات التعليمية (Louis، C. et. al.، ٢٠٠٠، ١٨٢).

أمـا المنهج التاريخي، فتم استخدامـه لرصد رأس المال الاجتماعي وتحليله منذ إنشاء الدولة الحديثة حتى الآن. فالمنهج التاريخي يساعد في رصد مؤشرات الهدر وتحليلهـا في الماضي وتطورها حتى أخذت الصـورة التي عليها في الحاضر (فؤاد أبو حطب وآمال صادق، ١٩٩١، ٥٦ و ١٠٢).

وقـد استعانـت الدراسـة بأحـد أساليـب الدراسـات المستقبليـة، وهـو أسلـوب السيناريوهـات، حيث تستخدم السيناريوهـات؛ البيانات والمؤشرات المأخوذة من الماضـي والحاضر المتعلقـة برأس المال الاجتماعي، وتتبـع الخطوط الرئيسية من أجل وصف حالات بديلة، تتنوع بين ما هو ممتد للحالة القائمة بالفعل، وما هو مثالي وبعيـد كل البعـد عـن الواقع، وما هو الإصلاحـي، وما هو ممكـن ومحتمل الحدوث فـي ضوء الإمكانـات والتطلعات المتاحة (إدوارد كورنيش، ١٩٩٤، ٢٢١ – ٢٢٦) (ضياء الدين زاهر، ٢٠٠٤).

الجزء الأول

تحليل مفهوم رأس المال الاجتماعي .. نحو مقاربة المفهوم

بـزغ مفهوم رأس المـال الاجتماعي قبل الثورة الاشتراكية فـي روسيا بعام؛ أي فـي عـام ١٩١٦، بعد مـرور نحو نصف قرن من صـدور كتاب (رأسـ المال) لكارل ماركسـ. ويعـد هـذا المفهوم مـن وضع ليـدا جودسون هانيفـان Lyde Judson Hanifan .وتعود النشأة الفكرية لرأس المال الاجتماعي في المجال الأكاديمي إلى عالـم الاجتمـاع الفرنسي بيير بورديـو Pierre Bourdieu عام (١٩٨٦) وعالم الاجتمـاع الأمريكي جيمس كولمـان James Coleman (١٩٨٨و١٩٩٠و ١٩٩٣) إلا أن انتشـار المفهـوم والفكـرة يعود إلـى الجهد الأكاديمي لعالـم السياسة روبرت بوتنام Robert Putnam . وعلى الرغم من أن فكرة رأس المال الاجتماعي كفكرة منتشـرة ظهـرت في النصف الثاني من ثمانينيات القـرن الماضي فإن الأدبيات التي تناولـت الفكرة لـم تتفق إلى الآن على كونها نظرية متكاملة أو مجرد مفهوم جديد أو فكـرة جديـدة ؛ وتأتي صعوبـة التحليل لعدة أسبـاب، منها حداثة الفكـرة وارتباطها برأسـ المـال البشري وصعوبتها البالغة في القياس مقارنـة برأس المال المادي أو البشري. وفيما يلي تحليل تفصيلي لرأس المال الاجتماعي:

أولاً – الفرق بين رأس المال الاجتماعي و المادي والبشري:

علـى قـدر تعـدد وتنـوع رؤى العلمـاء الذيـن تناولـوا رأسـ المـال الاجتماعـي تتعـدد التعريفـات المطروحـة حوله وإن جمـع بينها عناصر مشتركـة. وإحدى طرق تعريـف رأسـ المـال الاجتماعـي يمكـن أن تناقشـ مـن خـلال توضيـح «كولمـان» (Coleman،٩٨،١٩٨٨–١٠٠) للفـرق بينه وبين رأس المال البشري . فالفرق الأول أن رأسـ المـال البشري يتمثل في التغيرات التي تطـرأ على الأفراد والتي تتمثل في المهـارات والقـدرات التـي تجعلهم قادريـن على تحقيـق هدف ما بطـرق جديدة غير تقليديـة تـؤدي إلـى تحقيـق أمثل للهـدف في أقل زمـن ممكن، وفي ضـوء الإمكانات

المتاحـة لهـم. أمـا رأسـ المال الاجتماعـي فيتكون من خـلال الإمكانـات والتغيرات التـي تولد في مختلف أنـواع العلاقات التي تربط بين مجموعة أفراد، أو بين الأفراد والمؤسسات، أو بين مجموعات من المؤسسات لتسهيل تحقيق أهداف ما بالشروط نفسها لرأس المال المادي : أفضل النتائج في أنسب وقت بالإمكانات المتاحة.

والفـرق الثانـي يكمـن فـي طبيعـة مكونـات رأسـ المـال – سـواء كان ماديـاً أم اجتماعيـاً – التـي تؤثـر بالضرورة في طـرق قياسه. فـإذا كان رأس المـال الطبيعي ملموسـاً وواضحـاً ويمكـن قياسه بشـكل دقيق بأكثر مـن طريقة من خـلال مكوناته المادية المعروفة والمحددة، التي تتمثل في الآلات والمواد الخام وحجم العملات، وإن رأسـ المال البشري أقل فـي خصائصه المادية والملموسة مـن رأس المال المادي؛ لأنه متعلق بقدرات ومهارات لا تتضح إلا من خلال مؤشرات أدائها، وأحياناً ما يكون قياسها غير دقيق لضعف دقة المقاييس مهما قننت في تصميمها. وهنا تكمن صعوبة قياسـ رأسـ المال البشري بدقة عـن طريق قياس مكوناته من المهـارات والقدرات، وعلـى الرغـم من تلك الصعوبـة، فمحاولات تطويـر سبل قياسه مستمـرة، وأصبحت أكثر دقة في بعض جوانبه خاصة المتعلقة بالمعارف والقدرات والمهارات العملية.

أما حالة رأس المـال الاجتماعي فيرى كولمان (Coleman، ١٩٨٨،٩٨–١٠٠) أنـه أقلهـا في الصفات المادية التي تيسر قياسـه، فهو عنصر غير ملموس، ومازالت طـرق قياسـه غير واضحة وغيـر دقيقة إلى الآن. وترجع هـذه الصعوبة إلى مكوناته التـي تتمثل فـي العلاقات بين الأفـراد وبين الأفـراد والمؤسسات التـي من الصعب تحديـد مؤشراتهـا ؛ ومـن ثم فهي – فـي الغالـب – متغيرة وغير واضحـة ولا توجد معاييـر محـددة لقياسها خاصة في غياب المحاسبية و الثقة التي تحكمها، والمعايير التي تتم هذه العلاقات في ضوئها.

وفـي محاولـة «إيفـا جامارينكـوا» و «أنثونـي جريين» Eva Gamarnikow and Anthny Green لتحليـل رأسـ المـال الاجتماعي أوضحا فرقـاً آخر، وهو

أن رأس المال الاجتماعي يتكون ويؤدي وظائفه، من خلال الآليات الثقافية داخل المجتمع ؛ مثل الدين والأعراف والعادات التاريخية والاجتماعية (٢٠٠٧، ٣٦٨) . هذا في مقابل رأس المال المادي الذي لا يرتبط بمجتمع معين من حيث مكوناته ووظائفه، وإنما يرتبط بالمصادر المادية ومظاهر النمو الاقتصادي، وارتباطه بالتاريخ والدين والثقافة ضعيف جداً بالشكل الذي لايؤثر على قيمته في تسهيل القيام ببعض التسهيلات. أما رأس المال البشري فهو يرتبط – بشكل كبير – بالمجتمع وقيمة التعليم فيه، التي تعتبر المصدر الذي يتكون من خلاله، وبما أن سياسات التعليم ترتبط بتاريخ المجتمع وثقافته وتقديرها للعلم فإن رأس المال البشري أيضاً يشارك رأس المال الاجتماعي في هذه الصفة التي تجعلهما يختلفان من مجتمع إلى آخر.

وأخيراً، يمكن توضيح فرق آخر بين رأس المال المادي والبشري والاجتماعي فيما يتعلق بسرعة التكوين، وهذا الفرق ذو قيمة في عمليات التنمية التي تتطلب حساباً زمنياً لكل خطوة من خطوات تحقيق مخرجاتها، وبالنسبة لرأس المال المادي هو أسرعهما في التكوين، حيث إن حشد الموارد المالية والمادية لا يتطلب وقتاً طويلاً في الحصر والحشد، وهي ترجع عادة إلى قرارات إدارية مؤسسية معينة، مثل المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني. أما رأس المال البشري فيتطلب مدى زمنياً طويلاً، وهو يساوي الوقت الزمني الذي يستغرقه الفرد في التعليم – على الأقل – في الحصول على الدرجة الجامعية الأولى التي قد تراوح بين ١٦ و١٧ عاماً. بالإضافة إلى الوقت المستغرق في التدريب في أثناء العمل، أما رأس المال الاجتماعي فيتطلب مدى زمنياً أكثر من رأس المال المادي وأقل من البشري؛ لأنه يعتمد على بناء نوعية من العلاقات تتميز بمصداقية عالية، في ضوء معايير متفق عليها من الأفراد والمؤسسات، وبما أن مستوى العلاقات متنوع بين العلاقات الفردية والمؤسسية ؛ فالمدى الزمني متنوع أيضاً ويختلف باختلاف أطراف العلاقة ومدى الثقة بينها ومدى الانضباط والالتزام بالمعايير.

أمـا فيما يخص نوعية الأهداف المحققة فـلا يمكن اعتبارها أحد مصادر التمييز بيـن رؤوس الأموال، فرأس المال المـادي والاجتماعي والبشري جميعها تسهم في تحقيـق أهـداف اقتصاديـة وغير اقتصاديـة، أو بمعنـى آخر جميعها يشـارك بشكل متكامل في التنمية الشاملة للمجتمعات دون اقتصار مصدر ما على هدف ما.

ثانياً - قيمة رأس المال الاجتماعي في تنمية المجتمع ووحدة المعرفة:

الكثيـر مـن المفاهيـم يمكن تعريفهـا عن طريق قيمتهـا أو وظيفتها التـي تؤديها. ويعـرف رأسـ المال الاجتماعي علاقات اجتماعية معينـة ضمن تركيب اجتماعي ما، تمثل المصدر الذي يعتمد عليه الأفراد والمؤسسات في تحقيق أهدافهم.

ومـن خـلال تحليل الأدبيـات التي تتعلق برأس المال الاجتماعـي يمكن أن نرصد اتجاهين في تحليله؛ الأول: يؤكد أن رأس المال الاجتماعي ذو فائدة فقط في تحقيق الأهـداف علـى المستـوى الفـردي والعلاقـات الفرديـة. ومـن أصحاب هـذا الاتجاه «بورديـو» Bourdieu الـذي عـرف رأس المـال الاجتماعي بأنه عامـل ومصدر ذو قيمـة فـي تحقيـق الأهداف الخاصة على مستـوى الأفراد والعائلات فـي حالة كونهم أعضـاء فـي شبكـة علاقـات اجتماعية ما. هـذا، ويعتبـر رأس المـال الاجتماعي أحد المصادر التي يعتمد عليها الفرد في تحقيق أهدافه (١٩٨٣، ٢٤٨-٢٤٩).

أمـا الاتجـاه الآخـر فيعتبـره قـوة أساسيـة في تنميـة المجتمـع وتحقيـق أهدافه المختلفـة. ومـن أصحاب هـذا الاتجاه «بوتنـام» (١٩٩٥) «وفوكوياما» Putnam and Fukuyama (١٩٩٩) اللذان وصفا رأس المال الاجتماعي بأنه صور التنظيم الاجتماعـي، مثـال شبكة العلاقات الاجتماعية، والأعراف، والثقة التي تسهل عمليات التنسيق والتعاون بين أفراد المجتمع بهدف تحقيق المنافع العامة للمجتمع وتبادلها. وحول «بوتنام» من خلال تحليله لرأس المال الاجتماعي دراسة رأس المال الاجتماعي مـن المستوى الفردي إلى المستـوى المجتمعي (Susan & Curran، 2001).

ويعتبر الاتجاه السابق الأكثر شيوعاً واتساعاً ومناقشة، ويمكن اكتشافه في العمل الأكاديمي لـ«كولمان» و«بوتنام» (2002) and Putnam (1995.302) Coleman؛ فقد أشارا إلى اتساع المفهوم بقولهما: إن رأس المال الاجتماعي ذو قيمة في تحقيق المنفعة العامة التي تعود على المجتمع أفراداً وجماعات. ومن منظور المنفعة العامة يشير البنك الدولي (١٩٩٥) في صفحته الخاصة عن رأس المال الاجتماعي إلى أنه – أي رأس المال اجتماعي – يجعل من العمل الجماعي ممكناً وذا قيمة في عمليات التنمية.

وأكد «بوتنام» (Putnam 1995) أن رأس المال الاجتماعي يساعد على تمكين الأعضاء في المجتمع من العمل معاً لتحقيق الأهداف المشتركة. وفي تعريف «كولمان» (Coleman 1988، 98) أكد أن رأس المال الاجتماعي هو قدرة الناس على العمل معاً من أجل الأهداف المشتركة للأفراد والجماعات والمنظمات. بالإضافة إلى كونه السبب في إنجاز بعض الأعمال التي لا تنجز في عدم وجوده. وأكد «كولمان» أن رأس المال الاجتماعي له قيمة وظيفية ليس في تحقيق الأهداف الاقتصادية فقط وإنما غير الاقتصادية أيضاً.

وتشير «باميلا باكستون» Pamele Paxton إلى قيمة رأس المال الاجتماعي مؤكدة أنه يزيد من قدرة الأفراد والمؤسسات على إنجاز العمل وتسهيل النمو والإنتاج في بعض مجالات العمل. بمعنى آخر يسهل رأس المال الاجتماعي تحقيق الأهداف الخاصة بمجموعة أفراد ينتمون إلى مجموعة أكبر، ومن ثم يسهل أهداف المجموعة ككل، وفي النهاية يسهم في تحقيق أهداف المجتمع ككل ؛ فرأس المال الاجتماعي بمثابة القوة الكامنة في المجتمع التي تسهم في تحقيق أهدافه (١٩٩٩، ٢٩). ويأتي مصدر هذه القوة من توفير رأس المال الاجتماعي لشبكات اتصال فردية وجماعية متشعبة بين جميع الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات بعضها ببعض. ومن الجدير بالذكر أن وجود هذه الاتصالات الإيجابية يتيح للمجتمع وأفراده تحقيق أهدافهم عن طريق تبادل المعلومات والتعاون والعمل

الجماعـي فـي إطار من الثقـة والأمانـة والشفافية والمصلحـة العامـة، وتأكيداً لهذه الفرضيـة يشيـر «إليوت» إلـى أن المجتمـع يتعرض للانحلال حينمـا يفقد الاتصال بيـن الناس فـي المجـالات المختلفة مـن النشاط، بين العقـول والأهـداف السياسية والاجتماعية والدينية والتربوية والفنية والفلسفية (٢٠٠٨، ١٢٠) .

وفـي مناقشـة «إيفـا جامارينكـوا» و «أنثونـي جريين» Eva Gamarnikow and Anthny Green لمفهـوم رأس المـال الاجتماعـي تم تأكيـد أن رأس المال الاجتماعي مصدر يساعد الأفراد على النجاح في حياتهم عن طريق تحقيق أهدافهم، ومن ناحية أخرى يساعد في تنمية المجتمعات (٢٠٠٧، ٣٦٨) . بمعنى آخر هو عامل أساسـي لتحقيـق المنفعة العامـة والخاصة. ووفقاً لهذا التعريـف يمكن اعتبار رأس المـال الاجتماعـي مجموعة من الروابط أو الشبكات التي تربط الأفراد والمؤسسات بعضهم ببعض؛ مما يساعد على النهوض والتنمية الفردية والمجتمعية.

ومن المهم الإشارة إلى أن قيمة رأس المال الاجتماعي لا تنحصر في المجال الاقتصادي لتصحيح الاقتصاد الرأسمالي أو تحقيق نمو اقتصادي لدى أفراد أو جماعات فقط؛ ذلك أن هـذا المفهـوم – كمـا يشيـر مراد وهبة – قد امتـد إلى المجال المعرفي مـن أجل إعادة وحـدة المعرفـة المفقـودة (مراد وهبـة، ٢٠٠٩، ٢٨). وفـي هذا الصدد يشيـر مراد وهبة أيضـاً إلـى أن هـذه الإعادة هي مهمة رأس المال الاجتماعي من أجـل تحقيق التعاون بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية وتحقيق الثقة فيما ينتهي إليه كل منها من نتائج.

وانطلاقـاً مـن الفرضية السابقة لقيمـة رأس المال الاجتماعي فـي وحدة المعرفة يمكـن تعريفه بأنـه: جملة العلاقات والقيم التي تربط بيـن المتخصصين والعلماء في حقـل العلوم الطبيعيـة والإنسانية التي تولد التعاون، وإذا توقع هؤلاء العلماء أن كلاً منهم سيكون أميناً في نتائجه فإن الثقة في هذه الحالة تكون متبادلة، ومن شأنها أن تزيـد من فاعلية الجماعـة المتعاونة لتحقيق أهداف مشتركـة، وينتج عن تلك الوحدة المعرفيـة ظهـور تطورات عديدة فـي المجال الطبيعي والإنسانـي يزيد من الخيارات المتاحة أمام البشر للتطور العلمي والتكنولوجي والقيمي والإنساني.

ويمكن أن ندلل على قيمة رأس المال الاجتماعي بالإشارة إلى أن الحملة الانتخابية الناجحة للرئيس الأمريكي «باراك أوباما» قامت على تعبئة رأس المال الاجتماعي للعديد من الفئات والمجتمعات المحلية الأمريكية، كما أن سياسته في إدارة الأزمة العالمية في الأسواق المالية تقوم - في جانب منها - على توظيف أرصدة رأس المال الاجتماعي الأمريكي المتاحة على المستوى المحلي للتخفيف من حدة آثار الأزمة. وهناك العديد من الأمثلة ومن المشكلات والبرامج الاقتصادية وغيرها التي يمكن التعامل معها استناداً إلى رأس المال الاجتماعي، منها:

١ - **مشروعات التعامل مع البيئة وبرامجه:** حيث تحتاج مشروعات وبرامج الاستخدام الأمثل للموارد البيئية وطرق الحفاظ على البيئة بشكل عام على جميع المستويات - سواء على المستوى المحلي أو القومي، وصولاً إلى المستوى العالمي - إلى أنماط عديدة وجديدة من رأس المال الاجتماعي تعتمد - في الأساس - على الشراكة بين الجمعيات والقطاعين الحكومي والخاص. وهناك العديد من المشروعات التي تم تنفيذها بالفعل على جميع المستويات التي تشير إلى الإسهام الواضح لرأس المال الاجتماعي.

٢ - **مشروعات التطوير في مجال التعليم:** أدت التطورات المعرفية في الاتجاهات الإدارية الحديثة إلى توجيه الأنظار إلى منظومة التعليم والتصدي لوضع معايير لجودتها؛ الأمر الذي دفع الدول إلى التفكير في إعادة تشكيل سياساتها من أجل حشد كبير من أرصدة رأس المال الاجتماعي للإسهام في هذ العمل القومي الذي يتطلب الشراكة بين مؤسسات المجتمع المختلفة الحكومية والمدنية، كما يتطلب أيضاً الإسهامات الفردية على مستوى المتعلمين والمعلمين وأولياء الأمر والأكاديميين. هذه المشاركة المتوقعة عن طريق شبكات العلاقات المختلفة التي تحكمها مجموعة قيم ومعايير اجتماعية إيجابية هي من أهم الموارد التي يقدمها رأس المال الاجتماعي للمساهمة في مشروعات تطوير التعليم.

٣ - **مشروعات مؤسسات المجتمع المدني وبرامجها:** ويقصد بالمجتمع المدني الأفراد

والمجموعات والناشطين في الحقل العام، والمنخرطين في عمل الجمعيات والنقابات والاتحادات والقوى المهنية والسياسية، والمنحدرين من فئات وطبقات مختلفة، الذين استطاعوا تنظيم أنفسهم على نحو مشترك مقيمين أشكالاً من التضامن بينهم، في ظل ما وفرته الدولة المدنية، باعتبار نشاطهم عابراً للطوائف والإثنيات والأديان والمذاهب والإيديولوجيات والاتجاهات السياسية والأصول العرقية والعشائرية والقبلية والعائلية والمناطقية (عبد الحسين شعبان،٢٠٠٧، ٢٨). ووفقاً لهذا التعريف والوصف هناك من وجد أن المجتمع المدني يعتمد على رأس المال الاجتماعي، وأنه ينهض نتيجة لنهوضه. وهناك من وجد أن الوفرة في رأس المال الاجتماعي من المفترض أن تنتج مجتمعاً مدنياً كثيفاً. وهناك أيضاً من اعتبر أن المجتمع المدني هو أحد البعدين لرأس المال الاجتماعي. على سبيل المثال، يُمكن أَن يُنْظَر إلى رأس المال الاجتماعي بشكل مفيد لقياس قدرة المجتمع المدني.

هكذا يمثل رأس المال الاجتماعي تفاعلاً بين المجتمع المدني ومبادرته الاجتماعية (Imarato and Rusrer، 2003، 41). ويمكن أن نجد هذا الربط من خلال ما أوردته كل من «جين كوران» «وسوزان تاكاتا» Jeanne Curran. Susan Takata نقلاً عن «فوكوياما» Fukuyama الذي قال: «ارتبط المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي، وينهض نتيجة لرأس المال الاجتماعي، لكن لا يُشكّل رأس المال الاجتماعي نفسه. ومن المفترض أن تنتج وفرة من رأس المال الاجتماعي مجتمعاً مدنياً كثيفاً، وبالمقابل يعتبر – عالمياً – شرطاً ضرورياً للديمقراطية التحررية الحديثة. (في عبارة، ايرنست جلنر، «لا مجتمع مدني، حيث لا ديمقراطية» (Takata & Curran 2001)، والمتفحص لمقالة «بوتنام» سيجد أنه أراد أن يثبت وجود ترابط بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني. ويمكن ملاحظة ربطه للمفهومين في أكثر من موقع، فعلى سبيل المثال، نراه يشير إلى أن الحياة في المجتمعات تكون أسهل ومثمرة أكثر مع وجود أسهم ملموسة من رأس المال الاجتماعي. وهو يرى أن شبكات الارتباط المدني تتبنى معايير قوية من التبادل

وتشجع ظهور الثقة الاجتماعية، ومثل هذه الشبكات تسهل التعاون والاتصال بين أعضائها بسبب العمل الجماعي لمواجهة المعضلات الصعبة (Putnam، 1995). وتصل قمة ربط بوتنام بين مفهوم المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي عندما حاول أن يقيس رأس المال الاجتماعي من خلال استخدامه لـ«المجتمع المدني»؛ فقد حاول حساب رأس المال الاجتماعي.

كما ناقش «فوكوياما» (١٩٩٩) – من خلال حساب المجموعات – المجتمع المدني، مستعملاً العدد (n) لتعقب حجم العضويات في نوادي الألعاب الرياضية، وفرق البولنج، والمجتمعات الأدبية، والنوادي السياسية، وما شابه ذلك، التي تتفاوت مع مرور الوقت وعبر المناطق الجغرافية المختلفة. وبذلك كانت أول طريقة لحساب مجموع رأس المال الاجتماعي – بحسب فوكوياما – تعتمد على حساب مجموع العضويات في جميع المجموعات. وتشير نادية أبو زهر إلى أن المجتمع المدني هو مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية وغير الإرثية وغير الحكومية، التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة المجزية في الحياة. ويتضمن المجتمع المدني جزءاً كبيراً من أصول رأس المال الاجتماعي؛ لأنه آلية لخلق التماسك الاجتماعي بين الأفراد ووسيلة لتأسيس العلاقات الاجتماعية.

إن تفحص عناصر المجتمع المدني يكشف عن صلة وثيقة برأس المال الاجتماعي بما يوفره من بيئة تنظيمية تجمع أعضاء بينهم ثقة واحترام، فكلا المفهومين يدعم الآخر؛ فالمجتمع المدني بهذا المعنى يعد مصدراً لرأس المال الاجتماعي، والأخير يسهم بدوره في دعم منظمات المجتمع المدني واستمراريتها. وتمثل الجمعيات الأهلية القلب من المجتمع المدني، فلديها القدرة على بناء شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال الاتصال بالأعضاء والناس وبناء الثقة وتبادل الاتصال في أشكال تنظيمية حرة في إطار من الإيثار والالتزام، وهو ما يشكل في التحليل الأخير مصدراً مهماً لرأس المال الاجتماعي.

٤ - **مشروعات التنمية الديمقراطية وبرامجها:** يعتمد الربط بين الديمقراطية ورأس المال الاجتماعي على فرضية، مؤداها أن المؤسسات الديمقراطية تستمد حيويتها ودورها كلما كانت هناك روابط قوية وواضحة بينها وبين رأس المال الاجتماعي؛ بمعنى آخر كلما توافر رصيد كاف من رأس المال الاجتماعي؛ تحسنت جودة الحياة المدنية؛ الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل المجتمع الديمقراطي. ويعتقد بوتنام (٢٠٠٢) أن رأس المال الاجتماعي يساعد المواطنين على حل المشكلات المتجمعة بسهولة؛ فالناس يكونون في وضع أفضل عندما يتعاونون، كما أن جذور رأس المال الاجتماعي تسمح بتقدم المجتمعات المحلية بطريقة طبيعية، فعندما يثق الناس بعضهم ببعض وتتكرر التفاعلات بين المواطنين فإن العمل اليومي والمعاملات الاجتماعية تكون أقل تكلفة، ومن ثم يتوسع فهمنا عن الطرق العديدة التي تترابط بها مصائرنا.

٥ - **استراتيجيات وبرامج تأمين الحاجات الأساسية وبرامج الرفاهية الاجتماعية:** تأمين الحاجات الأساسية للأفراد بدءاً من الطعام والشراب والسكن الآدمي والتعليم وتوافر الأمن والأمان وتقلص أعداد الجريمة والقضاء على المخدرات وغيرها، أو الوصول إلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية - يتطلب بالضرورة استراتيجيات خاصة، لتوزيع فرص متكافئة بين أفراد المجتمع، لا يمكن أن تنجح ما لم يصاحبها اتباع الطرق الملائمة لإعادة توزيع أرصدة رأس المال الاجتماعي (المتمثلة في الشبكات الاجتماعية وما تحتويه من ثقة وقيم ومبادئ) وإمدادها بالطاقة اللازمة لتفعيلها وتنشيطها. فالناس حينما يثقون في المؤسسات التي توزع أرصدة رأس المال، وحينما تعمل الشبكات على تدفق المعلومات الصادقة عن الفرص المختلفة يصبحون أكثر تسامحاً وأقل تشاؤماً وأكثر تعاطفاً مع الآخرين الذين يواجهون محناً. ومن المؤكد أن الذي يؤمن بقيمة رأس المال الاجتماعي لا يحتاج إلى دراسات دقيقة ليتوصل إلى حقيقة أن الناس الذين يعيشون في مجتمع يملك موارد من أرصدة رأس المال الاجتماعي يتمتعون بحياة أفضل من أولئك الذين يعيشون في مجتمعات تفتقد هذه الموارد.

ثالثاً – مكونات رأس المال الاجتماعي (الشبكات الاجتماعية، الثقة، المبادئ والقيم والأخلاقيات):

مع ظهور فكرة رأس المال الاجتماعي، وجه المهتمون من الأكاديميين في مجال العمل الجماعي انتباههم إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية كعامل مهم من بين عوامل عدة تؤثر على مخرجات نظام ما . وانتقل الاهتمام برأس المال الاجتماعي إلى صانعي السياسات ومتخذي القرار، واهتموا – تحديداً – بالعلاقة السببية بين شبكات العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد بعضهم ببعض وبين المؤسسات والأفراد. وأشاروا إلى عامل الثقة في بناء هذه العلاقات، الذي يعمل على تيسير تحقيق أهداف عمليات التنمية المرغوبة ومخرجاتها.

ولقد عرف «بوتنام» و«فيلدستيين» Putnam and Feldstein رأس المال الاجتماعي من حيث مكوناته بأنه «الشبكات الاجتماعية، ومعايير تبادل العلاقات، والدعم المتبادل، والثقة». وتمثل الشبكات الاجتماعية الارتباطات الاجتماعية والتفاعلات بين الأفراد، لذلك فرأس المال الاجتماعي صفة خاصة ومميزة للشبكات وليس للأفراد أنفسهم. أما الثقة والمعايير فهما من أهم مكونات رأس المال الاجتماعي (٢٠٠٣،٢). وأكد «بوتنام» Putnam أن رأس المال الاجتماعي يمثل العلاقات الاجتماعية التي تساعد على تمكين الأعضاء في المجتمع للعمل معاً لتحقيق الأهداف المشتركة من خلال درجة عالية من الثقة، التي تعتبر مطلباً أساسياً للأفراد ليحصلوا على علاقات متبادلة تتخللها مجموعة من التوقعات والإحباطات، معتمدة على بعض المعايير الاجتماعية الفعالة، تتطلب أفعالاً معينة وترفض أفعالاً أخرى (١٩٩٣، ١٦٧–١٦٨) . أما «كولمان» Coleman فأكد كذلك أن الشبكات الاجتماعية والثقة المتبادلة مهمة جداً من أجل معايير أكثر فعالية (١٩٩٥).

وفي مناقشة «كولمان» لرأس المال الاجتماعي أشار إلى ثلاثة مكونات له، هي: الالتزام، والتوقع، والثقة في التركيب الاجتماعي (١٩٨٨) .

ويمكن توضيح المكونات الثلاثة بشكل مادي وفقاً لنموذج كولمان (Coleman، ١٩٨٨، ١٠٢) ووفقاً لرأس المال المادي على نحو ما يلي:

إذا (أ) فعل شيئاً لـ(ب)، وكانت لديه ثقة فيه لرد هذا الفعل في المستقبل فإن هذا يوضح أن (أ) لديه توقع من (ب) وأن (ب) عليه التزام تجاه (أ) لفعل ما يتوقع منه. ويمكن فهم هذا الالتزام على أنه رصيد يحفظه (ب) من أجل (أ)، وفي حالة أن (أ) يحفظ العديد من الأرصدة لكثير من الأشخاص مثل (ب) ممن له علاقة بهم، فإن هذا يتشابه مع رأس المال المادي. وفي النهاية تكون هذه الأرصدة تركيباً هائلاً يمكن أن يعيد (أ) دفعه حينما يتطلب الأمر، إلا إذا كان (ب) غير جدير بالثقة من البداية، وأن هناك شكاً في أنه سوف يعيده مرة أخرى .

ويذكر محمد سعد أبو عامود (٢٠٠٩، ٣٢) نقلاً عن «دافيد هاليرن» David Halern عناصر ثلاثة رئيسية لرأس المال الاجتماعي، هي: الشبكات التي تقوم بالربط الداخلي للعلاقات، والمعايير التي تشمل القواعد والقيم والتوقعات التي تحكم التفاعل الاجتماعي، والجزاءات التي تشمل العقوبات والمكافآت اللازمة لتفعيل المعايير، ويرى أن هذه العناصر الثلاثة متفاعلة ومؤثرة ومدعمة بعضها لبعض.

أما البنك الدولي فقد أشار في تقريره (٢٠٠٤، ٥) إلى أبعاد رأس المال الاجتماعي، على نحو ما يلي:

١ – الجماعات والشبكات: ويتناول هذا البعد مدى مشاركة الأشكال المختلفة من المنظمات الاجتماعية، والشبكات غير الرسمية.

٢ – الثقة والتضامن : ويتضمن حدود الثقة الاجتماعية ودرجاتها لدى أفراد المجتمع، ومدى ثبات هذه الثقة أو تغيرها عبر الوقت.

٣ – الفعل الجمعي والتعاون: ويستكشف هذا البعد مدى قدرة الأفراد على العمل مع الآخرين في مجتمعاتهم، من خلال المشروعات المشتركة.

٤ – المعلومـات والاتصـال: يعـد الوصول إلى المعلومات بعـداً محورياً في مساعدة المجتمعـات فـي أن يكـون لها صـوت قوي في الأمـور التي تؤثر علـى رفاهيتها، ويتناول هذا البعد الوسائل التي يمكن من خلالها أن يصل الفرد إلى المعلومات التي ترتبط بظروف حياته.

٥ – الاندمـاج والتماسـك الاجتماعـي: تتميـز المجتمعـات بأنها تتضمـن العديد من الانقسامـات والتفاوتات، التي يمكـن أن تؤدي إلى الصراع، ويتضمن هذا البعد تحديد طبيعة هذه الفروق والتفاوتات والانقسامات، والآليات التي يتم بوساطتها السيطرة عليها.

٦ – التمكيـن والفعـل السياسـي: يشيـر هـذا البعـد إلـى ضـرورة تمكيـن الأفـراد مـن السيطـرة والتحكـم فـي العمليـات التـي يمكـن أن تؤثـر بشـكل مباشر على رفاهيتهم.

وبالنظـر إلـى الأبعاد الستـة السابقة يمكن تأكيـد أن البعديـن الأول والثاني هما الأكثـر شيوعـاً بيـن علماء الاجتماع، وهنـاك شبه اتفاق جماعي علـى تحديدهما. أما بالنسبـة إلـى الأبعـاد الأخرى فيمكـن اعتبارها شروطـاً مهمة لتكويـن أرصدة فعالة مـن رأس المـال الاجتماعي وليست أبعـاداً أساسية. فتوافر المعلومـات، والتماسك الاجتماعـي، وتمكيـن الأفراد مـن العمل، وتزويدهـم بالقدرات والمهـارات الخاصة بالعمـل الجماعي هـي بمنزلة شروط مهمة لا يتشكل البعـد الأول والثاني من دونها. بالإضافـة إلى ذلـك غاب بعد مهم وأساسي من أبعاد رأسـ المال الاجتماعي أشارت إليـه العديـد من الدراسـات، وهو وجود قائمة مـن المعايير التي تحكـم العمل داخل الشبكات الاجتماعية، وتحكم العمل الجماعي بين الأفراد والمؤسسات.

ومن الواضح من خلال التحليل السابق للمفاهيم السابقة لرأس المال الاجتماعي أن هنـاك اتفاقـاً علـى أن هناك ثلاثة مكونـات رئيسة له: الثقة (تمثـل جوهر العلاقات بين الأفراد والمؤسسات والجماعات داخل المجتمع الواحد أو بين مجتمعات عدة).

المكون الثاني: شبكات العلاقات (العلاقات الاجتماعية وتشابكاتها بعضها مع بعض لتحقيق هدف خاص فردي أو عام مشترك). أما المكون الثالث فهو القيم والمبادئ والأخلاقيات والمعايير (المحكات التي تحكم العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض وبين الأفراد والمؤسسات).

ويمكن تعريف الثقة بأنها تعبر عن درجة عالية من مصداقية توقعات الأفراد بعضهم أو توقعات الأفراد من المؤسسات أو الهيئات – سواء رسمية أو غير رسمية – في المحيط الاجتماعي لهم، وتكون هذه التوقعات – بالطبع – مرتبطة بالقوانين الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع التي تحدد فهمهم الأساسي لحياتهم. ومن الممكن أن تظهر الثقة على ثلاثة مستويات – على الأقل – سواء للأفراد أو الجماعات: بين طرفين، أو بين مجموعة أطراف، أو بين الطرف الواحد ومجموعة من الأطراف. أما شبكات العلاقات الاجتماعية فيمكن تعريفها بأنها أنواع من العلاقات بين الأفراد، يمكن ترجمتها إلى رأس مال إيجابي يعمل لصالح المجتمع ككل. وهذه العلاقات تأخذ ثلاثة مستويات ؛ المستوى الأول: علاقات رسمية وغير رسمية بين الأفراد. والمستوى الثاني: شبكة علاقات بين المجموعات الصغيرة. والمستوى الثالث: بين الأمم أو المجتمعات بعضها ببعض. ومن السهل في المستوى الأول أن يتم تحديد لائحة بطبيعة هذه العلاقات مثل الصداقة والجيرة وغيرها، وغالباً ما يمكن فعل الشيء نفسه بالنسبة إلى المستوى الثاني. أما على المستوى الثالث فمن الصعب عمل هذا الحصر نتيجة لتشعب شبكة العلاقات وعدم وضوحها في كثير من الأحيان. أما القيم والمبادئ والأخلاقيات والمعايير فيمكن وصفها بصمامات الأمان التي تحكم طبيعة العمل في الشبكات الاجتماعية لكي تحقق الأهداف والمنفعة العامة التي صممت من أجلها.

رابعاً – أنماط رأس المال الاجتماعي (نوع العلاقات، طبيعة الهدف، طريقة التكوين):

يمكن التمييز بين عدة أنماط مختلفة لرأس المال الاجتماعي: رأس المال

«الواصـل» أو «التواصلـي» Bonding Social Capital ، ورأس المال «الرابط» Bridging Social Capital، ورأس المال «متسلسل الروابط» Linking Social Capital. وعلى الصعيد الأكاديمي يشير كل من «إيفا جامارينكوا» و «أنثوني جريين» Eva Gamarnikow and Anthony Green إلى أن النمطين الواصل والرابط من أشهر أنماط رأس المال الاجتماعي شهرة وتحليلاً من قبل علماء الاجتماع مثل «دوركيم» Durkheim.

ويشير رأس المال الواصل إلى نوع من العلاقات القوية بين الأفراد الذين يعرف بعضهم بعضاً على المستوى الفردي، وينتمون إلى مجموعات اجتماعية متشابهة في الأهداف والخصائص الاجتماعية، مثل العائلات أو جماعات الأصدقاء أو جماعات الجيران.

أما رأس المال الرابط فهو يشير إلى نوع من العلاقات بين أفراد ينتمون إلى مجموعات متشابهة مثل المعلمين والمهنيين والعمال دون أن يعرف بعضهم بعضاً على المستوى الفردي، ولكنهم يتفقون على هدف واحد عن طريق شبكات من العلاقات، إما في نطاق المجتمع المحلي وإما خارجه. وأخيراً، يشير رأس المال متسلسل الروابط إلى نوع أقوى من العلاقات تتميز بالقوة في التأثير والاتساع تصل إلى مستوى عالمي، وكذلك تتميز بالتشعب والتعقد بين الأفراد داخل المجموعات التي تكون – في الغالب – غير متشابهة ولا يتسنى لأفرادها معرفة بعضهم بعضاً على المستوى الفردي. وترجع أهمية رأس المال متسلسل الروابط إلى أنه يعزز المشاركة الديمقراطية للأفراد داخل المؤسسات وخارجها، وتأكيد المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، والوعد بزيادة فرص العمل، مع وضع مواصفات معيارية لمن يحظى بها، وتدريجياً – بشكل حيوي وفعال – يؤدي إلى زيادة المخزون من أرصدة رأس المال الاجتماعي بصفة عامة (٢٠٠٧: ٣٧٠ – ٣٧٤).

وفي العديد من الدراسات، تم تأكيد نمطين آخرين من رأس المال الاجتماعي؛

فقد أشار بورتس وآخرون Portes إلى أن رأس المال الاجتماعي قد يكون سلبياً أو إيجابياً أو كما ذكرت بعض الدراسات مفيداً أو نافعاً لتحقيق هدف مرغوب به اجتماعياً أو ضاراً، ويمنع تحقق هذا الهدف. هذان النمطان من رأس المال الاجتماعي يعتمدان على نوعية الأفراد داخل الجماعات وتأثيرها على باقي المجموعات ليتحول مصدر القوة للأفراد إلى مصدر قوة لتحقيق أهداف مجموعة معينة على حساب الآخرين ذوي الحق والأولوية (١٩٩٦، ١٢٦٣) .

وفي دراسة «كولمان» Coleman حول رأس المال الاجتماعي، أشار إلى نمطين آخرين متعلقين بكيفية التكوين؛ الأول رأس مال اجتماعي مقصود والثاني رأس مال اجتماعي غير مقصود، (١٩٩٥). ويكون النمط الأول نتيجة لأنشطة مخطط لها مسبقاً بهدف تحقيق أهداف معينة، وفي هذا النمط يتم تحديد نوع الأنشطة والعلاقات وكيفية تبادلها وتحديد آليات الثقة، وكذلك الإطار القيمي والمعياري لهذه الأنشطة. أما النمط الثاني فيشير إلى أرصدة من رأس المال الاجتماعي موجودة بالمصادفة نتيجة لأنشطة غير مقصودة من الأفراد والجماعات من دون تخطيط لها.

خامساً - مستويات رأس المال الاجتماعي (الجزئي، والوسطي، والكلي):

أظهر تحليل الأدبيات المتعلقة برأس المال الاجتماعي عدة مستويات لرأس المال الاجتماعي، تبدأ بالمستوى الجزئي أو الشبكة الاجتماعية الجزئية إما بين الأفراد وإما بين الجماعات الصغيرة المتعارفة فيما بينها، وإما بين الأفراد والجماعات؛ فحينما يبذل الفرد وقتاً وجهداً ومالاً في تكوين علاقات موثوق فيها مع الآخرين تحكمها مبادئه الأخلاقية، فهو بذلك يحشد بعضاً من أرصدة رأس المال الاجتماعي، يكون لها أثر مباشر على حياته كفرد، وذلك فيما يتعلق بالصحة والسعادة والأمان والتعليم وغيرها من المجالات، أما العلاقات بين جماعات الأسر والأصدقاء والجيران فهي علاقات جزئية أيضاً ولكنها أكثر تعقيداً واتساعاً وقوة - من حيث التأثير -

مـن العلاقات الفردية، وتتسم بوحدة الأهداف بيـن المجموعة الواحدة والاتفاق على معاييـر أخلاقيـة متعـارف عليها. وينظر إلـى المستـوى الجزئي هذا علـى أنه النواة الاجتماعية المكونة لرأس المال الاجتماعي في المجتمع ككل.

أمـا المستوى الثاني فهو المستـوى الوسطي الذي يكونه جماعات من مؤسسات المجتمـع المحلـي المدنـي أو الحكومي، وهي جماعات ذات أهـداف متنوعة، ولكنها تلتقـي فـي الهـدف العام، وهـو تحقيق المنفعـة العامة لأفـراد هذا المجتمـع. وتعتمد شبكـة علاقـات هـذا المستوى علـى منظومة من المعاييـر تحكمها، مكونـة من الدين والأعـراف والعادات والتقاليـد واللغة القومية السائدة، هذه المنظومة هي التي تبني الثقة في أغراض هذه الجماعات.

أمـا المستـوى الثالـث فهـو المستـوى الكلي الـذي يتكـون من خـلال المنظمات والهيئـات الدوليـة المدنية والحكومية؛ حيث يمكن الجماعـات الدولية من التأثير في المجتمعات خاصة النامي منها.

سادسـاً - مجـالات تفاعـل رأسـ المـال الاجتماعـي بيـن الواقـع والافتراض:

وفقـاً للعرضـ السابق فـي الدراسة الحاليـة، تتحاور معظم الأدبيـات في التراث البحثـي لرأس المال الاجتماعي منذ نشأته حول الكيانات الواقعية والمادية للمفهوم وارتباطـه بشبـكات العلاقـات الاجتماعيـة الملموسـة، وإن ظهور شبكـة الاتصالات العالميـة وتشكيـل المجتمـع الافتراضـي فـي مختلـف المجـالا ت - مثـل الجامعات والمنتديـات والمؤسسـات الافتراضيـة والعلاقـات بصفـة عامة سـواء على مستوى الفـرد أو الجماعـة - قـد أتاح الفرصة لنـوع من التفاعلات الجديـدة تتم في سياقات عالمية وأشكال اجتماعية، ضخمة خارج إطار الدولة القومية.

ويتأسـس رأسـ المـال الاجتماعي بنـاء على شبكة من الارتباطـات بين أفراد أو جماعـات التفاعـلات الافتراضيـة المنتشـرة عبـر الإنترنت. فالنقطـة الفاصلة

بيـن رأس المـال الاجتماعي الواقعـي والافتراضي هي مجـال التفاعلات. ووفقاً لدراسـةBlanchard، Anita and Tom horan، (٢٠٠٠) يتكـون رأس المـال الاجتماعي الافتراضي مـن العناصر نفسها لرأس المال الواقعي، المتمثلة فـي شبـكات العلاقـات الاجتماعيـة الكثيفـة، وضرورة وجـود المعاييـر الحاكمة لهـا، وأخيـراً الثقة المتبادلـة بين الأفراد والجماعات داخل هـذه الشبكات، إلا أن مـن الضـروري الإشـارة إلى سهولة تكويـن أرصدة من رأس المـال الافتراضي نتيجـة سهولة آليات الاتصال وتزامنه وقلة التكلفة المطلوبة في مقابل رأس المال الواقعـي. وكمـا يعاني رأس المال الاجتماعي الواقعي صعوبات في تكوينه يعاني رأسـ المـال الافتراضي أيضاً صعوبات مماثلة، ولكنهـا قد تكون أقوى من حيث التأثير. (Blanchard، Anita and Tom horan،2000) .

سابعاً – متطلبات تكوين رأس المال الاجتماعي وتنميته:

ويمكـن إضفـاء بعض التحديد أحيانـاً على المفاهيم حينما تتـم مناقشة متطلبات تحقيقهـا وكيفية تنميتها. وبالنسبة إلى رأس المال الاجتماعي يمكن تحديد متطلبات تنميتـه مـن خـلال الدراسـات الأكاديميـة التـي عنيـت بتحليلـه. ففـي دراسـة «إيفـا جامارنيكـوا و أنثوني جريـن» Eva Gamarnikow and Anthony Green نجد أنهما أشارا إلى ضرورة الالتزام بالمبادئ والمعايير الأخلاقية للمجتمع وتوافر قدر من الانتماء والولاء والأمانة والجدارة بالثقة. وأخيراً الحرية المسؤولة والملتزمة مـن الأفـراد، فرأس المال الاجتماعـي لا يمكن تكوينه من خلال قيـام الأفراد بأفعال مـا بحريـة تامة واستقلالية؛ فهو يعتمد على صفة الجماعية أكثر من الفردية (٢٠٠٧، ٣٦٨-٣٦٩) .

أمـا «كولمـان» فقـد أشـار إلـى ضـرورة وجـود بيئة وعلاقـات اجتماعيـة يمكن الوثوق بها، وكذلك قنوات معلوماتية متاحة ومفتوحة للجميع (Coleman، ١٩٨٨، ١٠٥،١٠٦) . أما «باميلا باكستون» Pamela Paxton فقد أكدت ضرورة وجود

أهـداف مشتركـة بيـن الأفراد والجماعـات؛ بمعنى ضرورة وجـود هيكل مكون من شبكـة من الأهـداف المشتركة تربط الأفراد بعضهم ببعضـ، هذا المركب يشير إلى أن الأفراد مرتبط بعضهم ببعض في المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه. بالإضافة إلى ضرورة وجود نوع من الروابط بين الأفراد تتميز بالثقة وتبادل المنفعة وتتضمن عواطف إيجابية (١٩٩٩، ٩٩-١٠٠).

ثامنـاً - طـرق قياسـ رأس المـال الاجتماعي بين صـعوبة تحديد المؤشرات وتحديات قياسها:

أظهـرت الاستخدامـات الإمبيريقيـة الواسعـة لمفهـوم رأسـ المـال الاجتماعـي وتطبيقاتـه، تبايناً واسعاً وتعـدداً واسعـاً لمؤشرات قياسـه، ويرجع ذلـك إلى عدة أسبـاب ؛ منهـا تعدد وجهـات النظر واختلافها حـول مفهوم رأس المـال الاجتماعي وأبعـاده وقيمتـه وتعدد مستويات تطبيقه، وكذلك ارتباطـه بطبيعة المجتمع وتاريخه وخصائصه؛ مما يجعل من كل مجتمع تجربة فريدة في كيفية قياسه. ويعد «بوتنام» Putnam رائـد هـذا المجـال؛ حيث بـدأ دراسته حـول رأس المـال الاجتماعي في الولايـات المتحـدة، توصـل فيهـا إلـى تناقصـه وتراجعه بها فـي الحقبـة المعاصرة مستخدماً مجموعة من المؤشرات، استناداً إلى البيانات التي كانت متاحة له، ثم قام بتطبيقهـا لقياس انخفاض رأس المـال الاجتماعي أو تزايده في المجتمع الأمريكي، ليصـل إلـى النتائـج التـي سبقت الإشـارة إليها. وقـد استند في قياسـه إلى عدد من المتغيـرات، منهـا الخدمـة لمنظمة محليـة، مستوى الثقـة بين الناسـ، المشاركة في الانتخابـات الرئاسيـة، المشاركة في اجتماعات النادي، النشاط التطوعي، العمل في مشروع يتعلق بالمجتمع المحلي.

واعتمد «بوتنام» في حساب رأس المال الاجتماعي على مقالة فوكوياما (1999)، مـن خـلال حسـاب المجموعـات في المجتمـع المدنـي، مستعمـلاً العـدد (n) لتعقب حجـم العضوية في نـوادي الألعاب الرياضية، وفرق البولنـج، والمجتمعات الأدبية،

والنـوادي السياسيـة، وما شابه ذلـك، التي تتفاوت مع مرور الوقـت وعبر المناطق الجغرافية المختلفة. وبذلك كانت أول طريقة لحساب مجموع رأس المال الاجتماعي وفقاً للمعادلة $\text{Social Capital} = \sum n1..t$

كمـا أشـار محمـد سعـد أبـو عامـود (٢٠٠٩، ٣٣) نقـلاً عـن «ويليـام م روهـي» William M. Rohe إلـى أن قياسـ رأسـ المـال الاجتماعـي يحتـاج إلـى أربعـة عناصر رئيسية، هي:

- تحديد مستوى الالتزام والارتباط في المجتمع المحلي.
- قياس خصائص الشبكات الاجتماعية المحلية.
- تحديد مستوى الثقة بين أعضاء المجتمع المحلي.
- تحديد مدى امتداد وفعالية البنية الأساسية التنظيمية للمجتمع المحلي.

أمـا موسوعـة (The Encyclopedia of the Earth (2009 فقـد عرضـت لأكثـر مـن طريقـة لقياسـ رأس المـال الاجتماعـي. ويتمثل الفـرق بين الطـرق فقط في طبيعـة المؤشرات المستخدمة في القياس. وقد استندت الطريقة الأولى إلى أربعة عشر مؤشـراً، هي: الخدمة العامة، والثقة، والأمانـة، والتصويت في الانتخابات، والمشاركة المجتمعية عن طريق المشاريع، والمؤسسات الخيرية، واجتماعات النوادي، والمنظمات المجتمعيـة والمدنية، وعضوية المنظمات المختلفـة، وقضاء وقت الفراغ مع الأصدقاء، والأعمـال المنزلية، والعمل التطوعي، واجتماعـات المحليات، والخدمة في عمل شرطي للمنظمـات المحليـة. أما الطريقـة الثانية التي صمم في ضوئها البنـك الدولي استبانة تم تطبيقهـا علـى عينـة في بعض البلـدان النامية في ورقـة العمل رقم ١٨ لعـام ٢٠٠٤، فقد أكـدت ستة مؤشرات فقط هي: الشبـكات الاجتماعية، والاتصالات والمعلوماتية، والثقة والاتحـاد، والأفعال السياسية والآليات الفعالـة لرفاهية الأفراد، والتماسك الاجتماعي، والتعاون والعمل الجماعي (World Bank 2004، 5).

ومما سبق يمكن استخلاص أهم مؤشرات القياس المرتبطة بالأبعاد المكونة لرأس المال الاجتماعي، التي تتمثل في:

١ – شبكات الاتصال التي تثري وتقوي العلاقات الاجتماعية التي ترتبط ارتباطاً شديداً بتكنولوجيا الاتصال وتطورها، ويمكن رصدها من خلال طرق الاتصال المستخدمة بالفعل بين المؤسسات والأفراد لتحقيق الأهداف المختلفة لرأس المال الاجتماعي.

٢ – الثقة بين الأفراد بعضهم ببعض أو بينهم وبين المؤسسات أو بين المؤسسات بعضها ببعض، ويمكن قياسها بعدة طرق، منها التقييم الذاتي للمؤسسات والأفراد وتقييمهم من خلال المستفيدين النهائيين من خدماتهم، فإذا أشارت نتائج التقييم الموضوعي العادل إلى جودة عملهم، فيمكن تحديد مستويات رضا المستفيدين ومن ثم يمكن قياس مستوى الثقة بمستوى رضاهم عن الخدمات المقدمة.

٣ – خصائص ومؤشرات منظومة القيم والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، وتحدد تلك بالممارسات الأخلاقية التي تدل إما على العدالة والموضوعية وتغليب المصلحة العامة وإما على الفساد واستغلال المال العام .

٤ – حجم إسهامات مؤسسات المجتمع المدني المادية والفنية، ويمكن رصدها بسهولة من خلال عمل حصر كمي ونوعي لأعدادها وأعداد المشروعات التي تشارك فيها من منظور رأس المال الاجتماعي، وكذلك تحديد نوعية المشاركة، وإذا كانت فعالة أم لا.

٥ – حجم إسهامات الأفراد والمجموعات الصغيرة المادية والفنية من خلال المشاركة الفردية في الأنشطة والجماعية من خلال النقابات والجمعيات، ومن خلال مساهماتهم في مواقع عملهم، مثل مشاركة المعلمين كمجموعة صغيرة داخل مدرسة ما في إصلاح التعليم وتطويره.

وانطلاقـاً من التحليل السابق لمفهوم، رأسـ المال الاجتماعي وأبعاده ومكوناته وقيمتـه يمكـن صياغة التعريف الشامل المقترح من قبل الدراسة، التي سوف تعتمد عليه في أجزائها وتفاصيلها التالية:

«رأسـ المال الاجتماعي هـو منظومة قابلة للقياس وإيجابية أو سلبية في أهدافها ومقصـودة أو غيـر مقصـودة في تكوينها، تتكـون من شبكات العلاقـات الاجتماعية الواقعيـة والافتراضيـة بيـن الأفـراد بعضهـم ببعض، أو بيـن الأفـراد والمؤسسات أو بيـن المؤسسـات بعضهـا ببعض سـواء المدنية أو الحكوميـة أو الدولية، تحكمها مجموعـة مـن القيم والمبـادئ والأخـلاق والمعايير، تسهـم في بناء الثقـة في طبيعة العلاقـات وأهدافهـا ووسائلهـا داخل شبـكات العلاقات الاجتماعية مـن أجل تسهيل عمليـات التفاعـل والتعـاون بين الأفـراد والجماعات فـي المجتمـع وخارجه ؛ بهدف تحقيـق المنافع وتبادلهـا على المستوى الفردي والمجتمعي والدولي بشكل متكامل وغير متعارض».

الجزء الثاني

انعكاسات رأس المال الاجتماعي في التعليم

إن مفهوم رأس المال الاجتماعي وتطوره على النحو الذي تم عرضه سابقاً، يؤدي دوراً كبيراً في ارتقاء الأمم وتقدمها، شرط أن تتوافر له الأسباب الأخرى، كالثروة، والتعليم، والرعاية الصحية، وعدد السكان المتوازن مع الإنتاج القومي ؛ وعندها يصبح رأس المال الاجتماعي العامل الرئيسي في تنمية المجتمع ؛ وهذا يعني أن التعليم هو أحد المتطلبات الأساسية لتكوين رأس مال اجتماعي، وفي الوقت نفسه يؤدي رأس المال الاجتماعي بمكوناته وإسهاماته في تنمية المجتمع إلى تطور في التعليم، فالعلاقة بين رأس المال الاجتماعي والتربية علاقة جدلية في دائرة من عمليات التأثير والتأثر.

ومن هذا المنطلق النظري فرأس المال الاجتماعي – كمفهوم أو نظرية– له تطبيقات في مجال التعليم لسببين ؛ الأول هو النظم التعليمية على المستويين النظري والتطبيقي من الدور الذي يؤديه رأس المال الاجتماعي في تحقيق الأهداف التعليمية سواء على مستوى المؤسسة والأنشطة اليومية أو على مستوى القضايا القومية، والسبب الثاني هو استفادة علم الاجتماع من هذه التجربة في تطوير نظرياته حول هذا المفهوم، وخاصة ما يتعلق بطرق قياسه التي تمثل تحدياً كبيراً في طريق تطوره.

وينقسم رأس المال الاجتماعي – كرصيد يعتمد عليه في التعليم – إلى ثلاثة مستويات؛ الأول رأس مال اجتماعي عام داخل المجتمع العام (أنظمة ومؤسسات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني وإعلام)، وثانيها رأس مال اجتماعي خاص داخل مجتمع المؤسسة التعليمية (جميع الأفراد المعنيين بالعملية التعليمية داخل المؤسسة وخارجها)، وثالثها رأس مال اجتماعي بين الأفراد (أولياء الأمور والأكاديميين والتربويين).

وقد استخدم العديد من الباحثين رأس المال الاجتماعي في مستويات عدة

فـي مجـال التعليـم، فعلـى سبيل المثـال أكد كتـاب «بوتنـام» Bowling Alone أو «اللعـب المنفرد للبولينج» العلاقة الإيجابية بين رأس المال الاجتماعي وتحقيق بعض أهـداف التعليم المرغوب فيها اجتماعياً، موضحاً أن الارتفاع في أرصدة رأس المال الاجتماعـي، مجتمـع المدرسـة يحقـق أعلـى إنجـاز في تحقيـق المخرجـات التعليمية المتوقعة (Putnam، 1955) .

وأوضحـت دراسـة «فرانـك» و«زهـوو» و«بورمـان» أن تعليـم اللغـة للطلاب الذيـن يتـم تبنيهم فـي مجتمع غير مجتمعهـم يولد شكلاً من أشـكال رأس المال الاجتماعـي الذي يشـارك – بالضرورة – ويسهم فـي الأداء الأكاديمي للطلاب. وهـذه الدراسـة تؤكد أن رأس المال قد يكون عاملاً مباشراً في تحقيق الأهداف التعليميـة، وقـد يكـون بشكل غيـر مباشر عن طريـق تذليل بعضـ العقبات أمام النمو التعليمي (Frank، Zhao، Borman، 2004) .

وفـي دراسـة «إلهـوم هاغيغـات» Elhum Haghighat تأكيـد أن رأسـ المال الاجتماعـي المدرسـي يولـد نوعاً مـن العلاقات الإيجابيـة بين الطلاب وأوليـاء الأمور والمدرسة، تكون نتيجتها تحقيق المخرجات التعليمية المستهدفة. وتؤكد هذه الدراسة أحد مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي المدرسي المتمثل في بيئة المدرسة (وجود العنـف أو عدم وجوده، الصراعـات أو الاتفاقات بين المدرسين وغيرها) التي لها أثر على طبيعة العلاقات بين المجتمعات التي تم ذكرها، ومن ثم على مدى تحقق مخرجات التعلم. أما المقياس الثاني الذي اتخذته الدراسة والذي أسمته الاتصالات المدرسية، ويعنـي طبيعـة الاتصال مـع أولياء الأمور فيمـا يخص أبناءهم والعمـل التطوعي، فقد أكـدت نتائـج الدراسـة دور رأس المـال الاجتماعي فـي تنمية أداء الطـلاب خاصة في الرياضيات والقراءة (Haghighat ، 2005، 213) .

أمـا دراسـة «إيفـا جامارنيكـوو» و «أنثونـي جريين» ;Eva Gamarnikow Anthony G. Green، فقـد أكـدت نتائجهـا أن العائلـة هـي العامـل الرئيسي في

تكويـن رأس المـال الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعـي العائلي هو مصدر الإنجاز التعليمـي لأبنائهم، بينما رأس المال الاجتماعي على مستوى المجتمع التربوي الذي يتشكل من مجموع العائلات والمدارس مصدر التغيير والتطوير التربوي عن طريق العلاقات التي تهدف إلى تعرف المدرسة وما يدور بداخلها من عمليات. وأخيراً أكدت نتائـج الدراسـة أن رأس المال الاجتماعي في أي مستوى، يمثل الأداة التي يمكن أن تحقق التغيير المجتمعي في التعليم أو في أي مجال مجتمعي آخر (١٩٩٩).

وفي دراسة أخرى لـ«شييلا ريدديل» و «إلاستاير ويلسون» و «ستيفين بارون» Sheila Riddel ، Alastair Wilson and Stephen Baron أكدت نتائجها على أن رأس المال الاجتماعي عامل أساسي في السياسات الاجتماعية في بريطانيا ؛ فهـو يقـدم الطرق والأدوات التي تساعد على حل العديد من المشكلات في الأماكن التـي تحتـاج إلى تغيير شامل وإعادة توزيع للموارد. ويسهم أيضاً في حل مشكلات الفئات المميزة من الإناث أو من لديهم صعوبات تعلم (٢٠٠١) .

ومـن الواضـح – من خلال عرضـ الدراسـات السابقة – تنـوع إسهامات رأس المـال الاجتماعـي بيـن تحقيـق الأهـداف الفرديـة علـى مستـوى الفـرد أو العائلة أو الفصـل الدراسي، أو الجماعية على مستوى الجيـران وقطاع المدارس والجامعات أو المجتمعية على المستوى القومي.

الجزء الثالث

التطور التاريخي لرأس المال الاجتماعي وانعكاساته على التعليم في المجتمع المصري منذ إنشاء الدولة الحديثة حتى الآن

يتطلب تحليل الوضع الراهن لرأس المال الاجتماعي المصري الكشف عن أصوله وأرصدته في التاريخ من أجل التوصل إلى ملامح الواقع المعيش؛ فمن دون تعرف التغيرات التي طرأت على مكونات رأس المال الاجتماعي منذ إنشاء الدولة الحديثة حتى الآن يصعب تكوين رؤية دقيقة وصادقة عن منظومة القيم الحالية ونوع العلاقات الاجتماعية وطبيعتها وأنواع المؤسسات التي تقوم بها، والخصائص الجديدة التي طرأت على الشخصية المصرية. وتجدر الإشارة إلى أن التحليل سوف يتعرض لرأس المال المادي والبشري أيضاً لارتباطهما الشديد برأس المال الاجتماعي.

تشير القراءة التاريخية لأحوال المجتمع المصري مع نهاية القرن السابع عشر إلى ضعف رأس المال الاجتماعي بجميع عناصره، فقد اتسم حكم الأتراك بالاستبداد السياسي والتزمت في كل ما يتطلبه النمو في المجتمع والتأخر العلمي والتعليمي والثقافي والجمود في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (يونان لبيب رزق، ٢٠٠٨، ٣٨-٣٩)؛ الأمر الذي لا يوفر التربة لنمو مجتمعي، ومن ثم من الصعب تكوين أرصدة من رأس المال الاجتماعي على مستوى الفرد أو الجماعة. ويرجع ذلك إلى الظروف المجتمعية، مثل الصراعات التي تسببت فيها مؤسسة المماليك التي كثيراً ما كانت تتحول إلى قتال في الشوارع. وكنتيجة لعنف السلطة وتعسفها والفقر والإفقار والغلاء ظهرت أنواع من العنف التي كانت تتحول إلى أعمال نشل وسلب ونهب وقطع طريق واسعة (سيد عشماوي، ٢٠٠٥). أما المؤسسة الدينية أو الهيئة الإسلامية (لاتتضمن علماء الأزهر الذين كان لهم مكانة خاصة بين العامة) التي تشكلت من المفتين الذين أدوا دوراً مهماً في إضفاء الشرعية على مؤسسة المماليك التي كانت تبحث عنها لممارسة الحكم الطاغي، وبذلك كان لها دور في تأخر دخول

المصريين للعصور الحديثة، وهو دخول كان متوقعاً في عصر المماليك (يونان لبيب رزق، ٢٠٠٨، ٤٠-٤١).

ومن أهم مؤشرات ضعف رأس المال الاجتماعي، تلك الثنائية في التعليم، فهناك تعليم مهمل من جانب الدولة ذو صفة دينية ومقتصرعلى القشور من المعارف لعامة الشعب، في مقابل التعليم الحربي للسادة من الحكام المماليك والمشمول برعاية الدولة، ومن الممكن بهذه الصورة التعليمية تأكيد أن مؤشرات رأس المال الاجتماعي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت أيضاً متدهورة؛ لأن تطورها الإيجابي لصالح الشعب مشروط بالتطور في التعليم. وينطبق هذا التحليل أيضاً على مدى توافر مصادر رأس المال المادي والبشري، والدليل على ذلك وجود قلة حاكمة مستبدة ومستأثرة بكل موارد المجتمع في مقابل شعب منهوب مستعبد جاهل ومعزول ثقافياً عن باقي المجتمعات الأخرى التي ظهرت فيها مظاهر وأرصدة رؤوس الأموال المادية والبشرية والاجتماعية وعلى رأسها دول أوروبا. وتجاهل أيضاً مصالح الولايات الخاضعة للحكم العثماني يشير إلى إجهاض الهدف الأساس لرأس المال الاجتماعي، المتمثل في تحقيق المصلحة العامة للشعب مع عدم تجاهل المصالح الفردية.

ومع بداية القرن التاسع عشر شهدت مصر تغيرات مهمة، بدأت بخروج الحملة الفرنسية من مصر، وظهور «محمد علي» في الحياة السياسية في مصر، وتحالفه مع الطبقة البورجوازية التي تكونت من مشايخ الأزهر والعلماء من ناحية، وطبقة الحرفيين من ناحية أخرى، ولقد أثمر هذا التحالف عن تولي «محمد علي» حكم مصر عام ١٨٠٥ (Heyworth-Dunne 1986، 100) . ويجب الإشارة هنا إلى أن ظهور هذه الطبقة وتحالفها والتفافها ومساندة الشعب لـ«محمد علي» هي أحد مؤشرات أرصدة رأس المال الاجتماعي، الذي كان يهدف إلى المصلحة العامة للشعب المصري. صحيح أنه من الناحية التاريخية فإن هذه الطبقة لم تحقق هدفها بسبب النزعة إلى الانفراد بالسلطة الذي تميز بها «محمد علي» وسيطرته على السلطة

التشريعيـة والتنفيذيـة والقضائيـة، إلا أنه ليـس من الضرورة أن يرتبـط رأس المال الاجتماعـي بالنجـاح فيمـا هو متوقع منه، خاصـة في هذه الفتـرة الانتقالية والمبكرة مـا بيـن الجمود في العهـد العثماني وبداية التقـرب من الثقافة الغربيـة على يد الحملة الفرنسية.

والمحلـل لفلسفة «محمـد علي» يجد أنه على الرغم من سعيـه إلى تحقيق مكاسب فرديـة فإنـه فـي الوقـت نفسه أسس لبعضـ مظاهر رأسـ المال المـادي والبشري، ولكنـه لم يؤسس لمصادر رأس المال الاجتماعي. فقد تمثلت المتغيرات الاقتصادية فـي إعـادة بناء الزراعـة المصرية على خطـوط رأسمالية بزراعـة الحاصلات النقدية ودخـول السـوق العالميـة، وبمحاولة مبكـرة إدخال نظـام المصنع، ومـا ترتب على دخـول السـوق العالمية من وفـرة رؤوس الأمـوال الأجنبية (عبد الحميـد البطريق، ١٩٩٩، ٥٥-٦٦) . وكان محتمـاً أن تنعكـس التغيـرات علـى الهيـاكل الاجتماعيـة القائمـة؛ فظهـرت شريحة الرأسماليـة الزراعية من كبار ومتوسطـي ملاك الأراضي التي شكلت القطاع العلوي من الطبقة الوسطى المصرية الجديدة، وشكل الموظفون الشريحـة الوسطـى مـن الطبقة الوسطـى، بالإضافة إلى الوجـود الأجنبي في المدن الكبرى (يونان لبيب رزق، ٢٠٠٨، ٤٣-٤٤).

وعلى الرغم من المكاسب التي حققتها سياسته التعليمية على مستوى رأس المال المـادي المتمثـل فـي النهضة العلميـة في الجوانـب الإدارية والصناعيـة والزراعية، وكذلـك زيادة رصيد مصر من رأس المـال البشري عن طريق التعليم الحديث الذي لم يعرف من قبل في مصر (حسن صبري، ١٩٩٦)، فقد أفرزت هذه السياسة تدنياً فـي رأسـ المال الاجتماعـي؛ حيث شعر الشعـب بنزعة «محمد علـي» الفردية وليس تحقيـق المصلحة العامـة للشعب التي هي جوهر رأس المـال الاجتماعي، بدليل عدم اهتمامـه بالتعليـم الشعبي والديني؛ مما زاده عزلة عن تيار العصر، ووسع من الهوة بينـه وبيـن الأحـداث والوقائـع التـي كانت تتدفـق بسرعة مذهلـة ناقلـة المجتمع من مرحلـة إلـى أخـرى (سعيد إسماعيـل علـي، ١٩٨٩أ). وفي مقابل ذلـك، كان التعليم

المدنـي علـى النمط الغربـي، يعلم من العلوم ما يتناغم مع أصـداء التطور الحضاري ممـا أكسبـه إقبالاً مـن الناس كان يتزايد شيئاً فشيئاً، بعـد أن كان محمد علي يعاني مشكلـة عـزوف الناسـ عنه في بدايـة التجربة، حتى إنـه اضطر إلى إصـدار الأوامر بالحصـول علـى تلاميذ للمدارسـ المنشأة بالقهـر والتجنيد (سعيـد إسماعيل علي، ٢٠٠٥ب، ١٩٤). وبالطبع كانت النتيجة المتوقعة عدم مساندة الشعب لـ«محمد علي» وفلسفتـه فـي الدولة ككل عندما تدخلـت الدول الأوروبية لوقـف أطماعه لصالحها . وكان مـن الممكـن أن تتغيـر النتيجـة بمساندة رأسـ المال الاجتماعـي إذا ما حاول محمد علي بناء شبكة اتصال بينه وبين الشعب لإشراكه في تحديد فلسفته وخطواتها وأهدافهـا الفردية والمجتمعية بكل صدق وشفافيـة، وبطرق تظهر مستوى من الثقة بينه وبين أفراد شعبه.

ويشير سعيد إسماعيل علي في هذا الصدد إلى احتمالية أن يكون المستبد – في معظـم الأحيـان – أقدر على التنفيذ والحسم من الحاكـم الديمقراطي، ولكن السرعة التـي اتسـم بها الحكـم المطلق في تنفيذ إصلاحاتـه وأطماعه الفرديـة إنما كانت تتم علـى حساب شـيء مهم هو إرادة الشعب (١٩٩٨، ١). ومع الحكم المستبد تنتفي أية مصـادر لرأسـ المال الاجتماعي ؛ لأنهـا في النهاية لا تستطيـع أن تقاوم استبدادية الحاكم، ولاتجد من الحرية ما يجعلها تعمل من أجل المصلحة العامة التي لا تتفق مع مصلحة المستبد.

ومع انهيار حكم «محمد علي» انهارت معه مصادر رأس المال المادي والبشري، فانهـارت رؤوسـ الأمـوال الوطنيـة بسبب ازديـاد النفـوذ الأجنبـي والسيطرة على الحيـاة الاقتصادية عن طريق الامتيازات الاقتصاديـة والاجتماعية والقضائية، التي حصلـوا عليهـا، التي أدخلت مصر في أزمة مالية شديـدة بسبب الديون. أما بالنسبة إلـى رأسـ المال البشري، فقد تناقص أيضاً من حيث الكم والكيف وإدارته وتمويله بشـكل كبيـر في عهد كل من الخديـوي «عباس» والخديوي «سعيـد» . أما الخديوي «إسماعيـل» فلأسبـاب غير شعبية، وإنما مقاومة للتدخـل البريطاني أعاد بناء بعض

مصادر رأس المال البشري المتمثلة في اتخاذ التعليم صبغة قومية وزيادة الاهتمام بالتعليم الابتدائي (انظر: حسن الفقي، ١٩٩٧)، إلا أن هذه المصادر قد تلاشت مع اشتداد الأزمة المالية والتدخل البريطاني وعزل إسماعيل (Cochran،1986).

ويمكن رصد بعض المظاهر الأخرى المتمثلة في عودة أعضاء البعثات ومطالبتهم بالحكم الدستوري، وانتقال زمام المبادرة إلى أيدي الشعب خاصة في مجال التعليم، وصدور بعض الصحف، وتبني بعض الأفكار التي عارضت الحكم القائم، والمطالبة بحقوق الشعب من النضج والثورة والعدالة الاجتماعية والشورى والتعليم الوطني، والجهود الفردية التي وصلت إلى الناس في جميع أطراف الدولة من بعض المثقفين أمثال «رفاعة الطهطاوي» «وجمال الدين الأفغاني» و«محمد عبده» و«عبد الرحمن الكواكبي» و«محمود سامي البارودي» و«عبدالله النديم» وغيرهم (السيد يوسف، ١٩٩٩). وتمثل الجهود التي قام بها هؤلاء أحد مصادر رأس المال الاجتماعي؛ فلقد جاهدوا بطرق عديدة، مثل تطور الفكر والمشاركة في مشروعات التجديد في التعليم العام والديني من أجل أهداف قومية متعلقة بالفرد وحقوقه ومطالبه.

ومن أهم المؤشرات أيضاً ظهور تأثير الشعب أو على الأقل تأثير زعمائه، واتخاذ قضية التعليم وتمويله قضية قومية وحقاً للشعب، تتعاون فيه الأمة مع الحكومة في سبيل تحقيقه، فكانت موازنة التعليم الابتدائي – على سبيل المثال – تدبر على أساس محلي، ولذلك سميت المكاتب الأهلية تأكيداً لصفتها الشعبية (انظر: عزت عبدالكريم، ١٩٥٤) و(سعيد إسماعيل علي، ١٩٩٥أ) و(حسن صبري، ١٩٩٦). ومن المؤشرات الأخرى، ظهور بعض مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الجمعيات الأهلية، التي عملت من أجل القضية القومية، ويعود تأسيس أول جمعية أهلية في مصر إلى عام ١٨٢١ حين تأسست الجمعية اليونانية بالإسكندرية لرعاية مصالح الجالية اليونانية. وبعد ثلاثين عاماً تأسست سلسلة من الجمعيات الثقافية المهمة التي أدت دوراً مهماً في تأصيل الثقافة والانتماء لمصر، منها جمعية المعارف عام ١٨٦٨. وتمتعت الجمعيات في هذه الفترة بحرية واسعة في نشاطها، وهو ما انعكس عليها

سواء من ناحية زيادة أعدادها أو من ناحية تطور نشاطها وإن تركزت نشاطاتها في تلك الفترة على قضية الاستقلال الوطني (حسن سلامة، ٢٠٠٩، ٨٧).

ومع احتلال بريطانيا لمصر ١٨٨٢ من الممكن أن نتوقع ضعف إسهام الدولة في تشكيل أو بناء أي من رؤوس الأموال، فالاستعمار يبدأ وينتهي بسيطرة اقتصادية على موارد البلد المستعمر بهدف استغلالها بطرق مثلى لتحقيق مصالحه. والنتيجة الحتمية لهذا الاستغلال هي استنزاف رأس المال المادي للبلد المستعمر، ومن الأدلة التاريخية، ما أشار إليه عبد العظيم محمد رمضان باستغلال نصف المال الأجنبي في أعمال الديون والرهن، وإهمال الصناعة تماماً، والاهتمام بالزراعة فقط لمصلحته مع بقائها تقليدية تعتمد على أدوات بسيطة ووسائل تقليدية، ومراعاة إصابة التعليم الزراعي بالضعف الشديد حتى يبقيها تقليدية معتمدة في الأساس على الفلاحين المصريين، وما أكثرهم في نظر الاحتلال، وأرخص من استخدام الميكنة الحديثة (١٩٦٨، ٧٠). أما العامل الأساسي الذي ساعد على ذلك فهو قدرة الاحتلال على التدخل في الحكم، وكان الرد الوطني على هذا الفقر المادي والاستثمار الأجنبي هو تأسيس الشركات الوطنية وبنك مصر (سهير إسكندر، ١٩٩٢، ٤٦-٤٨). ففي النصف الأول من القرن العشرين، شهد الاقتصاد المصري نهضة حقيقية قام بها تلامذة طلعت حرب الذين دفعتهم غيرتهم الوطنية لإيجاد قوة اقتصادية مصرية، ومن هؤلاء الرواد محمد أحمد فرغلي (ملك القطن)، وكذلك عبداللطيف أبو رجيلة (مصطفى بيومي، ٢٠٠٨).

وشهد التاريخ - بالمثل - على ضعف إسهام أي مستعمر منذ أن عرف العالم الاستعمار في بناء رأس مال بشري؛ لأنه - بالطبع - يمثل خطراً على وجوده وتحقيق أهدافه الاستعمارية. وما يؤكد هذه الحقيقة السياسة التعليمية التي انتهجتها بريطانيا، والتي تمثلت في تقليل فرص التعليم وإلغاء المجانية، وإهمال التعليم الشعبي والفني، ونشر الثقافة الإنجليزية والتوسع في مدارس الإرساليات، وتطبيق المركزية الشديدة في إدارته وتمويله (انظر: حسان محمد حسان ١٩٧٩) و(Hargreaves، 2001)

. ويرجع الإنجليز الفشل التعليمي إلى عدم رغبة المصريين في التعلم، وهذا ادعاء غير صحيح؛ فقد شعر الشعب بأهمية التعليم وضرورته في بناء الأمم، وأن قوام أي نهضة هو التعليم، وما يؤكد ذلك ما ذكره اللورد كرومر حينما قال: إن الإنجليز قد أخذوا على عاتقهم تعليم المصريين (يؤكد التاريخ أن سياسة التعليم كانت تهدف لغير ذلك)، في وقت كان المصريون فيه في حالة وعي تعليمي (جرجس سلامة، ١٩٦٦، ٣٤) .

أما عن الحكم البريطاني فلم يسهم في تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يهدف إلى المصلحة العامة للشعب عن طريق علاقات اجتماعية تتميز بالقيم والمبادئ والشفافية والصدق، فهذا أبعد ما يكون عن فلسفة الاستعمار. إلا أن المدقق في التاريخ يلاحظ تكوين بعض مصادر لرأس المال الاجتماعي عن طريق الشعب، وهذا ساعد على التقليل من تأثير المستعمر ومن ثم إجباره على الخروج من مصر.

ومن الأمثلة على مؤشرات رأس المال الاجتماعي التي يمكن قياسها جهود إرادة المثقفين والوطنيين المصريين وأنشطتهم في تنفيذ مشروع إنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ على الرغم من محاولات المعتمد البريطاني عرقلة المشروع، وعلى الرغم من التطاول الذي حدث من الصحف الأجنبية التي أخذت موقفاً معادياً إما عن طريق التشكيك في قدرة المصريين على إنشاء المشروع وتوعية الناس بأهميته، وإما لمعرفتهم لقيمة الاتحاد والتعاون وأنهم محتاجون لسنوات من الارتقاء لتفهم ذلك، وكذلك اتهامهم المصري بالتواكل وتركه لأهم المشروعات في أيد أوروبية، وأخيراً تشكيكهم في نزاهة الاكتتابات. وعلى الرغم من كل هذه المحاولات تم إنشاء الجامعة وبدأت الحياة الجامعية بمحاضرات غير منتظمة، وطلبة من شتى المهن والأعمال وأماكن مختلفة، ثم استقر الأمر للجامعة الناشئة بفضل تبرعات المصريين، خاصة الأثرياء الذين لم يبخلوا بأموالهم على هذا المشروع. ولقد شارك في الاكتتاب جميع طوائف الشعب: مسلمين وأقباطاً ويهوداً، وبعض الجنسيات الأخرى من المقيمين في مصر (سامية حسن إبراهيم، ١٩٨٥).

وعلى الرغم من اعتبار إنشاء الجامعة الأهلية أحد مؤشرات زيادة رأس المال البشري، فإن طريقة إنشائها – في حد ذاتها – تعتبر أحد مصادر رأس المال الاجتماعي. فلم يكن معظم المتبرعين في حاجة إلى مثل هذه الجامعة، فقد كان بإمكانهم إرسال أبنائهم للخارج لتلقي علومهم في جامعات أوروبا، وبذا يكونون قد أدوا خدمة إلى مختلف طبقات الشعب، ولكنهم – على مختلف دياناتهم وجنسياتهم – أرادوا المشاركة في مشروع ذي طابع قومي يعود بالنفع على المجتمع ككل.

كما يمثل التوكيل الشعبي الذي قام به أفراد الشعب المصري لقيادة الوفد بزعامة سعد زغلول مؤشراً آخر مهماً لرأس المال الاجتماعي. أما المؤشر الثالث فهو ثورة ١٩١٩؛ فقد ظهر نجاحها في شتى النواحي السياسية والمعنوية والاقتصادية والاجتماعية، وتمثل هذه الثورة وحدة وطنية، هدفها قومي وموحد التف حوله الشعب وناضل من أجل تحقيقه (عبد الرحمن الرفاعي، ١٩٩٩) . أما المؤشر الرابع فهو ظهور الجمعيات الثقافية، والصحف والمجلات الوطنية وليست المصطنعة من قبل الاحتلال، التي تحولت تدريجياً إلى أحزاب وتجمعات سياسية (أبو الأسعاد،١٩٩٣). بالإضافة إلى الجهود الفردية للمثقفين مثل أمين الرافعي رائد صحافة الرأي في مصر؛ فقد استطاعوا أن يكتسبوا ثقة الشعب ويتواصلوا معه بكل طوائفه شارحين لهم بكل صدق الآثار المترتبة على وجود الاحتلال من فقدان للحريات والحقوق، وكذلك إمدادهم بالمعلومات الكافية التي تدل على سياسة المستعمر (صبري أبوالمجد، ٢٠٠٥).

وكرد فعل طبيعي لهذه المصادر ظهرت مصادر عدة لتكوين رأس المال البشري الذي ساعد كثيراً في بلورة بعض مصادر رأس المال الاجتماعي. ومن الأمثلة على ذلك، تلك الجهود الأهلية لنشر التعليم في مصر التي توجت بإنشاء الجامعة الأهلية، وتعليم البنات، وإعداد مشروع تطوير التعليم الأولي، والتجديد في التعليم الديني (سعيد إسماعيل علي، ١٩٩٥ب) و(Cochran، ١٩٨٦) .

ومع بداية عصر الاستقلال وصدور دستور ١٩٢٣ حتى بداية ثورة يوليو حدث

العديـد من التغيرات التي أثرت على ثلاثية رأس المال بالزيادة. ومن المؤشرات على زيـادة رأس المال المـادي التقلص التدريجي للسيطرة الأجنبيـة في بعض القطاعات ونمـو الاستثمـار المصـري من خلال الدعم الموجـه من الرأسماليـة المصرية، الذي تمثـل فـي بعضـ المظاهـر مثـل تأسيس بنـك التسليـف الزراعـي وإلغـاء الامتيازات الأجنبيـة والقضائية والزراعية (Cochran، 1986). أما الموارد المالية التي كانت متوقعة من القطاع الزراعي فلم تكن مختلفة عن الفترة السابقة، فلم يحدث تغيير كبير فيـه ؛ فاستمـرت تقليدية ومعتمدة علـى محصول واحد هو القطن مـع تركز الملكيات الكبيـرة وتفتت الملكيات الصغيرة (Hargreaves ، 2001). أما المجال الصناعي فكان المجال الأكثر إسهاماً في حشد أرصدة رأس المال المادي، حيث شجعت بعض الظروف والقوى المحلية والعالمية على ازدهار حركة الصناعة المصرية. ومع تعاون الرأسماليـة الزراعيـة والصناعية فقد كان من الممكن حشـد أرصدة كبيرة من رأس المال إلا أن الصراع الذي دار بينهما قلل من حدوث ذلك (Szyliowicz، 1973).

أمـا بالنسبـة إلى رأسـ المال البشري فقـد زاد زيادة كبيرة عن الفتـرة السابقة، وحظيت مصر بالعديد من المكاسب نتيجة النمو في الحركة الثقافية في ذلك الوقت، التـي كان لهـا أكبـر الأثر فـي جميع مناشـط التعليـم، وخاصة ظهور الفكـر القومي العربـي عامـة، واختلافه عـن الفكر المصري حتـى الحرب العالميـة الأولى، وظهور الأحـزاب المصريـة وتناميها، مثل الوطني وحـزب الأحـرار الدستوريين و الاتحاد والشعب والوفد والحزب السعدي، مع ظهور بعض الجمعيات مثل الشبان المسلمين وجماعـة «الإخوان المسلميـن» وجماعة مصر الفتاة والكتلة الوفديـة . بإلاضافة إلى ظهور بعض الجماعات شاركت فيها شخصيات عربية مثل الرابطة الشرقية والعربية والاتحـاد العربـي. وانقسـم المثقفـون المصريون إلـى أربع فرق أو تيـارات: التيار الإسلامـي والغربـي والعروبـي والمصري، ولـكل منها سمات ومواقـف خاصة في القضايـا المجتمعيـة، وظهـر تأثيرها بشـكل كبير وعام فـي الحياة العامـة، وبشكل خاص في الأمور التعليمية (نبيه بيومي عبد الله، ١٩٩٦، ٩-٢٣).

فضلاً عن ذلك، فإن من أهم مؤشرات رأس المال البشري تعميم التعليم وتوحيده في المرحلة الأولى، ومجانية التعليم الابتدائي والثانوي والتدخل الرقابي في التعليم الأجنبي (Williamsson، ١٩٨٧)، والاهتمام بالتعليم الثانوي العام وضعف التوجيه إلى الاهتمام الكافي بالتعليم الفني؛ إذ ظل تقليدياً فقيراً خاصة الزراعي، ولم ترصد أية محاولات لتغيير اتجاهات المجتمع نحوه فظل تعليماً من الدرجة الثانية مناسباً لأولاد الفقراء من وجهة نظر الدولة، والتجديد في التعليم الأزهري، وفي مجال التربية (حسن الفقي، ١٩٩٧) و (سليمان نسيم، ١٩٩١).

ومن أهم المؤشرات التعليمية أيضاً، تنازل حسين رشدي رئيس الجامعة المصرية عن هذه الجامعة عام ١٩٢٥ مع كل ما تملكه من منقول وعقار إلى وزارة المعارف العمومية بشرط أن تكون جامعة مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف، وأن تقوم الحكومة باستكمال النظام الحالي، وأن تستخدم نقودها في البناء وأن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها، مع بقاء طه حسين أستاذاً بكلية الآداب. وجاء هذا التنازل لرغبة الجامعة في أن تعتبر شهادتها كشهادات المدارس العالية التي تخول التوظف في الحكومة، ولم يكن هناك سبيل لقبول الطلب إلا بالتنازل، خاصة أن الوزارة امتنعت عن قبول طلب الجامعة ما دامت بعيدة عن الإشراف عليها (أحمد لطفي السيد، ٢٠٠٤، ١٥٥-١٥٩).

أما بالنسبة إلى رأس المال الاجتماعي فنلاحظ نموه في هذه الفترة، ومن أهم مؤشراته الحراك الاقتصادي الذي أدى إلى حراك اجتماعي وثقافي يدعوه للتمصير واستعمال اللغة العربية بدلاً من الإنجليزية في التعليم الابتدائي والأعمال الحكومية؛ مما زاد من فرصة توظيف المصريين بدلاً من الأجانب الذين تم منع هجرتهم إلى مصر (سعيد إسماعيل علي، ١٩٩٥ب). بالإضافة إلى ذلك أدى الاهتمام بالتعليم الفني إلى إتاحة الفرصة لتشغيل الخريجين والتقليل من نسبة البطالة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في بداية الثلاثينيات. ومن أهم مؤشرات رأس المال الاجتماعي أيضاً، ظهور الجمعيات الأهلية التي تولدت عن الحركة الوطنية في الصناعة،

وساعدها في ذلك الأحزاب الوطنية والتيار المصري والكتاب الذين شجعوا الصناعة (حسن سلامة، ٢٠٠٩). خاصة أن الحركة الصناعية كان لها أهداف أكثر عمقاً من الاستثمار، فوجود الاستثمار المصري فرض مواجهة مع الأجانب، وأيضاً المخاطرة بالدخول في ميادين جديدة.

ولقد كان الشعب في أمس الحاجة إلى التخلص من الأجانب والبحث عن سبل وميادين جديدة تتيح له التقدم وتحقيق أهدافه العامة كبلد في مرحلة النمو بعيداً عن سيطرة الأجانب. إلا أن محاولات القصر للتدخل في الحكم، وكذلك محاولات بريطانيا كان لها أكبر الأثر في تفريق ما يمكن حشده من رأس المال الاجتماعي سواء عن طريق الدولة أو عن طريق الجمعيات والجهات الوطنية، فالخلاف الذي دام طوال هذه المدة والتغيير المتعدد للمجالس النيابية بسبب تدخلها يوحي بالعمل على تحقيق مصالح، خصوصاً للجهتين، دون مصالح أفراد المجتمع الأصلي. وما زاد من حدة هذه الأزمة سيطرة كبار الملاك والرأسماليين على المجالس النيابية لتحقيق مكاسب خاصة بهم في ظل وجود عدم الاستقرار النيابي الذي جعل البعض يسارع في الكسب السريع بأي وسيلة وعلى حساب فقراء الشعب قبل أن يتم تغييره. ولذلك تميزت هذه الفترة – كما أشار حامد عمار – بالعديد من الصفات التي أهدر وجودها رأس المال الاجتماعي، وهي الانحرافات في مختلف المجالات والفساد والأسلحة الفاسدة سواء كان مصدرها القصر أو أعوانه وخاصة بعد أحداث حرب فلسطين (حامد عمار، ٢٠٠٥، ٤١-٤٢).

ومن مظاهر التغير الأخرى التي يمكن رصدها والتي لها علاقة برأس المال الاجتماعي تصور الجمهرة الكبرى من المصريين بعد تصريح فبراير ١٩٢٢، وصدور دستور ١٩٢٣، حصول مصر على الاستقلال، فبدأ الجهد الأهلي في التعليم يغير مساره، وبدأ يتجه إلى أن يكون مشروعاً تجارياً، وبعد أن كان العاملون في هذا القطاع مناضلين وطنيين إذا بنا نرى – كما يشير سعيد إسماعيل علي – فئات أخرى جديدة، همها الأساسي مجرد الكسب دون التفات إلى نوعية التعليم سواء

مـن حيـث المحتوى أو من حيـث القائمون عليه (سعيد إسماعيـل علي، ١٩٩٨، ٢٩). هـذا يـؤدي إلى القول: إنه مع غياب المشروع القومي والمنفعة العامة للشعب تتفكك الشبـكات والجماعات الاجتماعية ويتلاشى العمل الوطني الجماعي وتصبح المنفعة الخاصة هي الغالبة والمسيطرة على تفكير الأفراد نظراً لحالة التيه الذي قد يشعر به الأفـراد مـن دون التجمع، فيبدأ كل فرد فـي التحرك في دائرة فردية من الاهتمامات التي قد تكون ذات آثار سلبية أو إيجابية بحسب أغراض الأفراد وطبيعتهم.

ومـن أبـرز مصـادر رأسـ المـال الاجتماعـي إسهام الطـلاب بدور نشـط طوال هـذه المدة؛ فقـد أدوا أدواراً مهمة في رعاية مصالـح الشعب عن طريق الضغط على حكومـات الأقلية ومواجهتهـا والمطالبة بعودة حكومات الأغلبيـة. وكان عملهم بعيداً كل البعد عن تحقيق أي مكاسب خاصة لهم، وإنما مكسبهم الحقيقي كان تنمية وعي الشعـب ومده بالمعلومات وتصميم شبكات من العلاقات بينهم وبين طوائف الشعب المختلفـة مـن أجل تحقيـق هدف قومي واحد وهـو الاستقلال. وساعـد هذه الحركة الطلابية مجموعة الصحفيين والسياسيين الأحرار الذين تصدوا للفساد والانحراف (سعيد إسماعيل علي، ١٩٩٩ب، ٥٣). ويشير سعيد اسماعيل في هذا الصدد إلى أن المظاهرات بلغت أحياناً من القوة الحد الذي يمكنها أن تسقط وزارة قائمة، وخاصة من وزارات ما كان يسمى بوزارات الأقلية (سعيد إسماعيل علي، ٢٠٠٨، ٥٢).

وعلـى الرغـم مـن ظهـور بعضـ أرصدة مـن رأسـ المـال الاجتماعي بيـن بعض الجماعات فإن ما كان يحدث في الريف من ظلم واستبداد من الرأسماليين الزراعيين وكبـار المـلاك فاق الحـد. ويشير رفعت السعيد في هذا الصـدد إلى أن كبار الملاك الزراعيين ظلوا على الدوام حذرين ورافضين لأي إصلاح في الريف يمكن أن ينهض بالفـلاح، أو يمنحـه وعياً أو قدرة أو حيوية في الحـراك الاجتماعي، وظلوا يقاومون كل النزعـات الإصلاحيـة التـي نادى بهـا البعض مـن أمثال «مريت غالـي» و«محمد خطـاب»، واعتبروا أن المطالبة بأي إصلاح في الريف دعوة شيوعية مرفوضة، ولم تسمـح طبقة كبـار الملاك حتى بأبسط الإصلاحات مثـل التعليم، بل لقد وصل الأمر

إلـى معارضـة قانون قدمته الحكومة لمجلس النواب عـام ١٩٤٠ يقضي بعدم الحجز علـى الضروريـات اللازمـة للفلاح الصغيـر ولمعيشتـه، بحجة أن هـذا القانون يعلم الناس الباطل والتضليل؛ وذلك لأنها قائمة على مبادىء بلشفية.

ومـع استمـرار الضغط علـى الفلاحين توالت حالات من التمـرد والغضب، كانت تمهيـداً لصـدور قوانيـن الإصلاح الزراعـي ١٩٥٢ (رفعت السعيـد، ٢٠٠٥، ٢٠٩). ويعلق رفعت السعيد على ذلك بقوله: إنها حركات غاضبة نتيجة سوء الحال والجوع والاستبـداد، ولكنهـا لـم تنظـم وتخطـط عـن وعـي بالحقـوق وثقافـة بالديمقراطيـة والمجالـس النيابية وعلاقة الأفراد بالدولة. ويدلل على كلامه بالصفات التي اتصف بها الفلاح المصري طوال حياته، وأهمها الاستسلام للوضع الحالي والسكوت عليه وإعطـاء الظالـم فرصة لكي يعدل بنفسه عن ظلمه، وإذا لم يحدث يتظلم منه له ويكتب العرائض، وفي النهاية من الممكن أن تندلع الثورة نتيجة الجوع وسوء الحال، هكذا كان الأمر في الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ (٢٠٠٥، ٢٠٨).

ولقـد تجلـى مؤشر آخر جسد ضعف رأس المـال الاجتماعي وماواكبه من تغير في القيـم، وهو الانتخابات فـي أواخر الأربعينيات، فقد ظهرت مجموعة من الأغنياء، وكان كل مـا يهمهم هـو الحصول على عضوية مجلس النواب، ولم تكـن لهم القاعدة الشعبية أو الخلفيـة التي تؤهلهم لخوض المعركة الانتخابية، ولذلك لجأ البعض منهم إلى شراء الأصوات. ومن هنا بدأ الخلل والتخبط وتقلصت مدة الوزارات المختلفة وحل المجلس، وتقلصت التجربة الديمقراطية وتكررت السلبيات (محمود حضري، ٢٠٠٥، ١٧٢).

ومـع نهايـة هذه الفترة ظهر مصدر آخر لرأسـ المال الاجتماعي يتمثل في تنظيم الضباط الأحرار، تلك النخبة العسكرية التي استطاعت عن طريق تواصلها وتلاحمها بالشعـب تحويـل موازنة القـوى لصالحها، وأصبـح الجيش مسانـداً وداعماً للهدف الشعبـي فـي مقاومة حكم الملك وتبعيته للغرب. وأخيراً توج هذا العمل بمجموعة من المبـادىء تـم إعلانها بمنزلة فلسفة للثـورة، وهو تتمثل في: القضـاء على الاستعمار

وأعوانـه، والقضـاء علـى الاحتـكار وسيطرة رأس المـال على الحكـم، وإقامة عدالة اجتماعية، وجيش قوي، وديمقراطية سليمة.

ومـع قيـام ثـورة يوليو ١٩٥٢ تغير بشـكل كبير المجتمع المصـري ؛ وتغيرت معه ثلاثيـة رأس المال التي اختلفت في مصادرها عـن الفترة السابقة؛ فالبنسبة إلى رأس المـال الاجتماعـي نجـد أن مهمـة تكوينـه انتقلت إلى حكومـة الثورة بعـد أن كان مهمة الجمعيـات الأهليـة (صـلاح هاشـم، ٢٠٠٦، ٢٥)، وتـم ذلـك عـن طريق حـل كثير من الجمعيـات الأهليـة وتبني قانون جديد عام ١٩٥٤، ثم ١٩٥٦، ثم قانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ الـذي أتـاح للدولـة الفرصة للتدخل فـي عمل الجمعيـات ورقابتها، والأهـم من ذلك تم إدماج الجمعيات وظيفياً في الدولة، وكان عليها تبني نفس الخطاب الرسمي للدولة.

ولقـد قوبـل هذا القانون بنقـد شديد من قبل بعض المنظمـات خاصة النشطة في حقـوق الإنسـان (محمد نـور فرحات، ٢٠٠٤، ١٠١-١٠٢). ويرجـع هذا - بالطبع - إلـى التعارضـ الذي قد يظهر بين هذه الجمعيات ورؤية الحكومة. ومع تبني سياسة التعدديـة السياسيـة والتحـول الديمقراطي، بالإضافـة إلى الانفتـاح الاقتصادي ثم سياسـة التحرير الاقتصادي فـي السبعينيات انعكست تلك الأوضاع على الجمعيات الأهلية كماً وكيفاً في إطار قانون ١٩٦٤.

وتـدل هـذه المؤشـرات علـى أن البنيـة الأساسيـة للمجتمـع كانـت عسكريـة في الإدارات المدنيـة والإنتاجيـة والسياسيـة والثقافيـة والتعليميـة والإعلامية، ومن ثم فالنخبة الجديدة الحاكمة كانت عسكرية، وتوافرت الظروف وغيرها إلى بقاء الضباط الأحـرار فـي الحكم، وإلى عسكرة كثير من قيـادات الأجهزة التنفيذية، وإلى العدول عـن منهج الديمقراطيـة الليبرالية، وإلى تنظيم هياكل بديلـة كهيئة التحرير والاتحاد القومـي ثـم الاتحـاد الاشتراكـي (حامد عمـار، ٢٠٠٥، ٤٢-٤٣). ومـا يبرر تراجع رأسـ المـال الاجتماعـي - خاصة فيما يتعلـق بالقيم والمبادئ التـي تحكم العلاقات الاجتماعيـة - ما أشار إليه سعيـد إسماعيل علي من ظهورسياسة الخدمات الخاصة

لضمـان ولاء القـوات المسلحـة التـي ليس لها حـدود للضباط الموالين، وانتشرت حـالات الترفيـع الاستثنائـي والإحالـة المبكرة علـى التقاعد؛ مما عنـاه ذلك من منح الضباط فرصاً لتولي المناصب المدنية.

ولقـد عرفت الوزارات في شهور الثورة الأولـى ما سمي بمندوبي القيادة، الذين كان لهـم صلاحيـات لـم يكـن يتمتـع بهـا المسـؤول المدني نفسـه. ووصلـت سلطة الدولـة العسكريـة ذروتها مع صدور قانون ١٩٦٢ الـذي ينص على ضرورة إخطار مكتـب نائـب القائـد العام في حالة تعيين أي فرد في جهـاز الدولة، وظهر الإثراء غير المشـروع لمئات من الأفراد فـي ظل هذا النظام، ومن الأمثلة على ذلك مئات الألوف مـن الجنيهـات والمجوهرات النادرة والثمينـة والتحف والنجـف والسجاد والأثاث والثـروة الحيوانية التي أصبحـت جزءاً من الممتلكات الشخصية للبعض من أعضاء اللجنـة المسؤولـة عـن القضاء على بقية الإقطاع في عام ١٩٦٦ بـدلاً من أن تعود إلى الشعب (سعيد إسماعيل علي،٢٠٠٥أ،١٦) .

أما الديمقراطية التي كانت تمثل المبدأ السادس للثورة فقد جاءت شكلية؛ وكانت وسيلـة لتحقيق أهـداف استبدادية وديكتاتورية، من شأنها زيـادة نفوذ السلطة على الشعـب ومقدراتـه، حتى في مجلس قيادة الثورة انتهـى الأمر إلى رأيٍ الأغلبية الذي يمثل بالضرورة رأي «جمال عبد الناصر»، بعد أن كان المجلس مفعماً بوجهات نظر مختلفة يتم الدفاع عنها بحماسة شديدة. وفي ظل هذه الديكتاتورية المتخفية في رداء الديمقراطيـة رسمت سياسـة لإقناع الفرد المصري بضـرورة الطاعة للحاكم وعدم الاعتراضـ، وقبـول أقصى قرارات القمع وسياسات القهـر، وكان السجن لسنوات شاقـة وطويلـة عقوبـة المعترضـ والمناقش، وتسلـل الرعب إلى قلـوب المصريين، الرعب الذي أفرز بعض القيم الجديدة مثل السلبية والنفاق والتحدث بما يريده الآخر وليس بما يؤمن به الفرد. واستخدم الإعلام بوسائله المختلفة التي كانت متاحة آنذاك لتحقيـق الهـدف الأسمى للديكتاتورية، وهـو ألا يكون هنـاك إلا رأي واحد، هو رأي السلطة، وأن يؤمن به الأفراد عن اقتناع ولو كان زائفاً. وكنتيجة لذلك امتنع الأفراد

عـن التفكير العقلي المتزن وعن استخدام مهـارات التقويم والحكم على الأمور التي هي من شأن ممارسة الديمقراطية (سعيد إسماعيل علي،٢٠٠٥أ،٣٦).

وعلى الرغم من تطبيق إجراءات قوانين الإصلاح الزراعي فلم تمثل تغييراً جوهرياً فـي التركيبـة الطبقية؛ فهي قد أعادت بناء الهـرم الطبقي عندما أزاحت طبقة الإقطاع ليحل محلها طبقة كبار الملاك الرأسماليين، وظلت قاعدة الهرم الواسعة المتمثلة في عمال الزراعة وصغار الفلاحين وفقرائهم (شحاتة صيام، ١٩٩١، ٢٧٧). وفي ضوء رأسـ المال الاجتماعي يمثل ذلـك التركيب الطبقي عائقاً صلباً أمام تكوينه، فتكونت شبـكات مـن العلاقـات من أجـل مصالح طبقـة كبار المـلاك الرأسماليين في ضوء القيـم المادية، ألا وهي قيم السوق السـوداء في مقابل إهمالهم للتواصل مع القاعدة الواسعة من الشعب الذي لم يشعر بتغيير في مستوى معيشته على الرغم من الزيادة المظهرية في الدخل التي التهمت مع زيادة نفقات المعيشة، خاصة في الريف.

هذا الظلم الذي شعر به الفرد والمستهلك المصري أدى إلى اضطراره لاكتساب قيـم مجتمعية جديدة في تعامله مـع الحياة، ومنها اكتناز السلع والتجارة في السوق السوداء بكل ما تحمله من قيم سلبية؛ هدفها الأساسي الربح السريع بصرف النظر عـن الوسائـل المستخدمـة (سعيـد إسماعيـل علـي، ٢٠٠٥أ،٣٨). والـذي أسهم في تكريسـ هـذا التركيـب الطبقي هو التعليم علـى الرغم من تبني الثـورة الشعار الذي يهـدف إلى إذابـة الفوارق الطبقية؛ فلم يكن هناك مساواة تامـة في الفرص التعليمية بين أفراد المجتمع المصري؛ إذ إن الطلاب من أصحاب الأصول الطبقية والاجتماعية الغنيـة والمتوسطـة قد ظلـوا يمكثون فتـرات أطول فـي النظام التعليمـي، فضلاً عن اتجـاه أعـداد كبيرة منهـم إلى التعليـم الخاصـ والأجنبي، حتى أصبحـت الخدمات التعليميـة سلعـة عامـة في المجتمـع المصري، واستمـر الوضع كذلك إلـى أن حدث العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وما صاحبه من تأميم للمدارس الأجنبية في مصر؛ خاصة المدارس الإنجليزية والفرنسية (شبل بدران، ١٤٣،١٩٩٥). ثم توالى إصدار القرارات واللوائح بهدف مد المظلة المصرية على كل المدارس الأجنبية إلى

أن تحول اسمها إلى «مدارس اللغات» (سعيد إسماعيل علي، ١٩٨٤، ١٦٨).

وعندما نتحدث عن رأس المال المادي، فإنه كان متمثلاً في بداية الفترة – خاصة من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦١ – في الرأسمالية الصناعية؛ حيث كانت فترة حرجة بدأت بالتمصير وانتهت بالتأميم. هذه الرأسمالية ليست الرأسمالية التي ظهرت في عصر الانفتاح، وإنما هي الرأسمالية المصرية القديمة التي نشأت قبل ثورة يوليو. وعلى الرغم من عدم استمرارية عملياتها، فإن المؤرخين يعتبرون عام ١٩٥٧ وما تضمنه من قوانين بداية حقيقية لمرحلة جديدة في تاريخ الاقتصاد المصري. ولكن مع ظهور القطاع العام والقوانين المصاحبة له تراجعت العملية الرأسمالية وقضي عليها، وكان من الممكن أن تستمر وتحقق أهدافاً طموحة جداً (عبد السلام عبدالحليم عامر، ١٩٩٣).

ومع حصيلة إجراءات التأميم الواسعة كرد فعل طبيعي لعدم قبول الدول الأجنبية مساعدة خطة التنمية الخمسية الأولى التي توقِّع لها دور أساسي في التغيير الجذري في هيكل الاقتصاد القومي فقد أصبح قطاع المال بأكمله ملكاً للدولة (طلعت عبد الحميد، ١٩٨٤، ١٠٣)، وظهر مفهوم التخطيط مصاحبًا لتدخل الدولة، باعتباره وسيلة للوصول إلى مقررات معينة وما يستتبعها من أعمال وأنشطة؛ ذلك عن طريق استخدام العقل والعلم والخبرة في النظر إلى حاضر المجتمع ومستقبله، حتى يصل إلى تحقيق أقصى النتائج التي تستهدف تحقيق الخير للمواطنين (حامد عمار، ١٩٦٨، ١٢٨–١٣٢). غير أنه في ظل هذا النظام الذي قضى بتقييد الاستيراد راجت السوق السوداء في السلع الاستهلاكية وشاع الاكتناز ووقع الكثير من الظلم على المستهلكين.

وحاولت الثورة القيام بجهد خارق في مجال التصنيع، مبدؤه الأساسي ليس الربح وإنما إقامة قاعدة صناعية متكاملة تحقق الإنتاج للمجتمع وتسهم في رفع مستواه وخفض تكاليف معيشته، ثم المساهمة في مبدأ الاعتماد على الذات، وكانت

أسعـار الإنتاج المحلـي دائماً أرخص بكثير من السلع المستـوردة. وعلى الرغم من هذا الجهد فقد كان هناك تفاوت واضح وكبير بين الريف والحضر ؛ نتج عنه سوء توزيـع للناتـج القومـي بينهما، نتج عنه في النهاية عدم القضـاء على الفقر في الريف (سعيد إسماعيل علي، ٢٠٠٥أ، ٦١-٦٢).

أما عن أرصدة رأس المال البشري فقد زادت في نواح عدة؛ فعقب الثورة توسعت الدولـة في مجـال التعليم بمختلـف أنواعه، وتراجعـت وانكمشت الجهـود الأهلية فيه أمام تلك الجهود الحكومية المتزايدة؛ حيث سعت السلطة الحاكمة إلى تحقيق مجتمع تـذوب فيه الفـوارق بين الطبقات (عوضـ توفيـق، ١٩٩٢، ٦٧-٦٨). وأصدر «جمال عبد الناصر» عام ١٩٦١ قراراً جمهورياً بأن تمتد مظلة مجانية التعليم لتشمل التعليم العالي، وكانت تلك الخطوة تتويجاً لدور رأس المال الاجتماعي كونته الحركة الوطنية سعيـاً نحو تحقيق هذا الحـق الإنساني (سعيد إسماعيل علي، ١٩٨٩ب، ١٣٣). ولكن مـع مجتمـع يخطـو خطواته الأولـى نحو التنمية، وفـي ظل ضعف جـودة التعليم التي نتجت عن التوسع الكبير في الكم حدث تضخم في عدد الخريجين سواء في الشهادات العاليـة أو المتوسطـة، بما يفيض عن العدد المطلوب في العملية الإنتاجية واحتياجات التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعية؛ ممـا أوجد فائضـاً كبيراً في رأس المـال البشري يشكل بطالة مقنعة وعبئاً على الدخل القومي (شبل بدران، ١٩٩٥، ١٧٣-١٧٧).

وشهـدت فتـرة الانفتـاح منذ عام ١٩٧٤ حتى عـام ١٩٨٥ تراجعاً فـي رأس المال الاجتماعـي بسبـب غياب الهـدف الأساسي مـن حشـد أرصدته، فلمـاذا رأس المال الاجتماعـي مع الغيـاب التام للمشروع الوطني وتحقيق التنمية المعتمدة على الذات؟ هـذا علـى الرغم من التناقض الـذي يظهر مع وجود مصادر رأسـ المال الاجتماعي وتزايـده مـن الناحية المظهرية، فتعدد الأحزاب والممارسـات المختلفة لإقناع الآخر بوجود حياة ديمقراطية في مصر مجرد مظاهر ليس لها مضمون حقيقي، هدفها هو إقناع الشعب بشيء غير حقيقي.

ومـن أهـم مظاهر هـذا التناقص في أرصـدة رأس المـال الاجتماعـي، التحول المتسـارع نحـو الرأسمالية العالميـة والأمريكية وبروز الأرستقراطيـة الاقتصادية فـي مقابـل تقليص دور الدولة فـي إدارة اقتصادهـا، وتغلغل الاحتـكارات العالمية، والاعتمـاد علـى الغرب الرأسمالـي المتقدم (مصطفـى عبد الحميـد، ٢٠٠٠، ١٠٥)، والتحـولات العميقـة في الوضع الطبقي لفئات المجتمع نتيجـة للتحول الاقتصادي ؛ ممـا أدى إلـى سوء توزيع الدخل، وقصور في إشبـاع الحاجات الأساسية لكثير من فئـات المجتمع، والتغير في طبيعة المهن ومستويـات المهارة اللازمة لها، بالإضافة إلى تكبيل الإرادة الوطنية نتيجة تدفق المعونات الأجنبية وتراكم الديون التي تسببت فـي أزمـة شاملة عـام ١٩٨٢، ووقوع الدولة فـي الشرك المتمثل فـي الإذعان بقبول تدخـل صندوق النقـد الدولي كي يرسم لهـا نهج الإصلاح، ويحـدد معالم السياسة الاقتصادية (مركز البحوث الاجتماعية، ١٩٨٥، ١٤٢).

وقـد تعـدى التأثيـر الاقتصـادي إلـى تأثيـر سياسـي واجتماعـي وتعليمي، وفي هـذا الصـدد يشير «حامـد عمار» إلـى دور المعونة الأمريكية فـي التأثير على بعض السياسـات التعليميـة مثل المشورة الأمريكية في صناعـة العديد من القرارات، التي لـم تكـن لصالح أبنائنا من الطلاب، مثل تخفيض مدة التعليم الابتدائي على الرغم من أن ميدان التربية من أغنى المجالات التنموية بالخبراء والمتخصصين إذا ما أحسن استثمـار طاقاتهـم وقدراتهـم في إطار جهد قومـي أصيل، والخلاصـة أن هذا مثال لطبيعة العون الأجنبي الذي يعطي باليسار ويأخذ باليمين (١٩٩٢، ١٣٨-١٤٠).

ومـن المؤشـرات القوية الأخـرى التي ارتبطـت بالوضع الاقتصـادي التابع فقدان استقـلال الإرادة السياسيـة الوطنيـة؛ الأمـر الـذي انعكـس بوضـوح علـى دور مصر فـي دوائـر تأثيرهـا العربيـة والإقليمية والعالميـة بشكل عـام، وعلى الصـراع العربي الإسرائيلـي - باعتبـاره قضية العرب الأولى - بشكل خاص (محسن خضر، ٢٠٠٩، ٢٥-٢٧). ومـن أهـم النتائج المترتبة علـى تناقص رأس المـال الاجتماعي تنامي طبقة رأسماليـة محـدودة استأثرت بمميـزات الرأسمالية في مقابل تدهـور أوضاع الطبقات

الدنيا والوسطى بصفة عامة وتفاقم معاناتها، فعندما تزيد السلع والخدمات المنتجة، يتمتع بمعظمها أفراد تلك الطبقة المحدودة، في حين أن قدراً كبيراً من السكان لا تتاح لهم فرص المشاركة فيها أو الحصول عليها (مركز البحوث الاجتماعية، ١٩٨٥، ١٤٢).

وأهم ما يميز هذه الطبقة انقسامها إلى ثلاث فئات ؛ الفئة الأولى تمارس أنشطة قائمة على ملكية رأس المال التجاري مثل التصدير والاستيراد وتجارة العملة، والتوكيلات الأجنبية وزراعة المحاصيل التصديرية وإنشاء المساكن المخصصة للفئات الجديدة، وإنشاء البنوك وشركات التأمين الخاصة. والفئة الثانية ذات طبيعة طفيلية تشمل القائمين بالمضاربة العقارية. والفئة الثالثة تشمل الممارسين للأنشطة ذات الطبيعة الإجرامية التي يحرمها القانون (مركز البحوث الاجتماعية، ١٩٨٥، ١٤٣).

وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية اختل توزيع الدخل القومي، فارتفع نصيب أغنى ٥ ٪ من السكان من ١٧ ٪ أواخر الستينيات، إلى ٢٢ ٪ أواخر السبعينيات. في حين انخفض نصيب أفقر ٢٠ ٪ من السكان من ٧٪ إلى ٥ ٪ خلال المدة نفسها. وأدى اختلال توزيع الدخل القومي إلى انخفاض المستويات المعيشية للفئات الدنيا، فارتفعت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر في الريف من ٢٦٪ عام ١٩٦٥ إلى ٤٤٪ عام ١٩٧٥، أما في المدن فصار ٥٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر(مركز البحوث الاجتماعية، ١٩٨٥، ١٤٣) .ومن أهم نتائج تناقص رأس المال الاجتماعي وأخطرها الهدر القيمي الذي هو أساس بنائه، وتمثل في اعتناق قيم التغريب، والاستهلاك الخاص، والحط من شأن الأخلاقيات والعادات السلوكية والاجتماعية، وقيم الكسب المادي السريع من دون مجهود، وتدعيم قيم الفردية والأنانية، والتقليد الأعمى للنموذج الغربي.

أما عن رأس المال المادي فقد تراجع في مقابل زيادة سكانية كبيرة، ومن مؤشرات هذا التراجع ما عنته سياسة الانفتاح من إطلاق حرية الاستيراد وخاصة السلع الكمالية

إرضاء للتطلعات الاستهلاكية للطبقة الرأسمالية الطفيلية الجديدة، على نحو لم تكن تسمح به ضآلة موارد مصر من العملات الأجنبية، والمعدل المنخفض نسبياً للزيادة في الصادرات (عبد الغني سعيد، ١٩٦٥، ١٥١-١٥٢)، بالإضافة إلى قيام فروع البنوك الأجنبية دون رقابة على ما تقوم به من تحويل مدخرات المصريين للخارج، السبب الرئيسي وراء الزيادة الهائلة في عجز ميزان المدفوعات، وما ترتب على ذلك من لجوء إلى الاستدانة من الخارج لتغطية هذا العجز (أحمد مختار، ٢٠٠٢، ٧١) . والغريب أن زيادة الديون لم يصحبها ارتفاع ملحوظ في معدل النمو، أو التحسن في هيكل الإنتاج، بل على العكس من ذلك، فقد بدأ نصيب القطاعات السلعية في التضاؤل ونصيب الخدمات في التزايد، حتى أصبحت صورة الاقتصاد المصري في نهاية السبعينيات أسوأ مما كانت عليه في نهاية الخمسينيات، من حيث التوزيع النسبي للناتج الإجمالي بين القطاعات السلعية وقطاع الخدمات (جلال أمين، ١٩٨٧، ٩٠).

وكان لتلك الديون مجموعة من النتائج السلبية على تطور الاقتصاد المصري، حيث أدت بدورها إلى عدد من المشكلات الاجتماعية الخاصة بالتوظيف، والخدمات، ومن أجل خدمة هذه الديون اقتطعت أجزاء كبيرة من الثروة القومية، تمثلت في سداد أقساط الديون ودفع الفوائد السنوية؛ مما كان له تأثيره على انخفاض ما تم تخصيصه لتلبية احتياجات السكان (أحمد الحصري، ١٩٩٢ : ٣٢٧-٣٢٨).

ولقد بدأت حالة التدهور مع صدور قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، الذي أتاح مجال العمل لرأس المال الأجنبي، الذي يأتي ليحقق ثراء سريعاً، ثم يرحل؛ ومما ساعد على ذلك وجود فترات إعفاء من الضرائب وصلت إلى أكثر من عشر سنوات (أحمد إسماعيل حجي، ١٩٩٢ : ٦١-٦٢). ورداً على من يدعي دوراً مهماً لرأس المال الأجنبي - وخاصة الشركات متعددة الجنسيات - في توفير وظائف جديدة، وإلى تسهيل عملية نقل التكنولوجيا (مارسيل ميرل، ٢٠٠٥، ٥٩)، فقد أكد الاقتصاديون المصريون أن فرص العمل التي وفرها لم تزد على ٤ ٪ من فرص العمل الكلية، كما أن إسهامه في جملة العمالة لم يتعد ٠,٣٥٪ (أحمد الحصري، ١٩٢٢، ٣٨٣).

أمـا رأس المال المادي المصري فاستثمر في بعض الأنشطة الطفيلية مثل تجارة العمـلات الأجنبيـة، وأدى هـذا إلـى ارتفاع العمـلات الأجنبيـة وبخاصة الـدولار في مصر، في الوقت الذي شهد فيه الدولار هبوطاً حاداً في أسواق النقد العالمية (أحمد إسماعيـل حجـي، ١٩٩٢: ٦١-٦٢). ويعـد القانـون رقـم ١١٨ لسنـة ١٩٧٥ الخاص بالاستيـراد والتصديـر هو السند القانوني للسماح للقطاع الخاص لكي يعيد تشكيل السـوق، ويعيـد تشكيـل قيم الأفـراد واتحاداتهم نحـو أنماط استهلاكيـة محددة عن طريـق رفـع جنوني لأسعار السلع الأساسية والغذائيـة ؛ وإفادة القلة في الوقت الذي تعرضت فيه الغالبية من الشعب للضرر، كما أن مرتبات موظفي الدولة لم تكن تنسجم مطلقـاً مع قفـزات أسعار السلع والخدمات (فؤاد مصطفـى، ١٩٧٩، ٦). أما القوانين الزراعيـة فأسهمت فـي ترسيخ الرأسمالية الزراعية وتيسير التراكم الرأسمالي لهذه الطبقـة، ومـن هـذه القوانين إعـادة تنظيم العلاقة بيـن المـلاك والمستأجرين لصالح المـلاك، ورفـع القيمـة الإيجاريـة للأرضـ الزراعية، وإعفـاءات للمزارعيـن أصحاب الزراعـة الرأسماليـة. ويبدو أن هـذا القانون قد أدى إلى تنامي هـذه الطبقة من حيث الثـروة، علـى حسـاب الصغار من المستأجريـن والأجراء، كما أن هـذا القانون يعني حرمـان التنمية المصرية من مصدر تمويل مهم، يتمثل في الضرائب التي تم إلغاؤها (عبدالباسط عبد المعطي، ٢٠٠٦: ٥١-٥٢).

أما عن سياسات التصنيع، فتراجعت عما حققته الحقبة الناصرية من خطوات في ميـدان التصنيـع، حيث تحولت الوحـدات الصناعية المنتجة إلى وحـدات مستوردة، أو بالأحـرى إلـى وكالات تجاريـة، و همشـت الطبقـات العماليـة التي عانـت التضخم الكبيـر وجعلت عرضة لقانون العرض والطلب، وأصبحت هناك طبقة رأسمالية تابعة للرأسماليـة العالميـة بحكم نشأتها وتطورها، ولـذا فهي لاتتعامل معها من موقف قوة وإنمـا من موقـف ضعف، حيث لا تقدر على منافستها وتكويـن قاعدة مستقلة لنموها بخلق صناعات وسائل الإنتاج والتكنولوجيا . ولذا فلا نماء لها إلا في ظل الرأسمالية والتحالف مع رأس المال الأجنبي (شحاتة صيام، ١٩٩١: ٢٧٨-٢٧٩) .

أمـا عن رأس المـال البشري فنتج عن تحول قوى السوق العالمية من الرأسمالية القوميـة إلـى رأسمالية مـا وراء كل الحدود القومية، إلى ظهور مـا يسمى «الشركات متعدية الجنسيات» أو عابرة القومية، التي عملت على تعميق التبعية الغربية بما سببته مـن احتـكاك بين العمالة الأجنبية والمحلية، ومـا يفرضه ذلك من انتشار المواصفات التعليميـة اللازمـة لخدمة أبناء العاملين في هذه الشركات وتقديم خدمات تعليمية غير القومية (أحمد أنور، ١٩٩٣: ١٩٧-١٩٨).

ومما لا شك فيه، أن العامل الأساسي الذي ساعد على انتشار التعليم الأجنبي في مصر، ظهور طبقة اجتماعية جديدة ذات طابع طفيلي تجاري وربوي، مكنها من التميز اجتماعيـاً عـن باقي شرائح المجتمع، لذلك سعت إلى إلحـاق أبنائها بالتعليم الخاص والأجنبي. كما أن استشراء الأنشطة التجارية والاستثمارية ذات الطابع الأجنبي في مصـر، مـن بنوك ومكاتب ومصارف وفنادق وتوكيـلات وشركات استثمار - أظهر الحاجة إلى استخدام عمالة تتقن اللغات الأجنبية والتكنولوجيا الحديثة التي تتطلبها هذه الأنشطة الجديدة؛ ومن ثم اندفعت الطبقات الغنية إلى التكالب على إلحاق أبنائها بالمدارسـ الأجنبية. فلم يعد التعليم مؤشراً أساسياً على تحديد المكانة الاجتماعية، ولـم يعد من هـم أكثر تعليماً أو إخلاصاً في العمل، يتلقـون أكبر الدخول، بل أصبح هناك مؤشرات خاصة أخرى كالمحسوبية، والفرص، والفساد والفهلوة هي الأكثر فعاليـة، وهـي الطريق السريع للحـراك الاجتماعي (سعيد إسماعيـل علي، ١٩٨٩ب، ١٣٣) و (أحمد أنور، ١٩٩٣، ٢١٦).

وفي المقابل تدهور حال التعليم الحكومي نتيجة لعدة أسباب، أهمها: أزمة الحكومة الاقتصاديـة ومـا أدت إليـه مـن تدنٍّ فـي مستوى الخدمـة التعليمية الحكوميـة، وظهور مسالك جديدة أمكن للبعض من خلالها أن يحصل على ثروات ضخمة بطريقة سهلة، مثل السفـر إلـى دول النفط، وتبوير الأرض الزراعية وبيعها بأسعار باهظة، وقبول البعض للعمولات والرشاوى الضخمة، واستغلال الموقع السياسي أو القرب منه للحصول على الثـروات (سعيـد إسماعيـل علي، ١٩٩٨، ١٩٤). ويبقى أهم هـذه الأسباب هو الاهتمام

المرضي بحماية رأس المال الأجنبي الذي اتضح في الإنفاق غير المحدود على وظائف الدولة السيادية، وخاصة الدفاع والداخلية، ذلك الإنفاق الذي يفوق أضعاف الإنفاق على التعليم والصحة. ومع زيادة معدل التدهور والتخريب في التعليم عاماً بعد عام أصبحت المدارس مكانًا (للإيواء) لا للتعليم، واندفع الكثيرون إلى التكالب على التعليم الخاص بحثاً عن خدمة أفضل، فزاد التوسع في إنشاء المدارس الخاصة والأجنبية، وزادت أعداد الملتحقين بها (سعيد إسماعيل علي، ١٩٨٩ب، ١٣٤).

أما التعليم الفني فقد واجه العديد من المشكلات نتيجة هذا النمو المشوه للاقتصاد، منها تعدد الوزارات والجهات التي تتولى الإشراف والإعداد، وضعف توافر قاعدة بيانات عن الاحتياجات من خريجيه، وضعف استجابة بعض المؤسسات الصناعية لاستقبال الطلاب للتدريب، وانخفاض معدلات الصرف بالمدارس، والمركز الاجتماعي المتدني، وفقر البيئة التعليمية، وتقليدية التخصصات (سعيد إسماعيل علي، ٢٠٠٤، ١٢٠-١٢٢).

ومن المؤكد والمنطقي أن خريج هذا التعليم الفقير في كل إمكاناته والمنخفض في مكانته التعليمية لا يتوقع منه أن يكون عضواً فعالاً في جماعة تعمل من أجل المنفعة العامة للمجتمع ككل، فهو لم يحظ باهتمام أو يزود بمهارات تساعده على ذلك، بالإضافة إلى الإحساس بالدونية، وضعف الثقة بالنفس والاعتمادية على الغير؛ الأمر الذي يؤدي إلى تلاشي مصدر كبير من رأس المال الاجتماعي المتمثل في الجهد الذي كان من الممكن أن يقدمه هذا الخريج. بل على العكس من ذلك فإن الصفات التي اتصف بها هذا الخريج، من الممكن أن يتحول معها إلى مصدر لرأس المال الاجتماعي السلبي الذي يهدف إلى تحقيق المصلحة الفردية والعلو من قيمة الأنانية والاستهتار، وتقدير القيم المادية، وغيرها من القيم التي تضر بالصالح العام.

ومع عام ١٩٩٢ بدأت مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية؛ حيث اتجهت الدولة في هذه المرحلة إلى تبني آليات تصحيحية لإدارة الاقتصاد القومي بهدف خفض عجز الموازنة والعجز الخارجي، والتخفيف من وطأة الديون وأعباء خدمتها، ومن أهم

هذه الآليات، خفض معدل نمو الإنفاق الحكومي على قطاع الخدمات، وتخفيض معدل نمو الأجور، وتحرير الأسعار. وتركزت أهم إجراءات الإصلاح في تلك المرحلة على تحرير قطاع الزراعة، وتوسيع دور القطاع الخاص في تسويق المنتجات الزراعية، وإنهاء احتكار القطاع العام (هالة محمود عبد الرحمن، ١٩٩٥، ١٥٨).

واتجهت الحكومة المصرية إلى توقيع اتفاقيتين مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، أطلق عليهما برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وترتكز هذه البرامج على بيع وحدات القطاع العام أو ما يطلق عليه الخصخصة، وإخضاع معظم أسعار السلع والخدمات المنتجة من مختلف القطاعات لنظام السوق، وتقديم الإصلاحات الاجتماعية لغالبية أفراد المجتمع لتقليل الآثار السلبية المترتبة على تنفيذ هذه البرامج (فاطمة بركات، ٢٠٠٢، ١٠٦). وجدير بالذكر أن عملية نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، قد أدت إلى سيطرة فئة محدودة من مالكي القطاع الخاص على الاقتصاد القومي، وتكون النتيجة الاحتكار والإضرار بالمنافسة العادلة. ونتيجة لهذه السيطرة تصبح فئة قليلة متحكمة في الأسعار، ولاتهتم بمصالح المواطنين، إنما تهتم بالربح الذي تحققه؛ مما يزيد من المعاناة الاقتصادية التي يعيشها أفراد المجتمع، وتنعكس آثارها على حياتهم المعيشية بما فيها التعليم (أحمد مختار، ٢٠٠٢، ٧٤) .

وفي ضوء محدودية التشغيل في القطاع الحكومي أضحت الطبقة الوسطى أكثر تبايناً؛ حيث اشتغل عدد كبير منها في القطاع غير الرسمي، وهو قطاع تنخفض فيه أحياناً عوائد العمل، كما لا يخضع لأي قوانين للحماية والتأمين والتعويض عند المرض أو العجز أو ترك العمل (عبد الباسط عبد المعطي، ٢٠٠٦، ٩٦) . ونتج عن ذلك أن الطبقة الوسطى قد تعرضت لكثير من التغيرات في بنيتها ونشاطها، متأثرة بالسياسات الاقتصادية الجديدة ؛ الأمر الذي أدى إلى إفقار شرائح كبيرة منها، ودخلت هذه الطبقة في صراع طبقي مع الطبقات الأخرى – خاصة الطبقة الرأسمالية الجديدة – حول الثروة والسلطة، وحسم هذا الصراع في النهاية لصالح الرأسمالية

عموماً، والتجارية والزراعية خصوصاً. ووفقاً لمحمد عبد الحميد أدى ذلك إلى تقلص واضح لحجم الطبقة الوسطى وازدياد القاعدة الواسعة للهرم الاجتماعي التي تمثل الفقراء (محمد عبد الحميد، ٢٠٠٠، ١٤١).

ومع تبني السياسة الاقتصادية الجديدة شهدت الجمعيات الأهلية تحولاً في أهدافها ومفاهيمها الجديدة مثل التنمية والشراكة والحريات في إطار السياسة القائمة. ونتيجة لاتجاه الدولة نحو الخصصة وإعادة الهيكلة الاقتصادية في التسعينيات وسحب يد الدولة من كثير من المهام التي كانت تمارس من قبل، وانسجاماً مع الفكرة التي تدعو إلى تعاون جميع القوى في المجتمع لتحقيق أهداف التنمية، فقد أطلقت الدولة الفرصة للقطاع الأهلي لتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين (صلاح هاشم، ٢٠٠٦، ٢٥).

ولقد كان لتلك المتغيرات آثارها على الأوضاع الطبقية والعدالة الاجتماعية؛ حيث أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة المقنعة والسافرة (عبد الباسط عبد المعطي، ٢٠٠٦، ٩٦)، وتعتبر هذه النتيجة من المفارقات الغريبة؛ فمصر وما تحتويه من أيد عاملة – وفقاً للنموذج التنموي العالمي – تعتبر تربة خصبة للتنمية عن طريق استخدام الوصفة العالمية للتنمية، والمتمثلة في التخطيط لأنشطة قائمة على استخدام واسع للأيدي العاملة، وعلى استثمار لرؤوس أموال محددة واستهلاك لطاقة أقل. مع الأخذ في الاعتبار ضمان جودة الإنتاج حتى يستطيع الصمود للمنافسة في الأسواق العالمية. وفي النهاية يتوقف الحاصل والثمن على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد (فيديريكو مايور ثاراجوثا، ١٩٨٧، ٢٥٦).

وترتب على التغيرات السابقة أيضاً ضعف في الخصائص السكانية في مصر بصورة عامة، وثنائية تلك الخصائص ؛ فبينما تتمتع بعض الأماكن الحضرية بتركيز الصناعات والمهارات العمالية بها، ومن ثم يتمتع سكانها بمستويات معقولة من الصحة والتعليم، نلاحظ أن مجمل سكان الريف المصري المنخرطين في أنماط

الإنتـاج التقليدية يعانـون مستويات متدنية في التعليـم والخدمات الصحية وغيرها، ويلتزمـون بنسق مـن العمالة التي تساعد على استمرار ضعـف المستوى التعليمي، وتدنـي مستويـات الدخـل؛ مما يؤثـر على مستـوى التغذية ومن ثـم الإنتاجية (وداد مرقس، أحمد السيد النجار، ٢٠٠٥، ١٦٣).

بالإضافـة إلى البطالة هناك تدهور شديد في أوضاع الطبقات الدنيا والوسطى فـي المجتمـع، بدت مظاهره فـي ارتفاع معـدلات التضخم، وإلغاء الدعـم عن كثير مـن المـواد الأساسية، والتفاوت الضخم في مستويات الدخل والاستهلاك لصالح الشرائـح الاجتماعية الجديـدة؛ الأمر الذي أدى إلى حدوث هـزة عنيفة في الوضع الطبقـي في مصر، وكذلك الجانب القيمي (عبد الباسط عبد المعطي، ٢٠٠٦، ٩٦)، ويرصدهـا حامـد عمـار باللغة العاميـة لما لها من ملامـح تعبيريـة إيجابية في مثل هـذا الموقـف لتحديد الأنواع المختلفة من مظاهر الفسـاد والإفساد، التي تجد لها مجـالات خصبـة ومتنوعة للظهور في حياتنا المعاصـرة، ومنها الهمبكة، والهبش، والهنكرة، والهلس، والهزل، وكلها تبدأ بحرف الهاء. ثم التهريب أيضاً، والتهليب، والتهجيص، والتهريـج، والترهيـب، والمهيصـة، والفهلـوة، والمنجهـة، واللهف (١٩٩٢، ١٤٢).

ولا شك أن الغرب قد استطاع السيطرة على رؤوس الأموال والأسواق التجارية والشـركات العالميـة العابـرة للقـارات، وقـد أدى ذلك إلـى دعم سيطرتهـا وهيمنتها الثقافيـة علـى باقي الشعوب، مـن خلال فرض رؤيتهـا الخاصة ومعاييرهـا الثقافية ونمطهـا في التفكير والسلوك. وتعني العولمة والهيمنة الثقافية بفرض ثقافة الأقوى بتصديـر قيمـه وسلوكـه ومعاييره وأفـكاره وفلسفاتـه، ومحاولة تهميشـ الثقافات الوطنيـة والدينيـة والقومية وطمس هويـة الآخر(بركات محمد مـراد، ٢٠٠٢، ٢٤)، وذلـك باستخدام العديد من الأساليب، فـي مقدمتها الإعلام الذي يعتبر الأساس في صياغة الرأي العام والتشكيل الثقافي، وعندما تكون الإعلانات هي مصدر تمويلها، فإنها تفرض على المسؤولين عنها محاولة إرضاء جميع الأذواق، وعدم إغضاب أحد،

والاستجابة إلى توقعات أكبر عدد ممكن من المستمعين أو المشاهدين. ولهذا يتجه مستواها الثقافي، في العادة نحو التدني ونحو النمطية (مارسيل، ميرل، ٢٠٠٥، ٨٣). وبما أن الغرب – خاصة الولايات المتحدة – يمتلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فقد أصبحت اللغات الغربية – خاصة الإنجليزية – هي لغة الاتصالات العالمية الآن، وأصبح تعلمها ضرورة لمواكبة العصر(جلال أمين، ٢٠٠١).

ومن أهم مخاطر العولمة، ضعف الهوية الثقافية لدى الشباب لصالح هيمنة الثقافة الغربية، وانتشار السلوكيات والعادات الغربية، وضعف الحاسة الأخلاقية بين الشباب، كما أصبحت العوامل المادية والربح وتراكم الثروة بطريقة مشروعة أو غير مشروعة هي القيم الحاكمة في العلاقات الاجتماعية والأسرية وفي داخل المؤسسات المختلفة ؛ مما أدى إلى انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية واحتكار الكثير من السلع الأساسية من طبقات تحكمها قوة المال (حامد عمار، ٢٠٠٨، ٨٢ –٨٣) . وفي موضع آخر يشير حامد عمار إلى أن تيارات العولمة وضغوطها في البعد الثقافي والقيمي أدت إلى توترات وإشكاليات متعددة في سياسات المجتمع المصري وحياة المواطنين منها: الاضطراب بين المحلي الوطني والعالمي الأجنبي، والصراع بين الهوية الوطنية والتنميط العالمي، والصراع بين توجهات الحداثة والأصالة، وبين العلمانية والدينية، وبين الغني والفقير، وبين المادية والروحية، وبين التسامح والتعصب، وبين المصلحة العامة والخاصة، وبين الولاء للدولة والولاء لفئة ما (٢٠٠٦ ، ٦٥).

واتساقاً مع الوضع، الاقتصادي أصبحت فكرة ظهور التعليم الخاص والأجنبي فكرة مقبولة، بل مطلوبة ومدافع عنها وتلقى رواجاً كبيراً، وخاصة بين الفئات الرأسمالية، فكانت تلك الدعاوى عاملاً مهماً في تطلع أولياء الأمور إلى إلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص والأجنبي. ونتيجة لتلك المقدمة نستطيع أن نشير إلى احتمالية التناقص في رأس المال الاجتماعي أو بشكل أكثر تحديداً ظهور رأ س مال اجتماعي سلبي من أجل تحقيق مصالح معينة لفئة معينة، ويرجع ذلك إلى ضعف توافر الأسباب السياسية لتكوينه من تعليم قومي جيد، ووضع طبقي متوازن

واقتصـاد مستقل ذاتي، وضعف الشفافيـة في تبادل المعلومات، ناهيك عن الوضع القيمي والأخلاقي الذي يبرر كل شيء من منطق السوق والعرض والطلب.

ويحفل التاريخ والوضع الحالي للمجتمع المصري بالعديد من الأمثلة التي تبرهن علـى ذلـك. في مجـال التعليـم – على سبيل المثـال – أكـدت الدولة فـي استراتيجية تطوير التعليم في مصر ١٩٨٧ حقوق الأطفال في الحصول على فرص تعليمية جيدة ومتكافئـة ومجانيـة، وأكـدت واجب الدولـة في الاهتمـام بالمرحلة الإلزاميـة (أحمد فتحـي سـرور، ١٩٨٩)، فكانت النتيجة ما أشار إليه سعيـد إسماعيل بالخطيئة التي حدثـت في حق تعليم أبنائنا بإنقاص مـدة التعليم الابتدائي سنة ١٩٨٨، وفي موضع آخر أشار إلى المأساة الأكثر وضوحاً، المتمثلة في تخلي النظام الحالي عن التدعيم المستمـر لدولـة يوليو لمجانية التعليـم معتبراً أن هذا من خرافـات النظم الشمولية، ليغتال في كل يوم موقعاً من هذه المجانية (٢٠٠٩، ١٧، ٢٨).

حدث كل هذا ولم يكن هناك من أرصدة رأس المال الاجتماعي ما يسمح لمعارضة النظـام وإجبـاره على التخلي عن هذه الخطايا في حق شعبه. ويشير سعيد إسماعيل علـي إلـى حقيقة مخزية، وهـي أن أي موظف صغير عندما يخطـئ نحاسبه ونعاقبه، لكننـا نغفـل عن هذا في قضايانا الكبرى التـي تكلفنا الملايين وسنوات تهدر ومئات ألوف من البشر (سعيد إسماعيل علي، ٢٠٠٣ب، ٣٩).

ومن الجدير بالذكر أن مصر بها من الكوادر البشرية والمفكرين الذين ما زالوا يناضلون من أجل حقوق الشعب المصري، إلا أن ذلك يحدث بشكل فردي ولا يتعدى حـدود الجماعـة الصغيرة فـي بعض المجالات؛ ممـا لا يسمح بحشـد لأرصدة رأس المال الاجتماعي، ومن ثم تحسم القضية لصالح النظام.

وقد يرجع عدم قدرة المجتمع المصري على تكوين رأس مال اجتماعي إلى أسباب عـدة، في مقدمتهـا غياب الوطنية عن النظام الحاكم وأزمـة القيم وديمقراطية الكلام دون المشاركة والتأثير، وغيرها من الأسباب التي تجعل من رأس المال الاجتماعي

صعب التكوين مع الظروف الحالية. ويرصد سعيد إسماعيل علي المشكلة الكبرى في مصر، وهي أن قدرة الفكر المصري، على وجه العموم، والتربوي على وجه الخصوص على تحريك الواقع وتغييره كانت طوال التطور التاريخي للمجتمع المصري حتى الآن أضعف من أن تبوئه مركز القيادة والصدارة كما هو مفروض وواضح ومطبق على مستوى العالم، ومن ثم ظلت الأفكار، واستمرت الآراء مجرد سطور على صفحات الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والمحوسبة، وكانت أشبه بعمليات تفريغ لطاقات الغضب (١٩٩٣، ٢٥٤).

ويشير سعيد إسماعيل علي نقلاً عن اللورد كرومر إلى أنه سئل عن سبب سكوته على تلك المقالات النارية التي كانت صحيفة اللواء تحفل بها سواء من مصطفى كامل أو من غيره من الكتاب، فضلاً عن خطب الزعيم نفسه التي ملأ بها الدنيا تنديداً وفضحاً للاستعمار، فكانت إجابة كرومر أن العربي – عموماً – يرى أن غاية الكفاح أن يقف ليخطب خطبة عصماء أو يكتب مقالاً حاداً، فإذا فرغ من ذلك شعر بالارتياح متصوراً أنه قد أدى واجبه، فتقل فرص حدوث حركات عملية على سطح الأرض، أما إذا منعته، فلربما أدت طاقة الغضب المكبوت إلى تحريك بعضهم، فيكون هنا خطراً على الاحتلال. ويعقب سعيد إسماعيل علي بتفريقه بين مصطلح حرية التنفيس عن طريق الكلام وحرية التحريك التي يمكن أن يؤدي إليها الكبت (١٩٩٣، ٢٥٤).

ووفقاً لرأس المال الاجتماعي تعتبر الشبكات الاجتماعية التي تصل بين الأفراد والجماعات من أهم مكوناته ؛ حيث عن طريقها يمكن تحقيق أهداف الفرد أو الجماعة، ولكن ما يحدث في المجتمع المصري بشكل عام والتعليمي بشكل خاص من وجود العديد من المؤتمرات والمجلات والجمعيات والندوات ولكنها للأسف – كما يصفها حامد عمار – قليلة البركات (١٩٩٢، ١٤٦). ويحلل سعيد إسماعيل علي قلة بركاتها في تكرار موضوعاتها لما هو قائم، ولا تنفرد بأسلوب جديد أو فكر مستحدث أو منهج مبتكر (٢٠٠٨، ٧٩). فليس بالضرورة أن يتولد رأس مال اجتماعي حينما يكون هناك العديد من صور الاتصال غير الفعالة وشبكاته.

ومـن مؤشـرات ضعف أرصدة رأس المـال الاجتماعي التي قد يكون لها مردود فـي مزيـد من قهر المواطـن وتغليب مصلحة فئة معينة علـى مصلحته المتواضعة في الحصول على حياة كريمة، أن من يتعامل مع مصر المعاصرة يدرك التمييز بوضوح، فالتراث المصري حافل بالسجلات الطويلة لطغيان دور الفرد على المؤسسة وبروزه كمتحـدث قـوي باسمها ومعبر عنها، ولكن قوة المؤسسات لا تبدو بالوضوح نفسه، بـل على العكس – باستثناء القوات المسلحة والسلك الدبلوماسي والجهاز القضائي وهيئـة الشرطـة – لا نكاد نرى مؤسسات أخـرى ذات تأثير ووضوح. وقبل التطرق لعناصـر التمييـز نشيـر إلى أن ارتبـاط الفرد بالمؤسسـة قضية مسلم بهـا، فحينما نذكـر الجامعة المصرية نشير إلى أحمد لطفي السيد، وحينما نتحدث عن بنك مصر نذكرطلعـت حرب، ولكـن طغيان دور الفرد على المؤسسـة ذاتها هو موضع نقاش، ومـن أهـم المؤشرات علـى تمييز دور الفـرد إطلاق يـده فـي إدارة المؤسسة سواء كانـت بالنسبـة إلـى هيـكل السلطة ونظـام الحكـم، أم المجتمع المدنـي؛ حيث يعطى الفرد في النهاية صلاحيات واسعة خصوصاً إذا كانت شخصيته من القوة والتأثير بحيـث يبـدو هو المؤسسة ذاتها. والمؤشر الثانـي أهمية السلطة كظاهرة تجعل لهفة المصرييـن على من يشغل الموقع تبدو أكبر بكثير من لهفتهم على دراسة المؤسسة التـي يديرهـا (مصطفـى الفقـي، ٢٠٠٤، ٢٠-٢٢). فالقـوة التـي يتحلـى بهـا الفـرد المهيمـن علـى مؤسسة ما قـد تؤدي في ظل التدهـور الحادث في منظومـة القيم إلى تغليـب المصلحة الخاصـة على العامة، وغياب المحاسبيـة والشفافية، وضعف الثقة في المؤسسات ومن يديرها، والانفصال بين المؤسسة وجمهور الناس، وتبني قيم الكسـب المـادي السريع وظهـور الرشـوة والمحسوبية والمحابـاة والفساد في كل المجالات حتى عندما يصل الأمر إلى جوائز الدولة لتقدير النبوغ وتكريم التفوق.

ومن مظاهر القلق التي قد تمنع أي حشد لرأس المال الاجتماعي ما وصفه حامد عمـار لعشـرة مـن أنماط العمليـات السائدة مـن مظاهـر التفكير لدى الأفـراد، وهي التفكيـر مـن خلال البطل وانتظار أوامـره، والتفكير من خـلال الأسطورة والتماس

الحلول من مصادر غيبية، والتفكير من خلال الفروسية وتضخيم الذات والتغلب على المشكلات دون توافر الإمكانات المناسبة، والتفكير من خلال الخوارق والالتجاء إلى الأولياء والتماس كراماتهم، والتفكير من خلال السلطة المتمثلة في رؤساء الإدارة أو سلطة المعلم وسلطة المحاسب أو المال والرشوة، والتفكير من خلال الإسقاط على الخارج، وتتضمن كل عوامل التبرير لعوامل خارج الذات وبخاصة في حالات الفشل، والتفكير من خلال الرومانسية أو امتلاك الصلاح والرشد، وذلك يتمثل في النظرة الرومانسية للتراث الذي خلفه السلف الصالح، والتفكير الهارب من المواجهة، والتفكير من خلال الزمن؛ وهو نوع خاص من الهروب يرتبط بتجاهل الزمن؛ إذ إن المشكلة ستحل نفسها مع مرور الزمن، والتفكير من خلال المصلحة الخاصة (حامد عمار، ٢٠٠٨، ١٣٥).

أما عن رأس المال الاجتماعي المدني فإن استمرار الإطار القانوني الحاكم لعمل الجمعيات الأهلية المتمثل في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ قد حدد سبعة عشر مجالاً للخدمة، هي: رعاية الطفولة والأمومة، ورعاية الأسرة، ومساعدات اجتماعية، ورعاية شيخوخة، والنشاط الإداري، وتنظيم الأسرة، والدفاع الاجتماعي، والتنظيم والإدارة، والخدمات الثقافية، ورعاية فئات خاصة ومعوقين، ورعاية المسجونين وأسرهم، وحماية المستهلك، والصداقة بين الشعوب، وتنمية المجتمعات المحلية، والنشاط الأدبي، والحفاظ على البيئة والتنمية الاقتصادية وحماية دخل الأسرة (صلاح هاشم، ٢٠٠٦، ٢٥). ولقد امتدت إمكانات مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الحاضر لتمارس دورها في تحقيق بعض الأهداف القومية مثل التعليم؛ فدورها أساسي وجوهري على مختلف المستويات خاصة التمويل – على سبيل المثال – في الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي ٢٠٠٧-٢٠١١.

وبذلك تعدت الدعوة إلى قيام القطاع الأهلي والتعاوني مرحلة الطرح النظري إلى مرحلة الممارسة الفعلية؛ حيث الإسهام في العديد من المشروعات والأنشطة على المستوى القومي، مثل المشروع القومي للتنمية الريفية (شروق)، والمشروع القومي

لمياه الشرب وإصحاح البيئة، والمشروع القومي لتطوير العشوائيات، ومشروعات رعاية الأمومة ومحو الأمية وغيرها من المشروعات (عبد الغفار شكر، ٢٠٠٥، ١١).

وعندما تعتمد الدولة على الجهود الأهلية فإنها تسلك مسلكين؛ الأول: بتقديم المساعدات المالية والفنية للجمعيات، والثاني: تتضح من نص القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ في أنه يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية أن تعهد إلى إحدى الجمعيات بإدارة المؤسسة التابعة للوزارة أو تنفيذ بعض مشروعاتها (حسن سلامة، ٢٠٠٩، ٨٨).

نتائج التحليل التاريخي لثلاثية رأس المال في مصر:

يمكن استخلاص بعض القوانين التاريخية العامة والمتعلقة بثلاثية رؤوس الأموال المادية والاجتماعية والبشرية على نحو ما يلي:

- حينما تكون هناك شبكات اتصال لعلاقات اجتماعية بين أجهزة الدولة ومؤسساتها والمجتمع أفراداً وجماعات وتميزها بمجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية والمجتمعية والفردية في إطار من الثقة بأن الدولة والأفراد يعملون معاً لتحقيق المصلحة العامة للفرد مع عدم التخلي عن المصالح الفردية التي لا تتعارض مع المصلحة العامة، في هذا الإطار يمكن تأكيد تكوين رصيد عال من رأس المال الاجتماعي يساند ويدعم دولته ونظامه حينما يتطلب الأمر ذلك.

- ليس بالضرورة أن يتبع النمو في رأس المال المادي نمو في رأس المال البشري، ولكن الأخير يتطلب لتكوينه الأول، وهذا ما فعله «محمد علي» من الإصلاحات الداخلية لتوفير رؤوس الأموال المادية.

- ليس بالضرورة أن يتبع النمو في رأس المال المادي رأس مال اجتماعي، ولكن الأخير يتطلب وجود الأول للتكوين بشرط توافر رأس المال البشري.

- بالضـرورة أن يتبـع النمـو في رأس المال المادي والبشـري رأس مال اجتماعي؛ لأن رأسـ المال الاجتماعـي باستخدامه لرأس المال المادي يمكن أن يتكون رأس المال البشري.

- مـن الممكـن أن يظهر رأس المال الاجتماعي في وجود فقر في رأس المال المادي والبشري على يد النخبة.

- ليس بالضرورة حينما تتوافر مصادر رأس المال أن يحقق أهدافاً إيجابية من أجل المصلحة العامة للشعب دائماً و إنما قد يستثمر من أجل تحقيق أهداف سلبية.

- ليسـ بالضـرورة أن يتولد رأس مال اجتماعي حينما يكون هناك العديد من صور الاتصال غير الفعالة وشبكاته.

وعلـى ضـوء هـذه الخلفية التاريخيـة منذ نشأة الدولـة الحديثة حتـى الآن تطرح الدراسة الحالية فرضية نظرية مؤداها «أفرزت التحولات في مختلف المجالات التي شهدها المجتمع بناء اجتماعياً على درجة من عدم التجانس واللاتماسك جعلته عرضة للعديـد مـن صور التفكك يمكن ملاحظـة بعضها الآن». ومن ثم إذا مـا سلمنا بصحة هـذه الفرضية فإنه يمكـن إثبات فرضية أخرى، وهي تناقص رأس المال الاجتماعي في الفترة الحاضرة في المجتمع المصري، ويمكن التدليل على صحة تلك الفرضية مـن خـلال مؤشر منظومة القيم ومؤشر المجتمع المدنـي على نحو ما يلي في الجزء الرابع من الدراسة الحالية.

الجزء الرابع

مؤشرات الهدر في رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري خلال الوضع الراهن

يعرض الجزء الحالي رؤية تحليلية لمؤشرات الهدر في رأس المال الاجتماعي من خلال مؤشرين مهمين، الأول، منظومة القيم، والثاني، منظومة المجتمع المدني.

أولاً – خصائص منظومة القيم ودورها في تناقص رأ س المال الاجتماعي:

يشير التحليل التاريخي السابق إلى أن المجتمع المصري – نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي – تعرض لتحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وتعليمية. فالانفتاح يعني – في الأساس – ثلاثة أمور: فتح الباب أمام السلع والاستثمارات الأجنبية، وإطلاق حرية الاستهلاك والاستثمار للمصريين، وسحب الدولة لسلطتها من مختلف صور التدخل في القرارات الفردية وتخليها عن كثير من مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية التي تحملتها في الستينيات. كل هذه التحولات في المجتمع المصري أفرزت بناء اجتماعياً وتركيباً طبقياً على درجة من عدم التجانس واللاتماسك. ومن الإشارة إلى حقيقة أن الانفتاح الاقتصادي ليس بالضرورة مفرزاً لمثل هذا النوع من المجتمعات غير المتجانسة، فهناك العديد من الدول التي تتبنى نفس السياسة ولكنها مجتمعات متماسكة وتحظى بأرصدة قوية من رأس المال الاجتماعي. وما حدث في مصر هو تغلغل للرأسمالية الشرسة التي غيرت في التركيب الطبقي والحراك الاجتماعي للأفراد ؛ ومن ثم ولد لديهم القابلية للتغير والتحلي بأنماط سلوكية سلبية، قد يكون مردها مباشرة لسياسة الانفتاح أو بشكل غير مباشر. ومن مؤشرات عدم التجانس في المجتمع المصري الأزمة القيمية والأخلاقية التي شهدها المجتمع المصري، وجوهر هذه الأزمة إحلال مجموعة من القيم السلبية المستحدثة تتسم بسلوكيات لا معيارية، تفقد القيم الإيجابية القدرة على حماية المجتمع من الفوضى الأخلاقية. ومن ملامح هذه

الأزمـة القيمية في مصر(محمود عطا حسين عقـل، ٢٠٠١، ٧٤-٨٧) و (أحمد أنور، ١٩٩٣) و(خالـد كاظـم، ٢٠٠٩) و(منـى السيـد حافظ، ٢٠٠٢) و (غريـب سيد أحمد وآخرون، ١٩٩٥، ١٥٩-١٦٩) ما يلي:

- غلبـة القيم الماديـة على علاقات الأفراد؛ فأصبحت المصالـح والمنافع الشخصية هي التي تحدد شكل العلاقات الإنسانية وطبيعتها.

- سيادة قيمة الكسب السريع لدى بعض شرائح التجار ورجال الأعمال.

- الخوف من السلطة والعدول عن أي سلوك مرتبط بالقضايا السياسية، وهو سلوك شائع يفسره حجم العضوية الضئيل جداً من الجماهير في هذا العدد الكبير نسبياً من الأحزاب، فالحديث عندما يتصل بالحكومة والأحزاب، ينبغي أن يكون الشعار الغالـب بيـن الكثيرين هو «ابعد عن الشر وغنِّ له» (سعيـد إسماعيل علي، ١٩٩٩أ، ١٢٣).

- التمركز حول الذات وتغليب المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة.

- الاستخفاف بأهمية تجويد العمل.

- النزعة إلى قيم الاتكالية.

- ازدياد الاعتمادية على الآخر في كل المجالات بصورة تؤدي إلى التبعية.

- سيادة اللامبالاة والاستهتار.

- تراجـع قيم الأصالة والمحبة والإخلاص والتعاون والاحترام، وتنامي قيم الكذب والغش والتنابز بالألقاب، والشللية المتنافرة (حامد عمار، ١٩٩٨، ٦١).

- سيادة قيم الاستهلاك الترفي والتملك كوسيلة للتباهي الاجتماعي.

- شيـوع السلـوك السلبـي والعزلـة الاجتماعية، ويشيـر سعيد إسماعيـل إلى أن ما

حـدث منـذ أول عام ٢٠٠٨ مـن ارتفاعات متوالية لأسعار مختلـف السلع – خاصة الأساسيـة – يفـوق ما أعلن عنه في يناير ١٩٧٧ وأحدث ثـورة، ومع ذلك فالسلبية أصبحـت نهجاً حياتياً مصرياً، يكتفي الناس بالشكوى بعضهم لبعض ومصمصة الشفاف، والدعاء على من كانوا السبب، وأن يرسل الله من ينقذهم من هذا البلاء (٢٠٠٨، ٥٣). ومـن المثيـر للشفقـة خيبة الأمـل التي شعرت بهـا التكتلات الأمنية التي كانت منتشرة في جميع أنحاء البلاد في حالة استعداد تام تحسباً لأي أعمال اعتراض لعدم حدوث ما كان متوقعاً.

– سيادة القيم الفردية في مقابل القيم الجماعية.

– تزايد العنف المادي والمعنوي (حامد عمار، ١٩٩٨، ٦١).

– شيـوع أنمـاط مـن السلوكيات اللامعياريـة؛ فالرشـوة، والكسب غيـر المشروع شطـارة، بالإضافة إلـى التراخي في أداء الخدمات العامة (محمد فاضل الجمإلي، ١٩٩٣، ٤٦٦).

– ضعف روح الولاء والانتماء للوطن وعدم الاهتمام بالقضايا القومية الكبرى.

– ازديـاد تغريـب الحياة الاجتماعية سواء انعكس ذلك في أنماط السلوك اليومية، أو فـي اللغـة المتداولـة، وانتشار تقديس كل ما هو أجنبي وتحقيـر كل ما هو وطني (سعيد إسماعيل علي، ٢٠٠٣أ، ٢٠٧).

– شيـوع مـا يسمى بالفساد وعدم الانضباط والالتـزام بالقوانين، التي تمتد عروقه وتنتشـر فـي كثيـر مـن مرافق الدولـة ونظمهـا ومؤسساتهـا في معظـم المجالات المجتمعيـة، ويرصـد حامـد عمـار عناصر تشابـه شديدة بيـن الفساد فـي التعليم والانتخابات منها الغش والتزوير والاتجار بضمائر البشر واستغلال فاحش لفقر الفقراء (حامد عمار، ٢٠٠٧، ٩٨) .

– شيوع أزمة الثقة بين الأفراد بعضهم وبعض، أو بين الأفراد والمؤسسات، أو بين

المؤسسات بعضها وبعض أيضاً.

- الشعور بالعجز وعدم الاقتدار وضعف الثقة بالنفس، وانخفاض الدافعية للعمل، وما صاحبها من نفاق ووشاية ونميمة (سعيد إسماعيل علي، ٢٠٠٨، ٨٦-٨٨) .

- النزعة إلى عدم المشاركة في العمل الجماعي؛ فآليات السوق والفقر يؤديان دوراً مهماً في إعاقة المشاركة في العمل الجماعي. فعادة ما يقضي الفقراء أوقاتهم في السعي وراء لقمة العيش.

وفقاً للعرض السابق لطبيعة الأزمة القيمية التي يعانيها المجتمع المصري الآن في جميع قطاعاته من رجال أعمال ورأسماليين حتى الأكاديميين داخل الجامعات سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة يمكن تأكيد فرضيتين؛ الأولى: تناقص أرصدة رأس المال الاجتماعي في مصر الآن عنه في فترات سابقة. والفرضية الثانية: أن احتمالية تكوين أرصدة منه في المستقبل تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين لتغير شكل هذه المنظومة ووظيفتها؛ إذ إن من المتفق عليه أن أي تغير متوقع في قيم الأفراد يستلزم وقتاً وتعاوناً وتكاتفاً من جميع الجهات بهدف المصلحة العامة التي يسعى مجتمع ما إلى تحقيقها عن طريق رأس المال الاجتماعي.

ثانياً - خصائص الشبكات والعلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني:

خلال التطور التاريخي للجمعيات الأهلية في مصر يمكن رصد أربعة أجيال، الأول: جيل من الجمعيات الخيرية يستهدف تقديم المعونات لمن يراه مستحقاً لها لإحياء قيم التكافل الاجتماعي، واعتمدت في تمويلها على التبرعات. ويرصد حسن سلامة الجيل الثاني في التطور التاريخي: وهو يمثل الجمعيات الخدمية التي تستهدف توفير الخدمات في المجال الصحي والتعليمي والسكني، واعتمدت في تمويلها على الوقف الإسلامي (حسن سلامة، ٢٠٠٩، ٩٨). والجيل الثالث: تمثله الجمعيات التنموية التي تستهدف رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع والنهوض بها، وتعتمد حالياً على دعم الحكومة

والتبرعات. الجيل الرابع: الجمعيات الدفاعية، التي يطلق عليها جيل المنظمات الحقوقية، مثـل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركـز دراسات المرأة الجديدة، ويسعى إلى الدفـاع عـن مطالـب وحقوق لفئـات مهمشة فـي المجتمع، كمـا يسعى إلـى التأثير على السياسـات والتشريعات التي تمس المطالب والحقوق الأساسية، أو التأثير في الوعي والثقافة السائدة عن حقوق الإنسان. وتتخذ هذه المنظمات من الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان والعهديـن الدوليين للحقوق السياسيـة والمدنية، والاقتصاديـة والاجتماعية والثقافيـة إطـاراً مرجعيـاً للنشـاط والحركـة (محسـن خضـر، ٢٠٠٤ :١٢٦-١٢٧). ومـن المؤشـرات المهمـة التـي تبـرز دور المجتمـع المدنـي فـي تكويـن رأسـ المال الاجتماعي (حسن سلامة، ٢٠٠٩، ٩٢) و(سعيد محمود مرسي، ٢٠٠٦، ٢٢) ما يلي:

- تزايـد أعـداد الجمعيـات الأهليـة؛ بحيث وصل عددهـا إلى ١٨ ألـف جمعية ؛ الأمر الذي يتيح فرصة يمكن الاستفادة منها في تحقيق التواصل مع أفراد المجتمع من أجل تنمية الوعي والتدريب في مختلف المجالات.

- القدرة على التنسيق مع مؤسسات الدولة لتوفير احتياجات الأفراد وتوفير فرص الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية والإمكانات المادية المتوافرة في المجتمع.

- ظهـور أدوار جديـدة للجمعيـات تتخطـى الـدور التنمـوي إلى الـدور الدفاعي عن حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من كثرة أعداد الجمعيات والقوانين التي تنص على عدالة توزيع الخدمة وجودتها وتوافرها لمن يستحق فإن مجمل سمات مؤسسات المجتمع المدني في المجتمـع المصـري - من حيـث النشأة والخصائص - لا تسمـح بأداء هذا الدور، ويمكـن التدليل على ذلك (حسـن سلامة، ٢٠٠٩، ٩٣-٩٦) و (خالد كاظم، ٢٠٠٩، ٥٥) من خلال ما يلي:

- التوزيـع الجغرافـي للجمعيات الأهلية يتسم بعدم التـوازن؛ فهي تميل إلى التمركز في العواصم والمدن وتنخفض في البوادي.

- نـدرة المـوارد اللازمـة لتقديـم الخدمة وعـدم توجيههـا التوجيه السليـم في حالة وجودها.

- تزايد مصادر التمويل الأجنبي؛ فعلى الرغم من إشارة مؤسسات المجتمع المدني إلـى أنهـا شراكة بينهـا وبين الـدول الأجنبية فإنها بعيـدة عن التكافـؤ والمساواة التـي توحـي بهـا التسميـة. ولذلك مـن الصعب التصديق بـأن المنظمـات هي التي تقـوم بتحديد أولويـات التنمية وبرامجها ومشروعاتها. مـن ناحية أخرى قد يمثل الاعتمـاد علـى التمويـل الأجنبي خطورة على الأمن القومي للبـلاد من حيث ازدياد درجة انكشاف المجتمع أمام الآخر تحت تأثير الحاجة التمويلية وهو ما قد يترافق معه القيام بمشروعات أو خطط بحثية تستهدف اختراق المجتمع، خاصة مع تأكيد المانح الحصول على المادة الخام للبيانات أو كتابة التقرير النهائي بصورة تتواءم مع متطلباته أكثر من توافقها مع حقيقة الأوضاع في المجتمع الخاضع للدراسة.

- النظـرة المجتمعيـة التي لـم تستطـع مؤسسات المجتمـع المدني تغييرهـا، والتي تجعل منها مؤسسات لفعل الخير والإحسان، وليست نظرة تنموية ترى في قيامها بإشباع حاجات المستفيدين حقاً من الحقوق.

- الصـراع الدائر بيـن المثقفين والعاملين بالمجتمع المدنـي، وكذلك الأفراد بصفة عامـة حـول وظيفـة المجتمـع المدنـي؛ أهـو وسيلـة تتخذهـا الحكومـة لاستكمال سيطرتها على المجتمع دون استخدام أجهزة الحكومة، أم هو وسيلة يتخذها أفراد الشعب وجماعاته، تستطيع من خلالها أن ترسي حقوقها بما يضمن لها المشاركة الإيجابية في إدارة المجتمع؟ (عواطف عبد الرحمن، ٢٠٠٨، ٢١).

- غيـاب عنصـر التخطيط الجيد في بعض المؤسسـات بما يسبب الفشل في الجهود وغياب بعض القدرات والمهارات لدى العاملين مثل إعداد الموازنة، ونقص الخبرة فـي مجال وضع خطط العمل ومهارات الإنتـاج والتسويق وتصميم المشروعات، وعدم توافر خبرة البحث الاجتماعي.

– عدم وجود رؤية استراتيجية أو أجندة قومية للجمعيات والمؤسسات، تتبنى بشكل علمي بعض أولويات قضايا التنمية.

– اعتماد الجمعيات على التبرعات يجعل موازنتها غير مستقرة؛ مما يؤدي إلى التخوف من الانخراط في بعض المشروعات لعدم ضمان توافر الموارد المالية المتبرع بها.

– غياب التعاون والتنسيق بين المؤسسات؛ مما يؤدي إلى التضارب في العمل.

– يتضمن المجتمع المصري عدداً كبيراً من مؤسسات المجتمع المدني في كثير من المجالات، ولكن معظم هذه المجالات غير فعالة، وليس لها دور إيجابي واضح.

– يعمل المجتمع المدني في ظل مناخ سياسي، يتضمن العديد من القوانين واللوائح،التي تعرقل تطور مؤسسات هذا المجتمع، وتضع العديد من القيود والعقبات التي تحول دون وجود نشاط فعال لمؤسساته.

– عدد من القائمين على بعض المؤسسات يتخذونها مصدراً للوجاهة الاجتماعية أو مصدراً للكسب المادي الخاص.

– غياب فكرة المحاسبية والشفافية في التعامل خاصة بالنسبة إلى مسائل التمويل على الرغم من احتمالية وجود آليات لذلك.

– ضعف الروابط بين المنظمات والجمعيات والقاعدة الجماهيرية التي توفر لها الدعم والمشاركة.

– تراجع ثقافة التطوع أدى إلى انعكاسات سلبية على أداء الجمعيات.

ووفقاً للتحليل السابق يمكن استنتاج فرضية نظرية مهمة، وهي أن المجتمع المصري بالفعل يتوافر فيه بعض آليات تكوين رأس المال الاجتماعي، ويتمثل ذلك في اتساع أعداد المؤسسات المدنية، وما تضمنه من علاقات رسمية وغير رسمية،

إلا أن مثل هذه الآليات لا تستطيع توفير أرصدة عالية من رأس المال الاجتماعي للأسباب السابق عرضها. ويشير حامد عمار إلى أن تجربة المجتمع المدني في مصر لم تثبت – حتى الآن – أي جهد إيجابي؛ إذ إن مؤسسات المجتمع المدني ستظل تقوم بدور متواضع تنتظر المعونات الأجنبية، ومن ثم فالمجتمع المدني يشارك في أمنيات أكثر منها واقعاً (٢٠٠٦، ٣٨).

الجزء الخامس

سيناريوهات متوقعة لرأس المال الاجتماعي وتأثيراتها على جودة التعليم العالي واعتماده في المجتمع المصري

توصلت الدراسة الحالية إلى وجود هدر كبير وواضح في رأس المال الاجتماعي، تتضح مؤشراته في أزمة منظومة القيم في المجتمع، وكذلك الدور المتواضع الذي تقوم به منظومة المجتمع المدني؛ مما يتبعه بالضرورة من تأثير في منظومة التعليم، فالهدر في رأس المال الاجتماعي يفقد التعليم أهمية المشاركة المجتمعية في تطويره في شتى المجالات كما يفقده ثقة الأفراد في احتمالية تكوين مخرجات تحقق أهداف الفرد والمجتمع، بالإضافة إلى ما قد يظهر من مظاهر الفساد التي تنتج عن التحولات في القيم الفردية والمجتمعية .ولذلك يقتضي الأمر استشراف مستقبل رأس المال الاجتماعي، من خلال صياغة أربعة سيناريوهات على النحو التالي:

- السيناريو الامتدادي: افتراض استمرار الهدر في رأس المال الاجتماعي في المستقبل، وضعف مشاركة الأرصدة المتواضعة الموجودة بالوضع الراهن في تنمية المجتمع، ومن ثم تطوير التعليم.

- السيناريو الإصلاحي: افتراض حدوث تغيرات جزئية في بعض المجالات المجتمعية؛ مما ينعكس بالإيجاب على تحسين منظومة القيم ومشاركة فعالة من المؤسسات سواء الحكومية أو غير الحكومية، ومن ثم يؤدي إلى حشد بعض أرصدة رأس المال الاجتماعي التي من شأنها أن تنعكس على عمليات التنمية في معظم مجالاتها.

- السيناريو الإبداعي: افتراض حدوث تغيرات شاملة مبدعة وفعالة يؤدي إلى حشد كبير من أرصدة رأس المال الاجتماعي الإيجابي واستخدامها الاستخدام الأمثل في تنمية المجتمع بصفة عامة وضمان الجودة في التعليم بصفة خاصة.

- السيناريو الممكن وآليات تحقيقه: افتراض صورة مستقبلية ممكن تحقيقها في ضوء العوامل التاريخية والواقعية، وهي صورة تحتل مكانة بين السيناريو الامتدادي والسيناريو الإصلاحي؛ بحيث يتضح بها بعض سمات الأول والثاني.

وفيما يلي عرض لفرضيات السيناريوهات المقترحة وتداعياتها:

أولاً - السيناريو الامتدادي:

١ - فرضيات السيناريو الامتدادي:

تقوم فرضيات السيناريو الامتدادي على استمرار الأوضاع المجتمعية التي تنتج مظاهر الهدر في رأس المال الاجتماعي، واستمرار ضعف المشاركة في تطوير التعليم، التي تتمثل في غياب المشروع القومي وتبني ديمقراطية الشكلية والفساد والإفساد في نظم المجتمع، وعدم وضوح وفعالية آليات المحاسبية والشفافية وأزمة القيم والأخلاقيات (التطور التاريخي لرأس المال الاجتماعي وعوامل الهدر في الواقع المعيش).

٢ - تداعيات السيناريو الامتدادي:

في ضوء الفرضية السابقة، فإن هناك مجموعة من التداعيات التي سوف تظهر على المجتمع المصري، منها:

- المشروع القومي: استمرار غياب المشروع القومي، والاهتمام المتزايد والموجه من عامة الشعب إلى البحث عن الحاجات الأساسية الضرورية للحياة وضعف إقبالهم على المشاركة في أي عمل اجتماعي خاصة ما يتعلق بالسياسة؛ فآليات السوق والفقر يؤديان دوراً مهماً في إعاقة العمل الجماعي، وعادة ما يقضي الفقراء وشريحة كبيرة من الطبقة الوسطى المتدنية أوقاتهم في السعي وراء لقمة العيش.

- التركيب الاقتصادي والاجتماعي: استمرار سياسات الانفتاح والخصخصة

المعنيـة بفتح الباب أمـام السلع والاستثمارات الأجنبيـة، وإطلاق حرية الاستهلاك والاستثمـار للمصرييـن، وسحب الدولة يدهـا من مختلف صـور التدخل التنموي دون الأمنـي المحاصـر لأشـكال الديمقراطيـة، وتخليها عن كثير مـن مسؤولياتها الاقتصاديـة والاجتماعية والتعليمية والثقافية التي تحملتها في الستينيات. كل هذه التحـولات فـي المجتمـع المصري أفرزت بنـاء اقتصادياً تابعاً وغيـر مستقل وغير صالـح بسماتـه الحاليـة لنمو رأس مـال اجتماعـي لتعارض المصالح بيـن أهداف الغالبية العظمى من الشعب وأهداف القائمين على السياسات التنموية الحالية. ومن ثم تغلغلت الرأسمالية الشرسة التي غيرت في التركيب الطبقي والحراك الاجتماعي للأفـراد، وولـدت لديهـم القابليـة للتغير والتحلـي بأنماط سلوكية سلبيـة، قد يكون مردها مباشرة لسياسة الانفتاح غير المنضبط أو بشكل غير مباشر.

- الثقـة فـي الأفـراد: استمرار ضعف الثقـة على المستوى الفردي، فمـن الصعب أن يثـق الفـرد الآن في المجتمع المصري فـي نظيره لعدة أسباب، منهـا: سيادة القيم الفرديـة، تزايـد العنـف، شيـوع الرشـوة والكسب غيـر المشـروع والتراخي في أداء الخدمـات العامـة، ضعف روح الولاء والانتماء للوطـن وعدم الاهتمام بقضايا القوميـة الكبـرى، ازدياد الاغتراب في الحياة الاجتماعية، شيوع ما يسمى بالفساد وعـدم الانضباط والالتزام بالقوانين، الشعور بالعجز وعدم الاقتدار وضعف الثقة بالنفـس، وانخفاضـ الدافعيـة للعمل، ومـا صاحب ذلك من نفـاق ووشاية ونميمة، النزعـة إلـى عدم المشاركة في العمل الجماعي. ومن الأسباب الأخرى لضعف الثقة أنماط التفكير الشائعة في المجتمع المصري مثل التفكير من خلال البطل وانتظار أوامـره، والتفكيـر من خلال الأسطـورة، والتفكير من خـلال الفروسية، والتفكير مـن خلال الخوارق والالتجاء إلى الأولياء والتماس كراماتهم، والتفكير من خلال السلطة، والتفكير من خلال الإسقاط على الخارج وغيرها من الأنماط.

- الثقـة فـي المؤسسـات الحكومية: استمرار عدم ثقة الشعب فـي بعض الإصلاحات التـي تقوم بها المؤسسسات الحكومية، تلـك الإصلاحات التي تظهر فجأة وتختفي

فجأة، وما يعلن من أسباب لضرورتها غير ما هو خفي. يأتي أيضاً ضعف الثقة من ضعف انعكاسها على الحياة اليومية للفرد المصري. ولقد قدمت الدراسة العديد من الأمثلة على تلك الإصلاحات، خاصة ما يتعلق بقطاع التعليم.

إن من يتعامل مع مصر المعاصرة يدرك التميز في الأفراد بوضوح، فالتراث المصري حافل بالسجلات الطويلة لطغيان دور الفرد على المؤسسة وبروزه كمتحدث قوي باسمها ومعبر عنها، ولكن قوة المؤسسات لا تبدو بالوضوح نفسه، بل على العكس باستثناء القوات المسلحة والسلك الدبلوماسي والجهاز القضائي وهيئة الشرطة.

- الثقة في مؤسسات المجتمع المدني: استمرار ضعف قدرة مؤسسات المجتمع المدني، وما تضمنته من علاقات رسمية وغير رسمية، في توفير أرصدة عالية من رأس المال الاجتماعي لعدة أسباب، منها: غياب رؤية استراتيجية أو أجندة قومية للجمعيات والمؤسسات، واعتمادها على التبرعات يجعل موازنتها غير مستقرة، غياب التعاون والتنسيق، والعمل في إطار قوانين ولوائح تعرقل تطورها، اتخاذ البعض لها مصدراً للوجاهة الاجتماعية أو مصدراً للكسب المادي الخاص، وغياب المحاسبية والشفافية، وضعف الروابط بين المنظمات والجمعيات والقاعدة الجماهيرية التي توفر لها الدعم والمشاركة. ولهذه الأسباب فإن تجربة المجتمع المدني في مصر ستظل تقوم بدور متواضع، تنتظر المعونات الأجنبية ومن ثم فالمجتمع المدني يشارك في أمنيات أكثر منها وقائع.

- شبكة الاتصالات الفردية والثنائية والجماعية: استمرار ضعف الاتصالات بين الأفراد والمؤسسات، وذلك يرجع إلى ضعف الثقة بينهما. وظهر تغليب المصلحة الخاصة لكل مجموعة على حساب المصلحة العامة في المجتمع المصري بشكل عام والتعليمي بشكل خاص، والعديد من المؤتمرات والمجلات والجمعيات والندوات، تتميز - للأسف - بتكرار موضوعاتها لما هو قائم، ولا تنفرد بأسلوب جديد أو فكر مستحدث أو منهج مبتكر.

- منظومة القيم: استمرار تفاقم الأزمة القيمية التي يعانيها المجتمع المصري في جميع قطاعاته من رجال أعمال ورأسماليين وحتى الأكاديميين داخل الجامعات سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة.

- قدرة التعليم على تكوين رأس مال اجتماعي: استمرار الضعف لدمج تكوين رأس مال اجتماعي بشكل واضح ومحدد ومفهوم كهدف ضمن أهداف المؤسسات التعليمية، فما يحدث هو مجرد حث الطلاب على ما يسمى بالتكافل الاجتماعي، وهذا لا يترادف ترادفاً تاماً مع رأس المال الاجتماعي. بالإضافة إلى الهدر في التعليم الحكومي ومحاولات إلغاء المجانية، والغزو الحادث من التعليم الأجنبي، كلها صفات تتسم بها منظومة التعليم ويستحيل في ضوئها تكوين رأس مال اجتماعي إيجابي، وإنما تتاح الفرصة للشكل السلبي منه.

- تطوير التعليم: استمرارغياب فلسفة محددة لتطوير التعليم التي تنعكس في استمرار التجاهل وعدم استفادة منظومة التعليم من المقترحات واستراتيجيات التطوير من قبل التربويين المعنيين بالتربية والتعليم، واستمرار التدخل في شؤون المؤسسات التعليمية مع ضعف هامش الحرية المعطاة للمعلمين أو أعضاء هيئة التدريس والإدارات، واللجوء باستمرار إلى المشورات الأجنبية التي تكون – في الغالب – ذات أهداف مختلفة عما يرجوه المجتمع لأبنائه.

ثانياً – السيناريو الإصلاحي:

١ – فرضيات السيناريو الإصلاحي:

يفترض هذا السيناريو أن هناك نوعاً من التطورات المجتمعية التي يمكن أن يكون لها جملة من التداعيات على المجتمع والتعليم، وتتمثل في:

- اتجاه التنمية الاقتصادية إلى الاستقلال: تحسن حالة الاقتصاد المصري؛ حيث الاعتماد بشكل كبير على مفهوم التنمية الشاملة والاهتمام بالتنمية البشرية،

وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي تدريجياً، وانخفاض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة، وتراجع الدين الخارجي بشكل تدريجي، وزيادة دور الدولة في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية لتقليل الفجوة الاقتصادية بين فئات الشعب وتقليل نسبة الفقراء المهمشين، وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، وتراجع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وزيادة الطلب على خريجي النظام التعليمي، وتراجع البطالة بكل صورها.

- التوجه نحو الحياة الديمقراطية: الالتزام برؤية إصلاحية قائمة على تفعيل الاتجاهات الديمقراطية داخل المجتمع وانتقال الديمقراطية من ديمقراطية التنفيس إلى ديمقراطية التحريك.
- اتجاه منظومة القيم نحو الاستقرار النسبي وتأكيد بعض القيم الإيجابية.
- التوجه نحو بناء آليات للمحاسبية والشفافية في التعامل مع الأفراد والمؤسسات.

٢ - تداعيات السيناريو الإصلاحي:

في حدود الفرضيات السابقة، فإن هناك مجموعة تداعيات يمكن أن تظهر على المجتمع والمؤسسات التعليمية تشير إلى ما يمكن أن يتم إصلاحه ليحدث التحسن المطلوب في رأس المال الاجتماعي:

- المشروع القومي: تبني قضية قومية يلتف الأفراد والمؤسسات حولها لتصبح الحلم الذي يحلم بتحقيقه كل فرد وكل مؤسسة ؛مما ينتج عنه تماسك اجتماعي يولد رأس مال اجتماعياً.
- التركيب الاقتصادي والاجتماعي: تبني سياسات إصلاحية من شأنها تحويل الاقتصاد المصري إلى كيان مستقل يوفر العدالة الاجتماعية لجميع أفراد الشعب في مختلف مجالات الحياة.

– الثقـة فـي الأفراد: تبني آليات مقننة لبناء الثقة في الأفـراد والمؤسسات وتطبيقها وقياس مخرجاتها.

– الثقـة فـي المؤسسات الحكومية: تبني سياسات للمحاسبية وتقويم الأداء من أجل بناء الثقة في المؤسسات الحكومية.

– الثقـة فـي مؤسسات المجتمـع المدني: زيـادة هامش الديمقراطيـة والحرية لعمل مؤسسات المجتمع المدني ومتابعتها.

– شبكـة الاتصـالات الفردية والثنائية والجماعية: تصميـم شبكات اتصال اجتماعية بيـن الأفراد والمؤسسات، وتوفير الشروط اللازمـة لتفعيلها والتعاون والتنسيق فيما بينها.

– منظومـة القيـم: تبنـي آليـات متنوعـة ومؤسسات مختلفـة متعاونة فيمـا بينها مثل الإعلام ومؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع المدني ودور العبادة.

– قـدرة التعليـم على تكوين رأس مال اجتماعي: إجراء بعض التغييرات في المناهج والأنشطـة وسبـل التقويـم مـن أجـل تكويـن رأس مـال اجتماعـي والتعـاون مع المؤسسـات غير الحكومية التعليمية منهـا والاجتماعية لحشد أرصدة رأس المال المطلوبة.

– تطويـر التعليـم: ظهـور بعضـ التغيـرات فـي التعليم التي تـؤدي إلى زيـادة جودة مخرجاته؛ مما ينتج عنه مساهمة قوية في عمليات التنمية المحلية.

ثالثاً – السيناريو الإبداعي:

١ – فرضيات السيناريو الإبداعي:

– تحـول النظـام الاقتصـادي إلـى نظـام مستقـل ومؤثر وثابـت ومعتمد علـى إنتاج المعرفة.

- رسوخ الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية الإيجابية والفصل بين الأفراد والمؤسسات التي يديرها، والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية وحماية الحريات الفردية والجماعية والعمل السياسي والاجتماعي والتطوعي، وذلك من خلال منظومة مجتمعية ديمقراطية.

- استقرار منظومة القيم وتأكيد القيم الإيجابية والمبادئ التي تحكم على نزاهة العلاقات بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع.

- تبني معايير وآليات واضحة ومحددة للمحاسبية والشفافية في التعامل مع الأفراد والمؤسسات من دون تمييز أو محاباة.

٢ - تداعيات السيناريو الإبداعي:

في حدود الفرضيات السابقة، فإن هناك مجموعة تداعيات يمكن أن تظهر على المجتمع والمؤسسات التعليمية، تشير إلى نقلات نوعية مؤثرة يمكن أن تكون رأس مال اجتماعياً إيجابياً:

- وجود مشروع قومي حقيقي يجتمع حوله الأفراد والمؤسسات، وهو مشروع متغير وفقاً للظروف التي يعيشها المجتمع، فقد يكون التعليم أحياناً، وقد يكون الوضع العربي أحياناً أخرى.

- التركيب الاقتصادي والاجتماعي: لرفع الإنتاجية الاقتصادية في كل المجالات، محققاً مستوى معيشياً متوازناً للأفراد بحيث يختفي الفقر وتتناقص المشكلات المرتبطة بالوضع الاقتصادي، مثل إفراز تركيب اجتماعي غير متوازن وغير متماسك، والبطالة بكل أنواعها، والقضاء على الامتيازات بكل صورها، وزيادة دور الدولة الرقابي لحماية الفرد وحماية حرياته وحقوقه.

- الثقة في الأفراد: سوف يتميز الأفراد بمجموعة من الخصائص تمكن الآخرين

أفـراداً ومؤسسـات مـن الثقة بهم فـي أداء عملهـم، أو العمل الاجتماعـي التطوعي الهادف لصالح المجتمع ككل.

- الثقة في المؤسسات الحكومية: سوف تتميز المؤسسات بالعمل بعدل وموضوعية، العمـل بصـدق وفعاليـة في عمليـات التحسين والإصـلاح، الاعتماد علـى فرق من الخبـراء المتخصصين المصريين، الالتزام بمعايير تضمن إمكانية محاسبتها من قبـل المجتمـع أفراداً ومؤسسـات، الاعتماد على نظـام للتقويم الذاتـي للتأكد من قدرتها على الاستمرار في الأداء المطلوب، التركيز على الأدوات الموضوعية التي يمكـن مـن خلالها تحقيـق أهدافها التي هي أهـداف المجتمـع، الاستعانة بشبكات علاقـات متشعبـة مـن أجل الحـوار المستمر والمشاركـة الفعالة مـن أجل تحسين الأداء، الاعتماد بشكل أساسي على الأدلة والشواهد في تقويم الأداء.

- الثقـة فـي مؤسسـات المجتمـع المدنـي: سوف تشـارك بفعالية في تدعيـم شرعية النظـام السياسـي من خلال التعـاون والمشاركة فـي احتياجـات المجتمع، وذلك عبـر التنسيـق مع أجهزة الدولة والقطاعات المختلفـة، حفاظاً على المصلحة العامة وتوفيـر فرص الاستغـلال المثلى للطاقات البشرية والإمكانـات المادية المتوافرة فـي المجتمع. بروز أدوار جديدة تتخطـى الدور التنموي إلى ما يسمى بالمنظمات الدفاعيـة التـي تتولـى الدفـاع عن حقوق فئـات معينة علـى شاكلة حقـوق الإنسان والطفـل والمرأة والطالب. سوف تقوم بدور فعال في تعليم الديمقراطية والتنشئة عليها وتدريب المواطن العادي على القيم والممارسات الديمقراطية. بالإضافة إلى مراقبة الانتخابات والمشاركة الحقيقية للتنمية.

- شبكـة الاتصـالات الفرديـة والثنائيـة والجماعيـة: الاعتمـاد علـى شبـكات فرديـة وثنائيـة وجماعيـة تتيـح مستوى مـن العلاقات المتبادلـة والتشاركية بيـن الأفراد والمؤسسات.

- منظومـة القيـم: ويتميز العمـل المجتمعي في هذا الإطار بتغليـب المصلحة العامة،

والاهتمام بتجويد العمل، والنزعة إلى الاستقلالية في العمل والتفرد، وسيادة المسؤولية والاهتمام، وتبني الأصالة والمحبة والإخلاص والتعاون، وشيوع السلوك الإيجابي والتواصل الاجتماعي، وسيادة القيم الجماعية، وشيوع أنماط من السلوكيات المعيارية، وتنمية روح الولاء والانتماء للوطن والاهتمام بالقضايا القومية الكبرى، وتنمية الهوية الثقافية وانعكاسها في أنماط السلوك اليومية، وشيوع قيم الثقة والانضباط والالتزام بالقوانين، وإيمان الفرد بذاته وقدرته على العمل بدافعية ذاتية في العمل الجماعي.

- تكوين رأس المال الاجتماعي وترسيخه من خلال وضعه في أولويات الأهداف التعليمية، على أن يتم التكوين في جميع مستوياته الجزئية والوسطية والكلية، وعلى المستوى الافتراضي والواقعي أيضاً.

- تطوير التعليم: سوف يتميز التعليم بتكوينه لرأس المال الاجتماعي والمشاركة الفعالة لخريجيه في التنمية المحلية والقدرة على التنافس عالمياً.

رابعاً - السيناريو الممكن:

١ - فرضيات السيناريو الممكن:

- الاتجاه نحو نظام اقتصادي مستقر: في ضوء الواقع الحالي للاقتصاد المصري والسابق عرضه يفترض السيناريو الممكن حدوث استقرار في السياسة الموجودة مع إجراء بعض التغييرات التي تجعل من الوضع الاقتصادي مستقراً إلى حد ما؛ بحيث يرفع من القيمة التشغيلية للأفراد، ويحسن من حالة الفقراء، ويحقق بعض مظاهر العدالة الاجتماعية والهوية الاقتصادية.

- الاتجاه نحو بعض مظاهر الديمقراطية: مع تنامي ديمقراطية الحديث وتناقص ديمقراطية الحركة والمشاركة يفترض السيناريو الممكن حدوث منح هامش من الحريات والحقوق كبداية ممكنة من أجل العمل الجماعي والقومي المحقق للمصلحة العامة.

- التوجه نحو تغيير القيم السلبية وتأكيد القيم الإيجابية: يفترض السيناريو الممكن حدوث نقلة طفيفة، ولكنها مؤثرة على مدار الزمن في سبيل التغيير نحو القيم الإيجابية وذلك في ضوء بعض التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسماح لممارسة بعض مظاهر الديمقراطية.

- التوجه نحو المحاسبية والشفافية: مع إعلاء سلطة الفرد على سلطة المؤسسة في المجتمع المصري يفترض التوجه في ظل هامش من الديمقراطية وأمن وأمان للحاجات الأساسية لمعيشة الفرد التوجه نحو الأخذ بفلسفة المحاسبية والشفافية لكل فرد ومؤسسة حكومية أو غير حكومية من دون تمييز أو تستر.

٢ - تداعيات السيناريو الممكن:

في حدود الفرضيات السابقة، فإن هناك مجموعة تداعيات يمكن أن تظهر على المجتمع والمؤسسات التعليمية، تشير إلى بعض التغييرات التي يمكن أن تحدث في ضوء الظروف المجتمعية الحالية، و يمكن أن تكون رأس مال اجتماعياً إيجابياً:

- المشروع القومي: تبني قضية قومية من أجل إنشاء النواة الأولى لرأس المال الاجتماعي، يجتمع الشعب بكل طوائفه حولها، وقد تكون هذه القضية التعليم أو غيره من القضايا المجتمعية، على أن يتم تناولها بشكل فعلي وليس إعلامياً شكلياً. ويشترط أن يكون لهذه القضية رؤية واضحة ومعلنة تنبثق عنها أهداف وغايات محددة، هذه القضية ستكون الموجه الذي يتبعه الأفراد والمؤسسات وترسم في ضوئها خطط التنمية الاستراتيجية والتنفيذية وبرامجها الأكاديمية والعملية. ومن ضمن آليات تحقيق ذلك:

١ - إشراك الأفراد والمؤسسات حتى يرتفع مستوى واقعيتها ويزداد الالتزام بها.

٢ - اتصاف القضية والأهداف بالواقعية والقابلية للتحقيق والقياس والمرونة بما يلبي الاحتياجات الفردية والمجتمعية .

٣ – وجـود تخطيـط مستمـر من أجـل إحداث التناسـق بين القضيـة القومية وخطط التنفيذ وبرامجه.

٤ – التوعيـة المستمـرة بالقضيـة القوميـة وضـرورة المشاركـة والدعـم الفـردي والاعتراف العملي بأهمية دور الفرد بحيث يكون مؤثراً بشكل فعلي.

٥ – منح الأفراد الثقة في أن آراءهم ومشاركتهم سوف تكون محل اعتبار، بل يصار إلى تنفيذها من أجل الصالح العام.

٦ – توفير نظام فعال معلن وواضح لمتابعة أداء الخطط .

– **التركيب الاقتصادي والاجتماعي**: مع افتراض حدوث بعض التغيرات في السياسة الاجتماعيـة والاقتصادية يمكن تحقيق مجتمع يتسم بقدر من التماسك والتجانس، يسمـح بالتفـاف الأفراد والمؤسسـات بعضهم حول بعض، والمشاركة في العمل الجماعي غير متحيزين لمنفعتهم الخاصة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

١ – تبنـي الآليـات لتحقيـق مستـوى أولـي وبداية مـن العدالة الاجتماعيـة في توزيع الخدمات والفرص وفي توزيع الأعباء والمسؤوليات أيضاً.

٢ – الشـروع فـي توفير مستوى تعليمي حكومي مجانـي، متكافئ، متوازن يشعر الفرد بأهميته ورغبة الدولة التي وجدت – أساساً – للعمل من أجل صالحه أولاً.

٣ – تبني فكرة الارتباط الإيجابي التصاعدي بين زيادة عدد السكان وزيادة أرصدة رأس المال الاجتماعي، على عكس الكثيرين الذين لا يرون هذه الرابطة. فالتاريخ حافـل بالأمثلـة على أن رأس المـال الاجتماعي يزداد بزيادة القـوة البشرية التي تلتـف حول قضية قومية ما. صحيح أن المستوى التعليمي والتدريبي والمهاري عوامـل مهمة لكن لا يتطلب تكويـن رأس المال الاجتماعي أكثر من الوعي وحرية المشاركة ونزاهة المناخ؛ مما ينتج عنه قوة دافعة ومحركة؛ وبذلك تتحول الزيادة السكانية إلى مورد مهم بدلاً من أن تكون عائقاً صلباً.

- **الثقة في الأفراد والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني**: تتطلب الصـورة الممكنـة إعداد وتطبيق بعض الآليات التي تبني الثقة في أفراد المجتمع ومؤسساته عن طريق:

١ – أن يقوم الأفراد والمؤسسات بتطبيق نظام شامل للمساءلة (المحاسبية) والجودة وتقويـم الأداء، بمـا يمكن من التحقق من تطبيق رؤية هـذه المؤسسات وأهدافها وخططها الاستراتيجية والتطبيقية.

٢ – أن تتضمـن البنيـة الإداريـة للمؤسسـات جهـازاً إداريـاً يشرف علـى التأكد من التزامها بأدوارها ومسؤولياتها . ومن تحقيقها للجودة المطلوبة في كل قطاعات العمل المختلفة من خلال الدراسة الذاتية المؤسسية.

٣ – أن تقوم المؤسسات والأفراد بتطوير وتطبيق خطة تقويم شاملة لأدائها تتضمن الخطـوات والأدوات والأساليـب التـي ستستخدمها فـي تقييم فعاليتهـا الشاملة المتعلقـة بتحقيق رؤيتها وأهدافها، وتطبيـق خططها وتوزيع مصادرها وعمليات التغيير النوعية فيها، والاستخدام الفعال للمصادر، وتوفير واستقطاب القيادات والعامليـن كافـة وتوفير التنظيـم الإداري والخدمات الإداريـة المتميزة، والتزام المؤسسـة بالصـدق والأمانة، والتأكد من وجود العمليـات المناسبة التي تساعد علـى تعزيـز القضيـة القومية وخطـط التنمية الإيجابيـة والترويـج الإعلامي لدى المجتمعين المحلي والدولي، وتعزيز العلاقات مع جميع الجهات.

٤ – أن يعتمـد الأفـراد والمؤسسات في تقويم أدائهم علـى معايير موضوعة مسبقاً؛ مـن أجـل تعزيـز القيم الإيجابيـة والتخلي عن القيـم السلبية التي تنشـأ في غياب المعايير الموضوعية.

٥ – أن يشارك الجميع – بطرق مختلفة – في عملية التقويم والمحاسبة، وأن تستخدم نتائجهما في تحسين الأداء.

٦ – الانفتاح على الجمهور عن طريق الصدق والشفافية.

٧ – اعتماد نظام للاستفادة من النقد البناء لخطط بناء التنمية ومن ثم تأثير ذلك على تكوين رأس المال الاجتماعي.

– **شبكة الاتصالات الفردية والثنائية والجماعية:** يتبنى الأفراد والمؤسسات نظاماً فعالاً للتواصل مع الجهات المختلفة، وتشجيع روح التعاون بغية توسيع دائرة الاستفادة من المصادر البشرية أفراداً وجماعات. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

١ – توافر برامج لتحقيق التواصل والشراكة المجتمعية الفعالة مع المجتمعين الداخلي والخارجي .

٢ – توافر جهاز إعلامي يقوم بالتخطيط للترويج للقضية وأنشطتها وتدعيم الصورة الذهنية الإيجابية لها.

٣ – توافر إجراءات التحقق من رضا الأفراد والمؤسسات.

٤ – عمل دراسات وبحوث مستمرة عن مدى إسهامات رأس المال الاجتماعي وقياسه.

– **منظومة القيم**: هناك تداعيات على الأنساق القيمية للأفراد والمؤسسات تظهر في تحولها نحو القيم الإيجابية وخاصة التحول إلى :

– القيم المجتمعية الإنسانية، بحيث تصبح المصالح والمنافع العامة هي التي تحدد شكل العلاقات الإنسانية وطبيعتها.

– سيادة قيمة الكسب الذي لا يخل بأي شريحة مجتمعية ولا يخل بمستقبل الاقتصاد بصفة عامة.

– مواجهة السلطة والمشاركة في أي سلوك مرتبط بالقضايا السياسية.

- التمركز حول الجماعة وتغليب المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة.
- الاهتمام بتجويد العمل.
- النزعة إلى قيم الاعتمادية على الذات.
- سيادة الجدية والمسؤولية في العمل.
- قيم الأصالة والمحبة والإخلاص والتعاون والاحترام .
- سيادة قيم الاستهلاك الرشيد.
- سيادة القيم الجماعية في مقابل القيم الفردية.
- أنماط من السلوكيات المعيارية.
- قيم روح الولاء والانتماء للوطن والاهتمام بقضاياه القومية الكبرى.
- المحافظة على الهوية الثقافية.
- قيم الانضباط والالتزام بالقوانين.
- بناء الثقة بين الأفراد بعضهم ببعض أو بين الأفراد والمؤسسات أو بين المؤسسات بعضها ببعض أيضاً.
- الشعور بالقوة والاقتدار والثقة بالنفس، وازدياد الدافعية للعمل .
- المشاركة في العمل الجماعي.
- قدرة التعليم على تكوين رأس مال اجتماعي: هناك تداعيات على البدء في تكوين بعض أرصدة رأس المال الاجتماعي عن طريق التعليم من خلال:
- جعل تكوين رأس المال الاجتماعي أحد أهداف النظام التعليمي وأولوياته.

- تكوين رأس مال اجتماعي على مستوى الطلاب والمعلمين وإدارة المؤسسة والجمعيات المدنية المحيطة.

- تبني السياسة التعليمية لمبادئ المساواة والتكافؤ والعدالة بين الطلاب.

- التدريب على استخدامات رأس المال الاجتماعي على مستوى الفصل والمادة التعليمية وإدارة المؤسسة.

- الارتباط بين جودة المخرجات التعليمية ورأس المال الاجتماعي.

- استخدام آليات رأس المال الاجتماعي في زيادة تحصيل الطلاب الأكاديمي.

- استخدام آليات رأس المال الاجتماعي في غرس القيم الإيجابية وتعليم الديمقراطية.

- **تطوير التعليم**: هناك تداعيات على تطوير التعليم تتبلور في المشاركة المجتمعية في عمليات التطوير والمحاسبية، حيث تعد المشاركة المجتمعية هنا حقاً وواجباً، لكل فرد ومؤسسة في خدمة مجتمعها من أجل النهوض به إلى مستوى أفضل من حيث الجودة والتنمية الشاملة، وذلك عن طريق: إسهامات رأس المال الاجتماعي في إصلاح التعليم، وإتاحة الفرصة للأفراد للمشاركة في إصلاح التعليم ومتابعته، وتحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات بغية إحداث تغييرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها. وفي هذا الصدد يمكن تحديد ثلاث مهام رئيسية يمكن أن يسهم بها رأس المال الاجتماعي في تطوير التعليم، وهي:

- تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق المؤسسات الحكومية والمدنية والمشاركة الفردية بغية إحداث تغييرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها.

- توفير البيانات والحقائق الراهنة عن طريق تزويد الأفراد المشاركين بالتغذية الراجعة المستمرة في تفاصيل الموضوع المطروح للحوار، ويتطلب ذلك مبادرة كل من المرسل (الجهات المعنية والمسؤولة عن التعليم) والمستقبل (أطراف المشاركة) إلى تعزيز أداءات الآخر المقبولة والثناء عليها وتقديرها. كما يتطلب تزويدهم بالنقد البناء والتوجيهات الهادفة الواضحة التي تعين على تحسين أدائهم وتطويرهم. فالتعزيز المناسب والتزويد بالتغذية الراجعة الإيجابية والبناءة يسهمان في إحداث التغيير المرغوب فيه.
- توفير المناخ النفسي الاجتماعي الصحي، الذي يشيع في المواقف المختلفة للمشاركة والذي يحدد مدى فاعلية المشاركة ومدى إقبال أطرافها على المشاركة الحيوية فيه. ومن السمات الأساسية التي ينبغي توافرها في الموقف التشاركي لتحقيق المناخ النفسي الملائم والمحفز على تحسين الأداء: الأمن والأمان والحرية في السلوك والتعبير، والألفة والمحبة والثقة المتبادلة بين أطراف الموقف التشاركي، والجو الاجتماعي الديمقراطي القائم على العدالة والمساواة والموضوعية، وتكافؤ الفرص بين أفراد المشاركة في إبداء الرأي والتعبير. وعند التخطيط الجيد لإتاحة الفرصة للأفراد للمشاركة في صنع عملية إصلاح التعليم ومتابعتها يؤخذ في الحسبان تعرف الآراء المختلفة في إطار نظام محدد ودقيق، وتوجد طرق عدة لجمعها، منها: المناقشة، والمقابلة، والمناقشات الجماعية و قاعات البحث، والاستبانات، وتخصيص مجلس لرأس المال الاجتماعي في كل مؤسسة تعليمية لتلقى الشكاوى والمقترحات من الجمهور. ويمكن للطلاب المعلمين أن يتحملوا مسؤولية إدارة هذا المجلس في إطار المشاركة المجتمعية، كجزء مهم من عمليات تكوينهم لتحمل عبء القيام بأدوارهم المختلفة كمعلمين في المستقبل.
- يسهم رأس المال الاجتماعي في إحداث بعض التغييرات المطلوبة التي تقوم على جهود فردية ومؤسسية معاً، وتتعلق هذه المهمة بالجهود العملية والأنشطة التي تقوم بها مؤسسات رأس المال الاجتماعي والأفراد في عمليات تطوير التعليم، مثل المشاركة في بناء المدارس، وتدريب المعلمين وتوفير الكتب الدراسية، وتصميم الأنشطة التعليمية والثقافية المختلفة.

الجزء السادس

إسهامات رأس المال الاجتماعي في تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي

يتناول هذا الجزء إسهامات رأس المال الاجتماعي في تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي من ناحية، وكيفية تنمية رأس المال الاجتماعي من خلال قدرة المؤسسة على ضمان تحقيقها لمعايير ضمان جودة التعليم العالي كمصدر للدعم بمختلف أنواعه من ناحية أخرى. وسوف تتم المعالجة وفقاً لمعايير المحورين الأساسيين ومؤشراتهما في عملية التقويم الذاتي، وهما القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية وفقاً لورودهما في دليل الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي الصادر عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٠٩). وتحديداً سوف يتم التعامل مع رأس المال الاجتماعي في صورة العلاقات الاجتماعية الإيجابية والفعالة التي تربط بين الأطراف المجتمعية والمؤسسة التعليمية في إطار من الثقة المجتمعية في مخرجات المؤسسة والمبادئ والقيم الأخلاقية لتحقيق الأهداف الفردية والمجتمعية. وسوف يتم أولاً توضيح كيف يمكن تنمية رأس المال الاجتماعي من خلال معيار ما، ثم توضيح سبل الاستفادة من رأس المال الاجتماعي في ضمان الجودة والاعتماد بالمؤسسة من خلال المساهمة في تحقيق المعيار ذاته.

المحور الأول

القدرة المؤسسية

المعيار الأول - التخطيط الاستراتيجي:

١- التخطيط الاستراتيجي وتنمية رأس المال الاجتماعي:

- أولى خطوات تكوين رأس المال الاجتماعي وتنميته هي تكوين شبكات اتصال من أجل تعريف أفراد المجتمع وتوعيتهم بخصائص المؤسسة التعليمية وسمتها

ودورها في المجتمع المحيط من خلال إتاحة الفرصة للمشاركة في وضع المؤسسة وصياغة رؤيتها ومناقشة رسالتها وأهدافها، وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات وفقاً لاهتمامات كل مجموعة من مجموعات المستفيدين النهائيين. ومن الممكن أن تتم عمليات التعريف والتوعية من خلال عقد بعض الندوات والاجتماعات والدورات التدريبية، والمشاركة في مجالس المؤسسات الرسمية وتوزيع بعض الأدلة والمنشورات والإصدارات الخاصة بالمؤسسة. فالتعريف والتوعية من خلال المشاركة الحقيقية في عمليات التخطيط الاستراتيجي تشعر الأفراد والمؤسسات بالمسؤولية تجاه المؤسسة وأهمية دورهم ومجالات المشاركة وكيفية الأداء وتنمية الشعور بأن الأمر في النهاية يعود بالمنفعة عليهم أولاً كأصحاب مصلحة في الارتقاء بالمؤسسة من خلال تحقيق الجودة وضمانها.

- زيادة مستوى ثقة أفراد المجتمع في المؤسسة وعملياتها ومخرجاتها، فحينما تتيح المؤسسة أمام الأفراد فرصة المشاركة في عمليات التخطيط الاستراتيجي يلاحظون مدى موضوعيتها وبعدها عن التحيز في توصيف مجالات القوة والضعف وتشخيصهما كذلك الفرص والتهديدات. ويشهدون أيضاً مدى ما تتميز عملياتها وخطواتها بالشمول؛ بحيث يشتمل التحليل على جميع أوجه نشاط المؤسسة وقدراتها وإمكاناتها والإطار الخارجي المحيط بها. ومن شأن زيادة مستوى الثقة لدى الأفراد والمجموعات أن تولد لديهم الرغبة في العمل التطوعي والفريقي والمشاركة بجميع أنواعها وفقاً لإمكانات كل فرد ومجموعة ومؤسسة.

- عرض نتائج المشاركة الفعالة في مناقشة نتائج التحليل البيئي للمؤسسة لمختلف مصادر تكوين رأس المال الداخلي والخارجي.

- مشاركة مصادر رأس المال الاجتماعي في إعداد الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وهو ما يتيح المجال لتكوين علاقات اجتماعية مع المؤسسة خاصة من جانب مؤسسات العمل والإنتاج التي تعتبر صاحبة المصلحة الأولى.

- حرص المؤسسة على تنمية الوعي ونشره بين رأس المال الاجتماعي الداخلي والخارجي حول رسالة المؤسسة ورؤيتها وأهدافها يتيح الفرصة لإدراك طبيعة المؤسسة وأهدافها ومهامها وتعرف مجالات المشاركة من خلالها وكيفية تنفيذها.

- نشر الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية من خلال عدة وسائل يوسع قاعدة الانتشار والتوعية، ومن ثم يزيد من تنمية رأس المال الاجتماعي.

- حرص المؤسسة على مراجعة رسالتها وأهدافها الاستراتيجية في ضوء المتغيرات المحلية والدولية، يزيد ثقة الأفراد والمؤسسات في المؤسسة لاستنادها إلى الأسس العلمية في التطوير والتحديث.

- مناقشة الخطة التنفيذية لتطبيق استراتيجية المؤسسة مع عناصر رأس المال الاجتماعي يتيح الفرصة لتعرفهم مسؤولياتهم وأدوارهم فيها، ومن ثم المشاركة الفعالة في الأداء.

- من خلال حرص المؤسسة على نشر المميزات التنافسية لها بين المؤسسات الأخرى على مصادر رأس المال الاجتماعي فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات التي توضح نسب إقبال طلاب المنظمات في سوق العمل على خريجي المؤسسة أو تزايد إقبال الطلاب الوافدين أو كفاءة الخريجين يزيد ثقة رأس المال الاجتماعي فيها، ويشعر بالانتماء لمؤسسة ذات مستوى عال، ومن ثم زيادة الرغبة في المشاركة باستمرار هذا الوضع وتحسينه.

- تنمية العلاقات الاجتماعية بين المجموعات المختلفة خلال المناقشات والعمل الجماعي معاً في عمليات التخطيط الاستراتيجي، يتيح فرص تبادل المعلومات والتعاون؛ مما ينتج عنه تعريف كل مجموعة بالأخرى من حيث الاحتياجات والمميزات والقدرة على العمل التطوعي والجماعي؛ الأمر الذي يولد رأسمال اجتماعياً فعالاً ومتعلماً.

٢ – رأس المال الاجتماعي وتحقيق معيار التخطيط الاستراتيجي:

– شبكات العلاقات مع الأكاديميين تتيح الدعم الأكاديمي من المتخصصين في التخطيط الاستراتيجي وعمليات جمع البيانات وتحليلها.

– شبكات العلاقات المتنوعة المكونة من جميع الفئات المجتمعية سواء المعنية بالتعليم أو المستفيدون من خدمات المؤسسة تتيح الفرصة لمناقشة نتائج التحليل البيئي من خلال عدة اجتماعات في مقر المؤسسة أو تعقدها المؤسسات سواء المدنية أو مؤسسات العمل والإنتاج.

– مشاركة المتخصصين والمحللين للمتغيرات المحلية والدولية والمؤسسات ذات الارتباط الوثيق بالخدمة التي تقدمها المؤسسة في وضع الرؤية والرسالة والأهداف والمشاركة في عمليات الصياغة.

– المشاركة المادية في عمليات التخطيط الاستراتيجي من خلال تحمل مسؤولية نشر الرؤية والرسالة والأهداف من خلال وسائل متعددة.

– المساهمة في تحمل بعض مسؤوليات تنفيذ الخطة التنفيذية لتطبيق استراتيجية المؤسسة.

– المساهمة – خاصة من قبل المؤسسات الإنتاجية والخدمية – في تحديد مستوى كفاءة الخريج لديها كإحدى السمات التنافسية للمؤسسة.

– المساهمة في زيادة المميزات التنافسية للمؤسسة من خلال المشاركة في وضع خطة لزيادة إقبال المنظمات في سوق العمل على خريجي المؤسسة وتزايد إقبال الطلاب عليها.

المعيار الثاني – القيادة والحوكمة:

١ – القيادة والحوكمة وتنمية رأس المال الاجتماعي:

– مراعاة القيادة اتباع سياسات الباب المفتوح لجميع الأفراد المعنية بالمؤسسة

مـن الخـارج وإتاحـة الفرصـة للمشاركـة الديمقراطيـة وفقـاً لممارسـات تتصف بالفاعلية في مجال اتخاذ القرارات الخاصة بالتعليم والتعلم والبحث العلمي. ومن الممكن أن تتم هذه السياسات والآليات من خلال عقد بعض الندوات والاجتماعات والدورات التدريبيـة، والمشاركة في مجالس المؤسسات الرسمية وتوزيع بعض الأدلة والمنشورات والإصدارات الخاصة بالمؤسسة. فالمشاركة الديمقراطية في اتخـاذ القرارات تشعر الأفـراد والمؤسسات بالمسؤولية تجـاه المؤسسة وأهمية دورهـم ومجالات المشاركة وكيفية الأداء باعتبارهم أصحاب مصلحة في الارتقاء بالمؤسسة من خلال تحقيق الجودة وضمانها.

- زيـادة مستـوى ثقة أفـراد المجتمع ومؤسساته في مدخـلات وعمليات ومخرجات المؤسسة، فحينما تتيح المؤسسة الفرصة للأفراد في المشاركة في اتخاذ القرارات وتنميـة الشعـور بمـدى حرص القيـادة على جمـع المعلومـات المرتـدة والخاصة بسياساتهـا وقراراتهـا مـن خلالهـم كمصـدر أولـى لهـذه المعلومـات والبيانـات يلاحظون مدى تميزها بالعلمية والموضوعية في تحقيق أهداف المؤسسة.

- التوعية من خلال الوسائل والمناسبات المختلفة واللقاءات الدورية مع أفراد المجتمع ومؤسساتـه بأهمية النقد البنـاء للمؤسسة وسياساتهـا وتوضيح مدى حرصها على تشجيع المبادأة والابتكار من خلال جميع الأطراف المعنية بها.

- دعم و تشجيع القيادة لمجالسها الرسمية المختلفة لتحمل مسؤولياتها في مناقشة قضايـا التعليم والتعلم وتطوير البرامج واتخـاذ القرارات التي تكفل فاعلية أدائها لدورها الأكاديمي مع الأطراف المجتمعية خارج المؤسسة من الأفراد والمؤسسات وفقاً لطبيعة اهتمامات كل منهم وتخصصاته.

- متابعـة تنفيـذ القـرارات التي شـارك في اتخاذها أفـراد المجتمـع ومؤسساته مع المؤسسة وإعلانها وعرضها على الفئات المتنوعة من أجل بناء الثقة بين المؤسسة وبينهم، وتأكيد أهمية آرائهم وضرورة مشاركتهم بمختلف الصور.

- دعم عمليات تحديد المؤسسة للاحتياجات التدريبية للقيادات الأكاديمية الحالية والمرشحة مستقبلياً وفقاً للأساليب العلمية فيما يتعلق بالتعامل الديمقراطي والفعال مع الأطراف المجتمعية المختلفة، من أجل تنمية رأس المال الاجتماعي كخطوة أولى وضرورة الاستفادة منه كخطوة ثانية.

- تضمين الخطة التدريبية للقيادات لبرامج أساسية ونماذج في تنمية رأس المال الاجتماعي.

- توفير المخصصات المالية لبرامج تنمية رأس المال الاجتماعي التدريبية.

- حرص القيادة على دعوة بعض الأفراد وممثلي المؤسسات المختلفة لحضور الدورات التدريبية في تنمية رأس المال الاجتماعي وكيفية الاستفادة منه، مع الحرص على ملاءمة توقيتها وتنظيمه لظروف جميع الأطراف المجتمعية والأكاديمية من داخل المؤسسة حتى تكون جاذبة لجميع الفئات المستهدفة؛ الأمر الذي يفعل ممارسات هذه الدورات.

- حرص القيادة على الاحتفاظ بقواعد بيانات تبين عدد وأنواع البرامج التدريبية التي تهدف لتنمية رأس المال الاجتماعي المنفذة ونواتجها، ونسبة الحاصلين عليها من داخل المؤسسة وخارجها إلى اجمالي عدد القيادات الأكاديمية ومتوسط قيمة رأس المال الاجتماعي المتاح للمؤسسة.

- حرص القيادة على مراجعة محتويات وأساليب برامج تنمية رأس المال الاجتماعي بناء على التغذية المرتجعة من المتدربين من جميع الفئات، والأثر الذي أحدثه التدريب في أداء هذه الفئات ومساهماتها.

- سعي القيادات الأكاديمية للمؤسسة إلى تنمية مواردها الذاتية من مصادر التمويل المتنوعة من خلال خطة موثقة وواقعية للاستفادة من رأس المال الاجتماعي: أفراداً ومؤسسات، وبالوسائل المختلفة والمساهمات التي تشمل جوانب أداء المؤسسة. ويستلزم ذلك تحديد القيادات لآليات التنفيذ ومسؤولياته.

- رفع كفاءة الاستفادة من موارد التمويل الذاتي الصادرة عن رأس المال الاجتماعي في دعم عمليات التعليم والتعلم والبحث العلمي مع عرض مؤشرات تلك الاستفادة على رأس المال الاجتماعي من أجل بناء الثقة بين المؤسسة والمصادر المحمولة للتأكد من مصداقية المؤسسة؛ مما يزيد من تدفق الموارد الذاتية في المستقبل.

- الحرص على وضع خطة واقعية وموثقة من أجل تشجيع الوحدات ذات الطابع الخاص (إن وجدت) على بناء شبكات اتصال فعالة ومتنوعة تضم جميع الفئات المجتمعية المعنية التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسة من أجل تكوين العلاقات الاجتماعية التي تسهم بفعالية في تسويق خدماتها الإنتاجية والتعليمية والتدريبية والبحثية؛ الأمر الذي يجعل من هذه الوحدات مصادر للتمويل الذاتي للمؤسسة.

- وضع خطة واقعية تهدف إلى تحديد رأس المال الاجتماعي خارج المؤسسة (أفراد – مؤسسات إنتاجية – مؤسسات خدمية – مؤسسات مجتمع مدني)، الذي يمكن أن تستفيد المؤسسة منه في الارتقاء بمستوى أدائها. بالإضافة إلى الحرص على بناء قاعدة بيانات وشبكات اتصال معهم والتوسع في هذا الصدد.

- تنمية العلاقات الاجتماعية بين المجموعات المختلفة خلال الاتصالات والمناقشات والعمل الجماعي معاً لإتاحة فرص تبادل المعلومات والتعاون مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية في المجتمع وترجمة هذا التعاون إلى شراكة أو اتفاقيات أو استشارات أو مشروعات في مجالات الاهتمام المختلفة.

٢ – رأس المال الاجتماعي وتحقيق معيار القيادة والحوكمة:

- المساهمة في تمويل المؤسسة التعليمية مالياً ومادياً كأحد مصادر التمويل الذاتي لها من خلال شبكات العلاقات مع القيادات الأكاديمية بها وقيادات الوحدات ذات الطابع الخاص (إن وجدت) في مختلف مجالات أداء المؤسسة ووفقاً لاهتمامات كل فئة من فئات رأس المال الاجتماعي ومميزاته.

- المساهمة في تسويق الخدمات الإنتاجية والتعليمية والتدريبية والبحثية للمؤسسة

من خلال خطة تسويقية توضع وتناقش بالتعاون بين المؤسسة والفئات المجتمعية المعنية.

- من خلال عمليات التعريف والتوعية التي تقوم بها المؤسسة لرأس المال الاجتماعي، يتيح للفئات المختلفة عرض مساهماته على المؤسسة والتنسيق معها من أجل رفع كفاءة هذه المساهمات؛ مما يزيد من قدرة المؤسسة على تحديد الفئات التي يمكن أن تتعامل معها كرأس مال اجتماعي.

- تعزيز المؤسسة بالشراكة والاتفاقيات والاستشارات والمشروعات في مجالات الاهتمام المختلفة والتنسيق والتعاون مع المؤسسة لرفع مستوى الأداء.

- مساندة المؤسسة فنياً وتكنولوجياً ومعلوماتياً في بناء قواعد البيانات التي تختص بتكوين شبكات اتصال من إقامة العلاقات الاجتماعية بين الفئات المختلفة.

- العمل التطوعي من خلال سياسات الباب المفتوح التي تقرها المؤسسة في مناقشات قضايا التعليم والتعلم وتطوير البرامج واتخاذ القرارات التي تكفل فعالية أداء المؤسسة لدورها.

المعيار الثالث - الهيكل التنظيمي:

١ - الهيكل التنظيمي وتنمية رأس المال الاجتماعي:

يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة مصدراً لرأس المال الاجتماعي الداخلي وقدرته على الدعم الداخلي يمثل أيضاً مصدراً أساسياً لتنمية رأس المال الاجتماعي من خارج المؤسسة على نحو ما يلي:

- تنمية القدرة من خلال الدورات التدريبية على تكوين العلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية الأفقية والرأسية التي تتسم بالتعاون المتبادل بين مستوياته ووحداته.

- حرص الهيكل التنظيمي على تكوين شبكات اتصال بين الإدارات الأساسية اللازمة

لتقديم الدعم للعملية التعليمية، والدراسات العليا، والبحث العلمي، وإدارات أو أقسام أو وحدات مستحدثة حتى ولو لم تعتمد بعد؛ وذلك لتلبية احتياجات محددة ناتجة من التغيير والتطوير.

- عقد اللقاءات والندوات مع مصادر رأس المال الاجتماعي الداخلي والخارجي لتكوين علاقات داخلية وخارجية من أجل تفعيل إدارة الأزمات والكوارث بالمؤسسة، وتعرف الأطراف المعنية بمهامها وكيفية المشاركة.

- حرص الهيكل التنظيمي على توصيف وتوثيق جميع وظائف المؤسسة وتحديد دقيق للمسؤوليات واستخدام ذلك في حالات التعيين والنقل والانتداب للوظائف المختلفة وتوزيع الأعباء الإدارية بالتساوي في إطار من الموضوعية والقيم والمعايير التي تحكم العمل، التي من شأنها بناء الثقة بين الأفراد والتعاون والعمل الجماعي.

- توافر وحدة لضمان الجودة والاعتماد في الهيكل التنظيمي واضحة ومحددة المهام، ومعلن عن أهدافها وأنشطتها مكوناً أساسياً في بناء رأس المال الاجتماعي والداخلي من خلال جميع أنشطة الوحدة ومهامها التي تعتمد بنسبة كبيرة على العلاقات الاجتماعية في نشر ثقافة الجودة وتشجيع الأطراف المعنية كلها على المشاركة الداعمة بكل أنواعها.

٢ - رأس المال الاجتماعي وتحقيق معيار الهيكل التنظيمي:

- التعاون الداعم بجميع صوره في أنشطة المؤسسة؛ مما يعزز ويسهل مهام الهيكل التنظيمي.

- مشاركة إدارة الأزمات والكوارث مهامها وفقاً لتوصيف الهيكل التنظيمي المعلن.

- مشاركة وحدة ضمان الجودة مهامها في التقويم الذاتي المستمر، سواء للقدرة

المؤسسية أو للفاعلية التعليمية.

- مشاركة وتسهيل مهام وحدة ضمان الجودة في تحقيق الممارسات التطبيقية المتنوعة داخل المؤسسة وخارجها.

المعيار الرابع - المصداقية والأخلاقيات:

١ - المصداقية والأخلاقيات وتنمية رأس المال الاجتماعي:

- حرص المؤسسة على عقد اللقاءات والندوات وتوافر وسائل الإعلان المختلفة لتعزيز ثقافة حقوق الملكية الفكرية والنشر بين أفراد المجتمع الرسمية.

- عقد الدورات التدريبية واللقاءات وإصدار النشرات العلمية التي تهدف إلى تقديم إرشادات للمترددين على المكتبة لمراعاة التزامهم بالضوابط المنصوص عليها في قانون الملكية الفكرية.

- بناء الثقة بين المؤسسة ورأس المال الاجتماعي من خلال مناقشة الشكاوى المقدمة من الفئات المجتمعية ذات الصلة بالمؤسسة ومتابعة القرارات المتخذ، التي تتعلق بها، بالإضافة إلى ضرورة إخطار الشاكي بنتيجة المتابعة؛ مما يعلي من مصداقية المؤسسة والتزامها بأخلاقيات المهنة.

- توفير دليل للممارسات الأخلاقية للمهنة على أن يكون هذا الدليل متاحاً بعدة وسائل لجميع أطراف رأس المال الاجتماعي؛ مما ينمي معرفة الأطراف المجتمعية ووعيها بهذه الممارسات ومن ثم تنمية وعيهم بحقوقهم والتزاماتهم تجاه المؤسسة؛ مما لا يولد مجالاً لتعارض المصالح والممارسات غير العادلة.

- حرص المؤسسة على توافر إجراءات التعامل مع الممارسات التي لا تتفق مع أخلاقيات المهنة وتوافر سبل الإعلان عنها للأطراف المجتمعية المعنية؛ مما يضمن توافر المجتمع واستمراريته في نزاهة العمل بالمؤسسة التعليمية.

- توافر قاعدة بيانات للممارسات العادلة وغير العادلة على أن تكون متاحة للأطراف المجتمعية مع ضرورة تحديثها بصفة مستمرة. والتعرف والتوعية بهذه الممارسات يحد - إلى حد كبير - من الممارسات التي قد يقوم بها أفراد المجتمع ومؤسساته تجاه المؤسسة التعليمية التي لا تتفق وأخلاقيات المهنة ونزاهة المؤسسة.

- حرص المؤسسة على تحري المصداقية في الإعلانات والمعلومات المنشورة عنها وعن إجراءات العمل بها وإنجازاتها لرأس المال الاجتماعي؛ مما يسهم في تقوية العلاقات الاجتماعية وزيادة شعور أفراد المجتمع ومؤسساته بالرغبة في مساندة المؤسسة والارتقاء بأدائها.

٢- رأس المال الاجتماعي وتحقيق معيار المصداقية والأخلاقيات:

- التزام المترددين على المكتبة بمراعاة الضوابط المنصوص عليها في قانون حقوق الملكية.

- مساندة المؤسسة في بناء الثقة بينها وبين المجتمع من خلال مساندتها في تعرف الممارسات غير العادلة بأمانة وشفافية من أجل تصحيحها، لا لمجرد رصد المخالفات وإنما من أجل تدارك الأخطاء وتصحيحها. ومن الممكن - في هذا الصدد - تفعيل ما يسمى بصندوق الشكاوى والاقتراحات بالمؤسسة.

- مساهمة كل فئة من فئات المجتمع في إعداد وتفعيل وسائل الإعلان عن المؤسسة بصفة مستمرة ومحدثة.

المعيار الخامس - الجهاز الإداري:

١-الجهاز الإداري وتنمية رأس المال الاجتماعي:

- يستطيع الجهاز الإداري الكفء في المؤسسة التعليمية تكوين شبكات اتصال بين إدارات المؤسسة وقياداتها وأفراد المجتمع ومؤسساته؛ كل إدارة وفقاً

لمؤشـرات أدائها من أجل إقامة علاقات اجتماعية إيجابية تهدف إلى المساهمة في الارتقـاء بـأداء المؤسسة. ومن شأن قنـوات الاتصال هذه أن تسمح بتعريف رأس المال الاجتماعي في المؤسسة ورسالتها وأهدافها ومجالات مشاركته في الارتقاء بأدائها؛ مما يزيد ثقة المجتمع في قدرة المؤسسة على الانفتاح على مجتمعها وتلبية احتياجاته أفراداً ومؤسسات.

٢- رأس المال الاجتماعي وتحقيق معيار الجهاز الإداري:

- المساهمة الأكاديمية والمادية والمالية في البرامج التدريبية للجهاز الإداري وفقاً لخطة المؤسسة التعليمية.

- المساهمـة مـن خلال المناقشة واللقـاءات من قيادات المؤسسـة والجهاز الإداري في بناء الاحتياجات التدريبية ومراجعتها واقتراح آليات تنفيذها، خاصة ما يتعلق بتكويـن شبـكات الاتصـال وإقامة العلاقـات الاجتماعية وبناء الثقة بيـن المؤسسة وأفراد المجتمع ومؤسساته.

المعيار السادس - الموارد:

١ - الموارد وتنمية رأس المال الاجتماعي:

- تعريـف الأفراد والمؤسسات وتوعيتهم بخصائص المؤسسة التعليمية فيما يتعلق بالمـوارد الماديـة والمالية من خلال إتاحـة الفرصة للمشاركة فـي عدة اجتماعات ونـدوات، الغرض منها توضيح ضعف كفايـة الموارد المادية والمالية للمؤسسة، إضافة إلى توضيح أهمية تنمية الموارد الذاتية من أجل الارتقاء بمستوى المؤسسة وتحقيـق المعيـار. هـذه التوعية والتعريـف بموقـف المؤسسة يشعـر رأس المال الاجتماعـي بالمسؤولية تجاه المؤسسة وأهميـة دوره ومجالات المشاركة وكيفية الأداء وتنميـة الشعـور بـأن الأمر فـي النهاية يعـود بالمنفعة علـى أولادهم ونجاح خطط التنمية في المجتمع من خلال الارتقاء بمستوى المؤسسة.

- تنمية العلاقات الاجتماعية بين المجموعات المختلفة خلال المناقشات والعمل الجماعي معاً فيما يتعلق بالوضع المالي والمادي للمؤسسة يتيح فرص تبادل المعلومات والتعاون؛ مما ينتج عنه تعريف كل مجموعة بالأخرى من حيث الإسهامات التي يمكن أن تقدمها ومجالاتها داخل المؤسسة، ومن ثم يمكن التنسيق والتكامل بينهم لتقديم أفضل المساهمات وفقاً لخصائص كل مجموعة. وفي حالة مساهمة رأس المال الاجتماعي في تنمية موارد المؤسسة من المهم التوضيح بشكل علني أوجه الاستفادة ومردودها في المباني والبنية التحتية وغيرها من المجالات حتى يثق رأس المال الاجتماعي في المؤسسة ومن ثم تتوالى مساهمته.

٢ - رأس المال الاجتماعي وتحقيق معيار الموارد:

- شبكات العلاقات مع الأكاديميين والمتخصصين تتيح الدعم الأكاديمي من خلال خطط معينة، تهدف لرفع كفاءة استخدام الموارد المخصصة للمؤسسة من الموازنة.

- المساهمة المادية والمالية من رأس المال الاجتماعي في زيادة الموارد الذاتية للمؤسسة بصور متعددة في المباني والبنية التحتية والتسهيلات المادية والأجهزة والمعدات والمعامل وتكنولوجيا المعلومات.

- الدعم الأكاديمي في إعداد الخطط التسويقية وتنفيذها كأحد مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة.

- العمل التطوعي من الأفراد في عمليات البناء والصيانة للمباني والأجهزة والمعامل وتكنولوجيا التعليم.

- المشاركة في برامج الخدمة العامة التي تنظمها المؤسسة من أجل العمل في أنشطة النظافة والتنظيم اليومي للمؤسسة.

المعيار السابع – المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة:

١ – المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة وتنمية رأس المال الاجتماعي:

– توفير شبكات اتصال مباشرة وغير مباشرة مع أفراد المجتمع ومؤسساته، من شأنها إقامة العلاقات الاجتماعية بين المؤسسة ورأس المال الاجتماعي وبين أطراف رأس المال الاجتماعي فيما بينها. وتهدف هذه الشبكات إلى تقديم برامج للتعريف والتوعية بأنشطة خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالمؤسسة، تتضمن التفاصيل العملية لدور المؤسسة وإنجازاتها في خدمة المجتمع حماية للبيئة وتنميتها. هذه البرامج من شأنها أن تتيح لأطراف المجتمع المعرفة بمجالات المشاركة التي يمكن أن تشارك المؤسسة من خلالها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تبني هذه البرامج مستوى من الثقة بينها وبين المستفيدين من خدماتها من خلال توضيحها بالأمثلة والشواهد دلائل تشير إلى أهمية دور المؤسسة في خدمة المجتمع وحماية البيئة.

– دعوة بعض الأطراف المجتمعية المكونة لرأس المال الاجتماعي إلى المشاركة في وضع خطة المؤسسة التعليمية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة باعتبارهم المستفيدين النهائيين المباشرين من هذه الخدمات. ومن شأن هذه المشاركة تعريف رأس المال الاجتماعي وتوعيته بخطة المؤسسة ونوعية الخدمات وآليات التنفيذ وتوقيتاتها، وإتاحة فرص تبادل المعلومات بينهم؛ الأمر الذي يوسع قاعدة الاتصالات ويوثق العلاقات بين المؤسسة والأطراف المجتمعية، ومن ثم تعديل الخطة في ضوء احتياجاتهم من ناحية، ومن ناحية أخرى المساهمة في توضيح أهمية دور المستفيدين في المشاركة خاصة أنهم أصحاب المصلحة الأولى.

– تنمية العلاقات مع الأطراف المعنية من أجل تحديد أولوياتهم واحتياجاتهم؛ الأمر الذي يشعر هذه الأطراف بالثقة في اهتمام المؤسسة بآرائهم وأخذها بعين الاعتبار الأساليب العلمية في الأداء؛ فحينما توضع خطة من أجل خدمة المجتمع

وتنمية البيئة فالخطوة الأولى هي الاستماع إلى الأطراف ذات العلاقة والاستفادة المباشرة. هذه الثقة التي تبنيها المؤسسة من خلال ترسيخ العلاقات الاجتماعية الإيجابية تولد الشعور لدى أفراد المجتمع ومؤسساته بضرورة المشاركة الفعالة من أجل الارتقاء بالمؤسسة وبالمجتمع ككل.

- حرص المؤسسة على تقديم الممارسات الفعلية لتطبيق خطة المجتمع التي تتنوع بين الاستشارات والبرامج التدريبية والقوافل بأنواعها والبرامج التثقيفية والمشروعات الإنتاجية وحل المشكلات المجتمعية ؛مما يزيد من قاعدة المستفيدين من خدمات المؤسسة، ومن ثم تنمية أكبر رصيد ممكن من رأس المال الاجتماعي.

- جذب عناصر إيجابية وفعالة – أفراداً ومؤسسات – ذات علاقة مباشرة بالمؤسسة وممثلة لأكبر رصيد ممكن من رأس المال الاجتماعي للمشاركة في المجالس الرسمية للمؤسسة. وبالتأكيد مثل هذه المشاركات الرسمية تتيح الفرص الكثيرة لترسيخ العلاقات الاجتماعية بين المؤسسة ورأس المال الاجتماعي، ومن ثم بناء الثقة المجتمعية في المؤسسة حينما يمثلها أطراف مجتمعية خارجية في مجالسها الرسمية. ويتطلب تحقيق أفضل عائد ممكن من المشاركة أن تحرص المؤسسة على تحديد أشكال المشاركات وأنواعها حتى يمكن اختيار أفضل العناصر الملائمة لهذه المشاركات.

- إن تنمية رصيد المؤسسة من رأس المال الاجتماعي تتطلب دعوة الفئات المتنوعة لبعض المناسبات – مثل عيد الخريجين – لتوطيد علاقتهم بالمؤسسة ولمزيد من التعريف بدورها وخططها المستقبلية.

- عقد اللقاءات الهادفة للتعريف ببرامج المؤسسة التعليمية والبحثية والتدريبية كخطوة أولى لتكوين العلاقات الاجتماعية ومن ثم المشاركة في وضع هذه البرامج وتطويرها.

- التعريف بالخريجين وبمميزاتهم التنافسية في سوق العمل بوسائل متعددة، مثل يوم الخريجين أو بداية العام الدراسي لدى مؤسسات العمل والإنتاج والخدمات من أجل توفير فرص العمل لهم في المستقبل.

- تصميم شبكات اتصال كبيرة ومتشعبة لتنمية العلاقات مع بعض المؤسسات والأفراد من أجل تدريب الطلاب نظير قيامهم ببعض الأعمال داخل هذه المؤسسات التدريبية.

- حرص المؤسسة على قياس رضا الأطراف المجتمعية ومنظمات سوق العمل حول دورها في المجتمع ومستوى خريجيها – من شأنه أن يزيد من ثقة المستفيدين من خدمات المؤسسة نتيجة اهتمامها باتباع الأساليب العلمية الضرورية لتقويم خدماتها ومهارات خريجيها من خلال الأطراف المجتمعية ذات العلاقة المباشرة.

- اتباع أكثر من طريقة لقياس رضا الأطراف المجتمعية، على أن تكون ملائمة من حيث توقيتاتها وسهولة التعامل معها وسرية البيانات التي يتم جمعها حتى يسهل على من يطبقها إجراء هذا التطبيق وأن يؤديه بكل صدق وشفافية.

- حرص المؤسسة على الاستفادة من نتائج تحليل مقاييس رضا المستفيدين النهائيين واتخاذ القرارات والتصرفات المناسبة التي تساعد على زيادة رضائها عن أداء المؤسسة ومستوى خريجيها. بالإضافة إلى الإعلان عن سبل الاستفادة هذه خاصة للمجموعات التي أدت تطبيق مقاييس الرضا؛ مما ينتج عنه الشعور بالمسؤولية تجاه المؤسسة التي سوف تأخذ آراءهم بعين الاعتبار.

- إعلان نتائج تحليل مقاييس رضا الأطراف المجتمعية بمصداقية وشفافية من قبل المؤسسة؛ الأمر الذي يثبت لرأس المال الاجتماعي أهمية عمليات القياس للارتقاء بمستوى أداء المؤسسة.

٢ - رأس المال الاجتماعي وتحقيق معيار المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة:

- المشاركة في وضع الخطة الموثقة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة: أفراد ومؤسسات وفقاً لاهتمامات كل فئة ومميزاتها.

- مشاركة المؤسسة التعليمية في تحديد أولويات المجتمع واحتياجاته.

- المشاركة المادية في برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- المشاركة الاستشارية في المجالس الرسمية للمؤسسة سواء كانوا ممثلين للمؤسسات المجتمعية أو كأفراد.

- تسهيل دور المؤسسة التعليمية في أداء خدماتها للمجتمع.

- الانصياع للرأي العلمي الذي تمثله المؤسسة التعليمية خاصة في التعامل مع بعض المشكلات المجتمعية والأزمات والكوارث متنوعة المصادر.

- المشاركة في توفير فرص العمل والتوظيف للخريجين.

- المشاركة في توفير فرص التدريب للطلاب في أماكن العمل.

- المشاركة الفنية والتكنولوجية والأكاديمية في إعداد البرامج التعليمية وتطويرها.

- تطبيق مقاييس الرضا عن مستوى أداء الخدمة ومستوى الخريجين بكل دقة واهتمام وصدق وأمانة، وبأسرع وقت ممكن.

- توفير المعلومات الضرورية للمؤسسة للارتقاء بأدائها من خلال شبكات الاتصال بينهم وبين المؤسسة.

المعيار الثامن – التقويم المؤسسي وإدارة نظم الجودة:

١-التقويم المؤسسي وإدارة نظم الجودة وتنمية رأس المال الاجتماعي:

– تنمية العلاقات الاجتماعية وبناء الثقة مع الأطراف المستفيدة من خلال عقد اللقاءات والاجتماعات الرسمية وغير الرسمية مع الأطراف المجتمعية؛ من أجل مشاركتهم في مناقشات نتائج تقييم أداء المؤسسة.

– عرض سبل الاستفادة من آراء المستفيدين النهائيين في عمليات التطوير التي من شأنها الارتقاء بمستوى المؤسسة؛ مما يشعرهم بالمسؤولية تجاهها، ومن ثم المشاركة الداعمة لتحقيقة الجودة.

٢ – رأس المال الاجتماعي وتحقيق معيار التقويم المؤسسي وإدارة نظم الجودة:

– توفير التجهيزات الضرورية والمشاركة المالية والمادية لوحدة ضمان الجودة لممارسة أنشطتها المخطط لها.

المحور الثاني

الفاعلية التعليمية

المعيار الأول – الطلاب والخريجون:

١-الطلاب والخريجون وتنمية رأس المال الاجتماعي:

يمثل الطلاب أحد عناصر رأس المال الاجتماعي الداخلي للمؤسسة، ومن ثم يجب أن توفر المؤسسة البرامج والوسائل المختلفة من أجل تنميته أولاً ثم الاستفادة منه في أثناء وجودهم بالمؤسسة أو بعد التخرج في أماكن عملهم المستقبلية من خلال:

– تكوين العلاقات مع الطلاب وأولياء الأمور من خلال الإعلان عن قواعد قبول الطلاب بوساطة تفعيل استخدام شبكات اتصال متنوعة، مثل الإنترنت ودليل

الطالـب وإدارة شـؤون الطـلاب والخـط الساخـن المعلن عنه؛ مما ينمـي معرفتهم بالمؤسسـة ومـن ثـم يجعل اختيارهـم لمؤسسـة دون أخرى على أساسـ المعرفة الصادقـة والواعية لقواعـد القبول بها. وهذه المعرفة والإعـلان عن القواعد أيضاً يمنـع حـدوث أي ممارسـات غيـر عادلـة سواء مـن المؤسسـة أو من رأسـ المال الاجتماعـي فـي قبول الطلاب؛ لأنـه بالإعلان عن الشروط تصبـح هذه الممارسات الخاطئة واضحة للجميع ومن ثم يمكن رصدها والتعامل معها.

- حرصـ المؤسسـة علـى تنظيـم برامج تنظيمية للطـلاب الجدد مثل اليـوم المفتوح فـي بدايـة العـام الدراسـي أو إصدار بعضـ الأدلـة والنشرات التي تتـاح للطلاب وأولياء أمورهم. وتهدف هذه البرامج إلى التعريف بالمؤسسة التعليمية في جميع مجالاتهـا وتعريف الطلاب بالقواعد التنظيمية بهـا وحقوقهم وواجباتهم ومجالات مشاركتهم كرأس مال اجتماعي داخل المؤسسة. وبذلك تصبح غاية هذه البرامج تنميـة وعي الطلاب بدورهم داخل المؤسسة والشعـور بالانتماء والولاء لها وأنهم جزءٌ مهم وفعال ومشارك فيها.

- عقـد اللقـاءات الدوريـة مع الطلاب وأولياء الأمور خاصة فـي بداية العام الدراسي للإعـلان عـن القواعـد التنظيميـة لتوزيع الطـلاب علـى التخصصـات المناسبة أو تحويلهم من تخصص إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى. هذه اللقاءات تنمي وعي الطـلاب باحترام القواعد ورصد أي حالة تلجـأ إلى الممارسات الخاطئة للحصول علـى ميـزة لا تستحقها. ومن شأن هذا الإعلان والوضوح الجلي للقواعد تنمية ثقة الطـلاب وأولياء الأمور في المؤسسـة واحترامها لهم، ومحاسبتها لمن يخطئ في تطبيق القواعد بها.

- توفيـر بيانـات صحيحـة عـن نسبـة التحويـلات مـن المؤسسـة وإليهـا مـع تقديم المبـررات الكافية في حالة زيادة معـدلات التحويل من المؤسسة. وبالتأكيد تقديم هـذه المبـررات ينمي ثقة رأس المال الاجتماعـي في المؤسسة من خلال تأكده من

أن هـذه المبـررات هي في إطار القيم والمبادئ والمعايير الموضوعية التي تهدف في النهاية إلى مصلحة الطلاب جميعاً.

- رعايـة الطـلاب الوافديـن مـن خلال إعـداد برامج وأنشطـة متنوعـة تستهدف حل مشكلاتهـم المختلفـة داخل المؤسسة وخارجهـا وإدماجهم وسط مجتمع الطلاب مـن المصرييـن حتـى يشعـروا بالاستقرار والأمان فـي الدراسة؛ الأمـر الذي من شأنـه أن ينمـي رأس المال الاجتماعي الوافد تجاه المؤسسة، ومن ثم زيادة رغبته فـي دعـم المؤسسة التي تسعى جاهدة إلى دعـم عناصره من خلال عمليات التعليم والتعلم والاستقرار الاجتماعي داخلها.

- توفيـر الإحصـاءات الدقيقـة والمعلـن عنها الخاصـة بالطلاب الوافديـن وما تمثل نسبتهـم إلـى إجمالـي الطـلاب بالمؤسسـة ومتوسـط معـدل الزيادة فـي أعدادهم مقارنـة بالأعـوام السابقـة؛ الأمـر الـذي يزيد مـن العلاقـات الاجتماعية مـع رأس المـال الاجتماعـي الوافد والمميزات التنافسية للمؤسسـة؛ مما يتسبب في انتشار المؤسسة دولياً.

- توفيـر برامـج موثقـة ومعلن عنها لدعم الطـلاب مادياً واجتماعيـاً ونفسياً وغيرها من خلال تنظيم برامج الرعاية الاجتماعية والصحية والإرشاد التربوي والإرشاد النفسـي. علـى أن تراعـى الممارسات المستخدمة في تقديم هـذا الدعم عدة أمور، منهـا احتـرام مشاعر الطـلاب وتجنب إحراجهم بيـن زملائهم وتوجيـه الدعم لمن يستحقه منهم في ضوء احتياجاتهم الفعلية الخاصة بهم.

- احتـرام حـق الطلاب المتعثرين فـي الدراسة وتوفير البرامـج التي تساعدهم على تخطي الصعوبات التي تواجههم.

- تنظيـم بعضـ البرامـج التي تهدف إلـى الاهتمام بالطـلاب المتفوقيـن والاستفادة مـن مميزاتهـم فـي مساعدة زملائهم المتعثريـن؛ مما يزيد من قـوة العلاقات بينهم وقبـول كل فئـة للأخرى؛ الأمر الذي يعود في النهاية بالمصلحة على الفئتين وعلى

المؤسسة التعليمية في الارتقاء بأدائها واحترامها وتقديرها لكل المستويات التعليمية بها ومساعدة الطلاب على حل مشكلاتهم.

- زيادة نسبة المستفيدين من برامج الدعم بمختلف أنواعه؛ مما يزيد من قدرة المؤسسة على تنمية رأس المال الاجتماعي.

- حرص المؤسسة على قياس فاعلية برامج الدعم المقدمة للطلاب سنوياً حتى يمكن التطوير والتعديل المستمران في ضوء تغير احتياجاتهم؛ الأمر الذي من شأنه أن يشعر الطلاب باهتمام المؤسسة بهم، ومن ثم تزداد ثقتهم فيها؛ مما ينتج عنه رغبة حقيقية في تحدي الصعاب ومشاركة المؤسسة في الارتقاء بمجالات الأداء بعد ذلك.

- الاهتمام بأنشطة التوعية وبرامج الإرشاد الأكاديمي للطلاب وفقاً لنظام المؤسسة المعتمد، مع مراعاة تعرف الطلاب وإعلامهم بالتفاصيل الضرورية التي تساعدهم على الاستفادة القصوى من هذه البرامج.

- حرص المؤسسة على بناء شبكات اتصال تضم أكبر عدد ممكن من الطلاب المشاركين من أجل تكوين العلاقات وتنميتها بينها وبين الطلاب وبين الطلاب بعضهم مع بعض من خلال توفير أنشطة طلابية جاذبة ومشجعة، ذات طبيعة علمية ورياضية واجتماعية، تساعد على تنمية مهاراتهم واستغلال طاقاتهم وقدراتهم استغلالاً أفضل في مجالات متنوعة، وتتيح لهم الفرص للتفوق والتميز في المجتمع. وفي ضوء هذه العلاقات يتم تبادل الأفكار والمعلومات والاقتراحات والعمل الجماعي والتطوعي داخل المؤسسة وخارجها.

- تشجيع اتحاد الطلاب من أجل تفعيل مساهماته في مجال الأنشطة الطلابية يبني الثقة بينه وبين الطلاب، وينعكس ذلك في نواتج الأنشطة التي يقوم بها والتي تحقق تنمية رأس المال الاجتماعي الداخلي.

- تشجيع المتفوقين في الأنشطة الطلابية من خلال توفير برامج المكافآت المادية والمعنوية والعلمية لمن يستحق وفق معايير وقيم ومبادئ منصوص عليها ومعلنة؛ الأمر الذي يؤدي إلى استمرارية الطلاب في المشاركة والعطاء للمؤسسة ونقل هذا الإحساس إلى غيرهم من الطلاب، خاصة الجدد.
- تكوين شبكة اتصالات مع الطلاب للتواصل معهم من أجل تعرف وسائل متعددة للتوجه الوظيفي لديهم وقياسه حتى يمكن الاهتمام بهم وتأهيلهم بشكل مناسب لسوق العمل.
- توفير البرامج التعليمية والتدريبية والبحثية المتنوعة لإعداد الخريجين لسوق العمل، ومن شأن هذه البرامج تعريف الخريجين بسوق العمل والفرص المتاحة به وتعريف سوق العمل بهم وبأهم مميزاتهم التنافسية، وبذلك تسهم المؤسسة في تنمية رأس المال الاجتماعي لها داخل المؤسسة وخارجها.
- استمرار التواصل بين المؤسسة والخريجين من خلال تنظيم برامج وأساليب متنوعة عن طريق شبكات تواصل متشعبة، تهدف إلى متابعتهم بعد التخرج وتعرفها أتم التحاقهم بفرص عمل أم لا، والأسباب التي أدت إلى التحاقهم بوظائف معينة، وبالعكس الأسباب التي أدت إلى عدم قدرتهم على ذلك. ويجب أن تستفيد المؤسسة من نتائج هذا التواصل وهذه العلاقات من أجل تطوير برامجها لمقابلة احتياجات سوق العمل.
- مشاركة رابطة الخريجين في أنشطتها لتعزيز العلاقات الاجتماعية وترسيخها وتنمية الثقة بين المجتمع ومخرجات المؤسسة.

٢ - رأس المال الاجتماعي وتحقيق معيار الطلاب والخريجين:

يعتبر الطلاب والخريجون محور العملية التعليمية، وهم أيضاً أحد مصادر رأس المال الاجتماعي الداخلي للمؤسسة، ويمكن أن يسهموا أنفسهم في تنمية ذواتهم بالتعاون مع المؤسسة من خلال:

- الالتزام بالقواعد التنظيمية التي تضعها وتنظمها وتعلنها المؤسسة في مجالات

القبـول والتحويـل والتوزيـع الداخلـى للتخصصـات وفقـاً للمعاييـر الموضوعية والقيم والأخلاقيات التي تتبناها المؤسسة.

- تواصل الطلاب الوافدين مع المؤسسة ومع ذويهم وتسهيلهم لدور المؤسسة في مساعدتهم على التكيف الدراسي والاجتماعي.

- التـزام الطـلاب بقواعـد وشـروط الحصول علـى أي صورة مـن صور الدعم الذي تقدمـه المؤسسـة، حتى تستطيع المؤسسة أن توجهه لمـن يستحق في ضوء القيم والمعايير والمبادئ المنصوص عليها في لائحة المؤسسة.

- مساعدة المؤسسة في الأنشطة الإحصائية وجمع المعلومات التي تهدف إلى تحديد احتياجات الطلاب من صور الدعم، حتى يمكن توفير برامج مستندة إلى الظروف والاحتياجات الفعلية الخاصة بهم.

- مشاركـة المؤسسـة من خـلال العلاقات الاجتماعية في توضيـح البرامج الخاصة وتنفيذها بمساعدة الطلاب المتعثرين والوافدين.

- المشاركـة الحقيقيـة فـي أنشطـة تشجيـع ذويهـم مـن المتفوقيـن دراسيـاً ودعمهـم وتحفيزهم؛ مما يهيئ مناخاً صحياً داخل المؤسسة، يخلو من الحقد والكراهية خاصة عندمـا يشعرون بالثقة فـي المؤسسة وعدالة اختيار الطـلاب المتفوقين واستحقاقهم لهذا الدعم.

- مشاركـة الطلاب القدامـى المؤسسة في تنفيذ برامج التوعية والإرشاد الأكاديمي للطلاب الجدد.

- مشاركـة الطـلاب القدامـى وذوي الاستعـدادات المؤسسـة فـي برامـج التوعيـة بالأنشطة الطلابية بمختلف أنواعها.

- المشاركة في برامج تقديم المكافآت للمتفوقين في الأنشطة الطلابية، خاصة عندما

يشعرون في آليات الثقة التي تم الاختيار في ضوئها.

- عرض الخريجين لتوجههم الوظيفي على المؤسسة من خلال شبكات الاتصال؛ مما يسهل مهمة المؤسسة في إقامة العلاقات من أجل توفير فرص العمل.

- حرص الخريجين على المتابعة مع المؤسسة بعد التخرج والتواصل والمشاركة في قاعدة بيانات الخريجين لديها.

- المشاركة الفعالة في رابطة الخريجين لتعزيز دور المؤسسة والاستفادة من علاقاتها مع عناصر رأس المال الاجتماعي الخارجي.

المعيار الثاني - المعايير الأكاديمية:

١ - المعايير الأكاديمية وتنمية رأس المال الاجتماعي:

- التعريف والتوعية - من خلال وسائل متعددة - بالمعايير الأكاديمية للمؤسسة من أجل اكتساب دعم المجتمع الخارجي أفراداً ومؤسسات للإجراءات المؤسسية في تحقيق هذه المعايير. ومن شأن برامج التوعية أن توضح للمجتمع الخارجي المجالات التي يمكن أن يشارك فيها وأهمية المشاركة خاصة من المؤسسات الإنتاجية والخدمية ذات العلاقة المباشرة بمخرجات المؤسسة. ومن المهم مشاركتها في مناقشة مدى ما تتفق هذه المعايير مع احتياجات سوق العمل والخدمات من ناحية وأهداف المؤسسة من ناحية أخرى.

٢ - رأس المال الاجتماعي وتحقيق المعايير الأكاديمية:

- يمكن أن يساهم رأس المال الاجتماعي في توفير متطلبات تحقيق هذه المعايير الأكاديمية المتبناة من قبل المؤسسة مثل مصادر التعلم وتعديل المقررات وتوفير الأجهزة والتكنولوجيا الحديثة، وغيرها.

المعيار الثالث - البرامج التعليمية:

١ - البرامج التعليمية وتنمية رأس المال الاجتماعي:

- دعوة الأطراف المجتمعية المعنية لحضور المؤتمرات العلمية والندوات من أجل تعرف طبيعة وخصائص البرامج التعليمية التي تقدمها المؤسسة ورؤيتها لأهميتها وضروتها لسوق العمل والإنتاج. فالتعريف بهذه البرامج والتوعية بها هو الخطوة الأولى التي تشعر الأفراد والمؤسسات بالمسؤولية المشتركة مع المؤسسة التعليمية في تطوير البرامج التعليمية الموجودة أو استحداث برامج ومقررات جديدة، وتنمية الشعور بأن الأمر في النهاية يعود بالمنفعة عليهم أولاً كأصحاب مصلحة في الارتقاء بالمؤسسة التعليمية من خلال تحقق هذا المعيار.

- زيادة مستوى ثقة أفراد المجتمع في البرامج التعليمية المقدمة؛ فحينما تتم المشاركة الحقيقية من خلال مناقشة البرامج وعلاقتها بخطط التنمية وتوضيح كيفية تصميمها بما يميزها بالمرونة لمواجهة التغيرات والتقلبات في سوق العمل، يلاحظ رأس المال الاجتماعي كيف أنها صممت بطريقة علمية، ويشعر أيضاً باهتمام المؤسسة لتحقيق احتياجاته أفراداً ومؤسسات؛ الأمر الذي يتبعه مشاركة حقيقيه منه في تدعيم هذه العملية.

- تنمية العلاقات الاجتماعية بين المجموعات المختلفة خلال المناقشات والعمل الجماعي معاً في عمليات مناقشة، البرامج التعليمية والمقررات الدراسية وتطويرها وهو ما يتيح فرص تبادل المعلومات والتعاون؛ مما ينتج عنه تعريف كل مجموعة بالأخرى من حيث احتياجات سوق العمل والمؤسسات الإنتاجية والخدمية ورجال الأعمال؛ الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تصميم برامج حيوية تقابل احتياجات رأس المال الاجتماعي.

- دعوة المتخصصين في مجالات التخصص المختلفة وفي مجال طرق التدريس وإطلاعهم على خطط المؤسسة في كيفية تدريسها للطلاب والاستماع الجيد إلى

تعليقاتهم والاستفادة منها. وأهم خطوة هي إطلاعهم على نتائج الاستفادة من هذه المناقشات؛ الأمر الذي يشعرهم بالثقة في المؤسسة وجديتها وأهميتهم كرأس مال اجتماعي متخصص لدى المؤسسة؛ مما ينتج عنه دعم ومساندة تطوعية من خلالهم لتحقيق هذا المعيار.

٢ - رأس المال الاجتماعي والاستفادة في تحقيق معيار البرامج التعليمية:

- مشاركة المؤسسات - وخاصة الإنتاجية والخدمية ورجال الأعمال - المؤسسة التعليمية في تحديد احتياجات سوق العمل باعتبارها ذات علاقة مباشرة وأساسية بالسوق، ومن ثم تستفيد المؤسسة التعليمية من هذه المشاركة في أن تحقق التلاؤم بين برامجها التعليمية واحتياجات سوق العمل، هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى تستفيد المؤسسة الإنتاجية من هذا التعاون في وجود خريجين ذوي مؤهلات ومهارات يلبون احتياجات سوق العمل. هذا التعاون بين المؤسسات يؤدي إلى ضعف ظهور مشكلتين أساسيتين؛ الأولى وجود فائض في تخصصات معينة لا يحتاجها سوق العمل، والأخرى وجود عجز في تخصصات أخرى سوق العمل في أمس الحاجة إليها.

- العلاقات المستمرة واللقاءات الدورية من خلال المؤتمرات والندوات والاجتماعات بين المؤسسات الإنتاجية والخدمية ورجال الأعمال تتيح الفرصة للمؤسسة التعليمية في تصميم برامجها بالطريقة التي تجعلها تتميز بالمرونة التي تستوعب بها التغير في احتياجات سوق العمل وخطط التنمية. فمن خلال اللقاءات الدورية يمكن تحديث المعلومات والبيانات لدى المؤسسة التعليمية عن سوق العمل والإنتاج؛ مما يجعلها على علم بتطور احتياجات السوق وتغيرها وتغير خطط التنمية في أثناء حدوث التغيير ذاته. وبهذه المعرفة المتزامنة إلى حد ما مع زمن حدوث التغيير يمكن للمؤسسة التعليمية إحداث التعديلات الضرورية في البرامج

التعليمية وفقاً لمبررات علمية وبما يتفق ورسالة المؤسسة.

- مشاركة الأطراف المعنية وذات العلاقة مثل الأكاديميين ورجال الأعمال وممثلي المؤسسات الإنتاجية والخدمية المؤسسات التعليمية في توصيف البرامج التعليمية والمقررات الدراسية ومراجعتها من حين إلى آخر. ويمكن أن تتم هذه المساهمات من خلال المشاركة في مجالس المؤسسات والمؤتمرات والندوات العلمية أو بالمشاركة الإلكترونية عبر الموقع الخاص بالمؤسسة.

- تقديم بعض المعلومات والبيانات عن مستوى الخريجين بعد التحاقهم بالعمل حتى تستطيع المؤسسة التعليمية مطابقة مخرجات التعليم المستهدفة مع أهداف البرامج التعليمية واحتياجات السوق وخطط التنمية.

- تقديم المعلومات الضرورية الخاصة بالمهارات الذهنية والعامة، مثل حل المشكلات والتفكير الناقد والابتكاري والعمل في فريق ومهارات الحاسب والإدارة وغيرها حتى يمكن للمؤسسة تقييم مخرجاتها في هذه الجوانب من خلال أماكن العمل الحقيقية.

- مشاركة رأس المال الاجتماعي المتخصص في تقديم المعرفة المتخصصة بأفضل وأنسب طرق التدريس لتخصصات معينة؛ حتى يمكن توصيل المعلومة بأنجح الطرق للطلاب في إطار بهجة التعلم.

المعيار الرابع - التعليم والتعلم والتسهيلات الداعمة:

١ - التعليم والتعلم والتسهيلات الداعمة وتنمية رأس المال الاجتماعي:

- التعريف والتوعية باستراتيجيات التعليم والتعلم للأطراف المجتمعية؛ فالتعريف والتوعية عمليتان أساسيتان في تنمية الشعور لدى أفراد المجتمع ومؤسساته بالمسؤولية تجاه المؤسسة، وأهمية دورهم ومجالات المشاركة وكيفية الأداء وتنمية الشعور بأن الأمر في النهاية يعود بالمنفعة عليهم أولاً كأصحاب مصلحة في الأرقاء بالمؤسسة من تحقيق وضمان الجودة.

- تكويـن شبكات اتصال مـن أجل مشاركة الأطراف المجتمعيـة أفراداً ومؤسسات فـي إعداد استراتيجيـات التعليم والتعلـم ومناقشتها وتطورهـا؛ الأمر الذي يثبت للمؤسسـة مـدى تناسبهـا مع البرامـج التعليمية والمقـررات الدراسيـة وتحقيقها لأهدافها.

- عرضـ نتائـج الاستفادة من مناقشـة استراتيجيات التعليم والتعلـم على الأطراف المجتمعيـة لبنـاء الثقة بينهم وبين المؤسسة والاهتمام باتباع الأساليب العلمية في إجراءتها المؤسسية.

- تعريـف رأسـ المـال الاجتماعـي الداخلي والخارجـي وتوعيته بأنمـاط التعلم غير التقليديـة، القـادرة على تحقيق مخرجات التعلم المستهدفـة مثل التعلم الإلكتروني والتعلم الذاتي والتعلم التفاعلي وغيرها. وتهدف اللقاءات والوسائل المتعددة إلى اكتسـاب دعم الطـلاب وأعضاء هيئة التدريسـ وأولياء الأمـور ومؤسسات العمل لهـذه الأنـواع الحديثة، ومن ثم تقليل فرص المقاومـة والمعارضة في استخدامها داخل المؤسسة وخارجها.

- مناقشة مدى ملاءمة أنماط التعلم الحديثة المستخدمة لمخرجات التعلم مع أعضاء هيئة التدريس وممثلي المؤسسات الإنتاجية.

- التعريف ببعض البرامج التعليمية التي تتسم بانخفاض في أعداد الطلاب وتحفيز الطـلاب وأوليـاء أمورهـم للالتحـاق بها، مـن خلال عرضـ فرص العمـل المتاحة للطلاب في هذه التخصصات.

- التعريـف بالبرامـج التي تتسم بارتفاع عالٍ فـي أعداد الطلاب وعدم احتياج سوق العمـل لهذا العـدد، وإقناع الطلاب بالتحويل والالتحاق بتخصصات، فرص عملها نادرة في سوق العمل.

- التعرف والتوعية بعواقب تفشي الدروس الخصوصة بين الطلاب؛ مما يبني الثقة

بين أولياء الأمور والمؤسسة وبين المؤسسة ومؤسسات العمل في تأكيدها تفعيل برامج الدعم الأكاديمي والمتابعة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

- الإعلان عن أساليب تقويم الطلاب لبناء الثقة مع الطلاب وأولياء الأمور ومؤسسات العمل في عدالة الأساليب المستخدمة من قبل المؤسسة واستنادها إلى معايير موضوعية ومبادئ وقيم أخلاقية.

- الإعلان عن نظام واضح وعادل للتعامل مع تظلمات الطلاب من نتائج الامتحانات ومراقبة تنفيذه؛ مما يشعر الطلاب بالثقة في أن المؤسسة مستعدة لقبول التظلمات وإعطاء الطالب حقه وفقاً للوائح والقوانين المنصوص عليها من دون تحيز لأعضاء التدريس.

- تشجيع الطلاب من خلال اللقاءات الدورية معهم في المشاركة الفعالة والدقيقة في استقصاءات ومقاييس رضاهم عن خدمات التعليم والتعلم والتسهيلات الداعمة. وتوضيح أهمية هذه العملية التقويمية لهم أولاً كطلاب وللمؤسسة من أجل التطوير والتغيير.

- عرض نتائج تحليل رضا الطلاب بوسائل متعددة عليهم؛ مما يشعرهم بالثقة في المؤسسة وفي اتباعها لمعايير موضوعية لتطوير أدائها.

- عرض سبل الاستفادة من نتائج تحليل مقاييس رضا الطلاب؛ مما يشعرهم بالمسؤولية تجاه هذه العملية واهتمامهم بالمشاركة الدقيقة في المستقبل.

٢ - رأس المال الاجتماعي وتحقيق التعليم والتعلم والتسهيلات الداعمة:

- مشاركة المؤسسة في إيجاد الحلول المبتكرة لمشكلات التعليم.

- تسهيل مهمة المؤسسة في عملية التغلب على مشكلة الدروس الخصوصية من خلال المشاركة في تفعيل برامج الدعم الأكاديمي وتشجيع أولياء الأمور أولادهم على التعلم الذاتي.

- إقناع أولياء الأمور وممثلي المؤسسات الطلاب - من خلال المناقشات واللقاءات- بالالتحاق بالتخصصات التي يتطلبها سوق العمل والعدول عن الالتحاق بتخصصات ذات فائض في أعداد خريجيها بما لا يتناسب واحتياجات السوق.

- مشاركة المؤسسة في السعي إلى تنمية مواردها الذاتية إما من خلال الدعم الأكاديمي في اقتراح الحلول ووضع الخطط للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وإما من خلال تقديم الدعم المالي والمادي في مجالات عدة.

- مشاركة المؤسسة في إعداد البرامج التدريبية للطلاب من خلال مساهمة المؤسسات الإنتاجية والخدمية في تحديد احتياجات الطلاب التدريبية التي يتطلبها التخصص.

- مشاركة المؤسسة في تنفيذ برامج التدريب الميداني للطلاب في أماكن العمل من خلال مؤسسات العمل والإنتاج والمؤسسات الخدمية.

- المشاركة المادية والمالية في توفير الإمكانات الضرورية في التعليم والتعلم مثل إهداء الكتب للمكتبة، وتزويدها بقاعدة بيانات وإمدادها بتكنولوجيا الاتصالات.

- المشاركة في عمليات بناء قاعات الدراسة والمعامل وإعدادهما بالتجهيزات.

المعيار الخامس - أعضاء هيئة التدريس:

١ - أعضاء هيئة التدريس وتنمية رأس المال الاجتماعي:

يمثل أعضاء هيئة التدريس رأس مال اجتماعياً داخلياً من ناحية، ويمثلون أيضاً مصدراً لتنمية رأس المال الاجتماعي الخارجي والاستفادة منه من ناحية أخرى. ويمكن تنمية رأس المال الاجتماعي الداخلي من خلال:

- تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس/ الهيئة المعاونة فيما يتعلق بتكوين شبكات اتصال قوية من أجل علاقات تتسم بالثقة والشفافية مع الأطراف المجتمعية

ذات الصلة بالمؤسسة، من خلال خطة تدريب تحدد فيها المؤسسة الاحتياجات التدريبية للفئات المستهدفة وعدد البرامج التدريبية ونوعيتها وآليات تنفيذها.

- الاستناد إلى معايير علمية وموضوعية لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في مختلف مجالات الأداء، مما يرسخ قيم الوضوح والثقة والشفافية التي من شأنها تنمية أعلى أرصدة ممكنة من رأس المال الاجتماعي، ويقلل من تفشي ظواهر سلبية مثل الغيرة والحقد والمحسوبية التي تعتبر من العناصر الكفيلة بهدم أي أرصدة من رأس المال الاجتماعي، إن وجدت.

- تشجيع وتدريب أعضاء هيئة التدريس/ الهيئة المعاونة على المشاركة في أنشطة الريادة العلمية التي توطد علاقتهم مع الطلاب وأولياء أمورهم والمؤسسات الإنتاجية.

- تحفيز أعضاء هيئة التدريس على المساهمة في أنشطة خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وحثهم على المساهمة في الخطة البحثية للقسم وللمؤسسة ككل، على أن تكون هذه المساهمة مبنية في ضوء علاقات اجتماعية تربط بينهم وبين الجهات البحثية والمؤسسات المجتمعية ذات الصلة، وتهدف إلى إقامة اتفاقيات وشراكات بين المؤسسة والمجتمع الخارجي.

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في الأنشطة المجتمعية والبحثية القومية والعالمية من خلال عقد الدورات التدريبية وتوفير البيانات والمعلومات عن كيفة إجراء الاتصالات مع الأطراف المختلفة للمساهمة في هذه الأنشطة.

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في أنشطة ضمان الجودة والاعتماد داخل المؤسسة، خاصة أن تحقيق الجودة وضمانهايعتمد بالضرورة على مشاركتهم في تحقيق المعايير المتبناة.

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المساهمة في جهود تنمية الموارد الذاتية للمؤسسة من خلال تدريبهم على تكوين العلاقات مع المجتمع الخارجي وتيسير

الآليات لتنفيذ ذلك.

- الحرص على وجود علاقات تواصل بينهم في إطار من التعاون والعمل الجماعي والفريقي من أجل تنمية العلاقات الاجتماعية مع الأطراف الخارجية.

- حرص المؤسسة على قياس رضا الأعضاء الوظيفي ومعاونيهم يسهم في تعرف أسباب الرضا وأسباب عدم الرضا، وقد تم اتخاذ القرارات والتصرفات المناسبة لتحسين المحافظة على رضائهم أو المحافظة عليه.

- عرض سبل الاستفادة من نتائج تقييم الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم؛ مما يبني الثقة بينهم وبين القيادات في المؤسسة وزيادة شعورهم بالتقدير لمكاناتهم العلمية.

٢ - رأس المال الاجتماعي وتحقيق معيار أعضاء هيئة التدريس:

المساهمة من خلال العمل الفردي والجماعي في تكوين العلاقات الاجتماعية الإيجابية بين المؤسسة والأطراف المعنية ذات الصلة بها، والتي من شأنها أن تسهم مع المؤسسة فيما يلي:

- تنمية الموارد الذاتية المادية والمالية.

- عقد الاتفاقيات والشراكات مع المؤسسة.

- تمويل الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

- تمويل بعض الأنشطة البحثية.

المعيار السادس - البحث العلمي والأنشطة العلمية:

١ - البحث العلمي والأنشطة العلمية وتنمية رأس المال الاجتماعي:

- تعريف المجتمع وتوعيته أفراداً ومؤسسات بدور المؤسسة البحثي وأهمية

المشاركة في الأنشطة العلمية الأخرى محلياً وعالمياً، من خلال المشاركة الحقيقية في إعداد الخطط البحثية للمؤسسة وتوضيح مدى ارتباطها بسوق العمل والإنتاج واحتياجات الأفراد المختلفة.

- دعوة الأطراف المجتمعية المختلفة إلى حضور الندوات والمؤتمرات العلمية لتعرف طبيعة المهام البحثية التي تضطلع بها المؤسسة والاستفادة من آرائهم حتى يتم الترابط بين احتياجاتهم والمهام البحثية والتعليمية داخل المؤسسة.

- عقد دورات تدريبية للأفراد وممثلي الجمعيات والمنظمات لتدريبهم وتشجيع الشباب منهم على البحث العلمي والدراسات العلمية على وجه الخصوص.

- نشر النتائج والإنجازات البحثية من خلال مسائل متعددة لتعريف المجتمع خارج المؤسسة بدورها البحثي.

- دعوة أولياء الأمورلحضور مناسبات لتكريم أبنائهم من الطلاب المتميزين في البحث العلمي؛ الأمر الذي يشجع الآباء والطلاب على الاستمرار في البحث العلمي وتحمل مشاقه.

- عرض وتوضيح مردود المخصصات المالية المنفقة على البحث العلمي بالمؤسسة؛ الأمر الذي من شأنه زيادة الثقة بالبحث العلمي داخل المؤسسة، وارتباطه باحتياجات سوق العمل والإنتاج والمشكلات المجتمعية، ودوره في مواجهة الكوارث والأزمات. وبزيادة مستوى الثقة في مخرجات البحث العلمي تزداد الرغبة المجتمعية في الدعم والمساندة بجميع الأشكال.

- دعوة رأس المال الاجتماعي الداخلي بالمؤسسة المتمثل في جميع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة - كل بحسب تخصصه وقدراته - إلى المشاركة العادلة والموضوعية في المهام البحثية للمؤسسة وتشجيعهم من دون تمييز أو تحيز؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعاون الجميع وتبادل المعلومات والخبرات دون

الاستئثار بها.

- عرض نتائج البحوث العلمية التطبيقية على الجهات المجتمعية ذات الصلة والعلاقة للاستفاة منها؛ الأمر الذي من شأنه أن يزيد ثقتهم في أهمية وضرورة البحث العلمي بالمؤسسة، ومن ثم زيادة الرغبة المجتمعية في دعم هذه المشاريع وتمويلها.

- الاستماع الجيد من خلال الندوات والمؤتمرات لاحتياجات الأفراد والمؤسسات ومناقشتها وإدماجها بالخطة البحثية للمؤسسة؛ مما يشعر المجتمع أفراداً ومؤسسات بالثقة في أداء البحث العلمي وأهدافه.

- دعوة الأطراف المجتمعية إلى المشاركة في دعم قواعد البيانات العلمية في المؤسسة بالبيانات والإحصاءات والمهام والأنشطة المختلفة التي تقوم بها كل من المؤسسة والأفراد وفقاً لاهتماماتهم البحثية والأكاديمية.

- دعوة رأس المال الاجتماعي الداخلي والخارجي إلى حضور ندوات خاصة تنظمها لجنة موثقة لنشر الوعي وتفعيل أخلاقيات البحث العلمي بهدف تأكيد ضرورة الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي وتوقع المحاسبة والمساءلة عند مخالفتها.

- تكريم رأس المال الداخلي والخارجي المتمثل في الأعضاء والأفراد والمؤسسات الحاصلين على جوائز الدولة والجوائز العلمية وبراءات الاختراعات وغيرها؛ الأمر الذي يشجعهم على الاستمرار في هذا العمل وتعريف الجمهور العريض من المجتمع بهم وبإنجازاتهم مما يرفع من قيمة البحث العلمي بشكل عام في المجتمع ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرغبة المجتمعية في دعمهم بمختلف الصور الممكنة.

- تنمية العلاقات الاجتماعية بين المجموعات المختلفة خلال المناقشات والعمل الجماعي معاً في عمليات مناقشة الخطط البحثية يتيح فرص تبادل المعلومات والتعاون؛ مما ينتج عنه تعريف كل مجموعة بالأخرى من حيث احتياجاتها البحثية؛ الأمر الذي

يؤدي في النهاية إلى تصميم خطط بحثية تقابل احتياجات رأس المال الاجتماعي.

٢ - رأس المال الاجتماعي وتحقيق معيار البحث العلمي والأنشطة العلمية:

- مشاركة المؤسسات خاصة الإنتاجية والخدمية والأفراد في إصدار دوريات علمية محكمة محلياً ودولياً بالتعاون مع المؤسسة، تتحمل فيها المؤسسة التعليمية الإشراف العلمي وتتحمل المؤسسة الإنتاجية المهام الأخرى من تمويل وطباعة.

- الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة التعليمية في تحكيم الدوريات والأبحاث لدى الجهات البحثية المختلفة داخل المجتمع.

- الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة في تمثيل المؤسسات المجتمعية مثل المؤسسات التعليمية الأخرى، خاصة المدارس والمؤسسات الإعلامية والمدنية والمنظمات والجمعيات القومية والدولية؛ مما يثري هذه المدارس والمنظمات والجمعيات علمياً ويؤدي إلى تبادل المعلومات بين الجهات العلمية والتعليمية وبين تلك المؤسسات المتنوعة الأهداف والأنشطة، والتبادل الذي من شأنه أن يحدث التكامل في العمل حتى لا يحدث أي نوع من التضارب في الأهداف أو المصالح..

- مشاركة المؤسسة التعليمية مادياً وعلمياً في عقد عدد من المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والدولية.

- عقد عدة اتفاقيات ثقافية بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات التعليم العالي البحثية الأخرى داخل المجتمع؛ الأمر الذي يتيح فرص تبادل المعلومات والخبرات البحثية بينهم والتعاون الذي ينتج عنه توزيع المسؤوليات والمهام البحثية.

- تمويل بعض المشروعات البحثية من قبل الأفراد والمؤسسات خاصة الإنتاجية

لأغراض البحث العلمي؛ الأمر الذي يتيح للمؤسسة فرصة عقد اتفاقيات ثقافية دولية وزيادة إرسال البعثات والمساهمة الملموسة في الأنشطة العلمية الدولية.

- مساعدة المؤسسة مادياً وفنياً في إعداد وتنفيذ الخطط التسويقية لخدماتها الجامعية البحثية والدراسات العليا.

- تسهيل السبل للحصول على البيانات والمعلومات من مصادرها الأساسية التي تعتبر إحدى ضرورات البحث العلمي.

- إمداد المؤسسة التعليمية بالمواد الخام والنباتات والحيوانات والعينات التي تحتاجها في عمليات التعليم والتعلم والبحث العلمي.

- تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في المؤسسات المجتمعية المختلفة - بحسب التخصص وطبيعة المهام والأنشطة والخدمات - على مهارات البحث العلمي.

- تشجيع الباحثين وتحفيزهم ورعايتهم ودعمهم من خلال وسائل متعددة كالجوائز المادية والتقديرية والحصول على بعض الامتيازات، خاصة من قبل المؤسسات التي تستفيد بشكل مباشر من نتائج أبحاثهم التطبيقية.

- عقد الندوات لمساندة المؤسسة التعليمية في تشجيع البحوث العلمية بمختلف التخصصات العلمية.

- إتاحة الفرصة لتطبيق بعض البحوث العلمية التطبيقية داخل المؤسسات وفقاً لطبيعة الأنشطة داخلها.

- إتاحة الفرصة أمام الطلاب للمشاركة في الأبحاث العلمية في المؤسسات البحثية الخاصة.

- تمويل المشاريع العلمية للطلاب نظير الاستفادة من نتائج هذه الأبحاث.

- تبادل المعلومات والنتائج البحثية مع المؤسسة التعليمية؛ الأمر الذي يؤدي إلى إثراء البحث العلمي وتكامله وتطوره.

- تسهيل إجراءات نشر الأبحاث محلياً ودولياً للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

- المشاركة في بناء قواعد البيانات الخاصة بالمؤسسة التعليمية.

- تعريف المؤسسة باحتياجات المؤسسات الإنتاجية البحثية؛ الأمر الذي يربط بين احتياجات سوق العمل والخطة البحثية للمؤسسة، وهو من شأنه أن يحدث التكامل ويزيد من مصادر تمويل المؤسسة من ناحية، ومن ناحية أخرى يزيد استفادة المؤسسات الإنتاجية من نتائج الأبحاث المطبقة بالمؤسسة التعليمية.

المعيار السابع - الدراسات العليا:

١-الدراسات العليا وتنمية رأس المال الاجتماعي:

- حرص المؤسسة على التعريف والتوعية ببرامج الدراسات العليا التي تقدمها من خلال وسائل متعددة؛ الأمر الذي من شأنه زيادة إقبال الأفراد والمؤسسات على هذه البرامج التي تسهم في رفع كفاءة رأس المال الاجتماعي وقدرته على المشاركة المجتمعية.

- تنمية الثقة بين المؤسسة والمجتمع الخارجي من خلال توافر البيانات والمعلومات والإحصاءات بأعداد الدبلومات والدرجات العلمية التي منحتها المؤسسة عبر سلسلة زمنية ماضية ومصنفة وفقاً للدارسين من الداخل ومن الخارج. وتوافر هذه البيانات من شأنه أن يوضح للأطراف المجتمعية المميزات التنافسية للمؤسسة وتنمية الشعور بالانتماء لها والمسؤولية تجاه المشاركة في مجالات أدائها المختلفة.

- تنمية العلاقات مع الأطراف المعنية المختلفة من خلال شبكات اتصال ولقاءات تهدف إلى مناقشة علمية مع المؤسسة من أجل مراعاة توافق برامج الماجستير

والدكتوراه مع احتياجات المجتمع أفراد ومؤسسات.

- نشر المعايير القياسية الأكاديمية لبرامج الدراسات العليا؛ مما ينمي معرفة القطاعات المستهدفة بها.

- مراعاة خصائص مصادر رأس المال الاجتماعي الفردية والجماعية من خلال المراجعة الدورية والتحديث لإجراءات التسجيل والإشراف بغرض تطويرها بما يتوافق مع رأس المال الاجتماعي؛ مما يزيد من أعداد الطلاب الراغبين في الاستمرار في الدراسات.

- اتباع المؤسسة لإجراءات التسجيل الإلكترونية؛ مما ييسر عملية التسجيل للطلاب غير المتفرغين للبحث العلمي والدراسة.

- اتباع معايير موضوعية لتوزيع الإشراف العلمي على الرسائل والإعلان عنها للطلاب وأعضاء هيئة التدريس يؤدي إلى بناء الثقة في إطار من المبادئ الأخلاقية والقيم التي تحكم العلاقات بين الطلاب المشرفين من الأساتذة.

- المشاركة في تنمية رأس المال الاجتماعي من خلال اتباع الإجراءات الموثقة الكافية لمتابعة وتقييم أداء الباحثين الذين يمثلون مصدراً أساسياً لرأس المال الاجتماعي المستقبلي بعدة وسائل مثل عقد السيمنارات والندوات والتقارير الدورية والإعلان عن نتائج هذه المتابعة.

- توفير الإمكانات والتسهيلات المادية اللازمة للعملية البحثية في برامج الدراسات العليا الذي من شأنه أن يرتقي بمستوى الباحثين ويؤهلهم لتكوين رأس مال اجتماعي إيجابي في المستقبل.

- تنمية العلاقات مع دول الطلاب الوافدين من خلال تفعيل شبكات الاتصال، وتسهيل إقامة الطلاب وإجراءات البحث العلمي من أجل بناء الثقة بين المؤسسة والدول الباعثة.

- تشجيع الطلاب ومساعدتهم على نشر الأبحاث العلمية المستخرجة من رسائلهم العلمية.

- تشجيع الطلاب - من خلال اللقاءات الدورية معهم - على المشاركة الفعالة والدقيقة في استقصاءات ومقاييس رضاهم عن خدمات التعليم والتعلم والتسهيلات الداعمة، وتوضيح أهمية هذه العملية التقويمية لهم - أولاً - كطلاب، وللمؤسسة - ثانياً - من أجل التطوير والتغيير.

- عرض نتائج تحليل رضا الطلاب بوسائل متعددة؛مما يشعرهم بالثقة في المؤسسة وفي اتباعها لمعايير موضوعية لتطوير أدائها.

- عرض سبل الاستفادة من نتائج تحليل مقاييس رضا الطلاب؛ مما يشعرهم بالمسؤولية تجاه هذه العملية واهتمامهم بالمشاركة الدقيقة في المستقبل.

- الإعلان عن نظام واضح وعادل للتعامل مع تظلمات الطلاب من نتائج الامتحانات ومراقبة تنفيذه؛ مما يشعر الطلاب بالثقة في أن المؤسسة مستعدة لقبول التظلمات وإعطاء الطالب حقه وفقاً للوائح والقوانين المنصوص عليها من دون تحيز لأعضاء التدريس.

٢-رأس المال الاجتماعي وتحقيق معيار الدراسات العليا:

- المشاركة في التعريف والتوعية ببرامج الدراسات العليا من خلال المؤسسات أو كأفراد.

- المشاركة في تكوين قواعد البيانات المتعلقة بالمؤسسة.

- عرض بعض الأفكار الخاصة باقتراح برامج جديدة تتوافق مع الاحتياجات كمؤسسات عمل وإنتاج أو كأفراد.

- المشاركة في تطوير البرامج الموجودة وتحديثها.

- المشاركة في الإعلان في نظام التسجيل والإشراف الأكاديمي.

- المشاركة المالية والمادية في توفير الإمكانات والتجهيزات اللازمة للعملية البحثية.

- توفير بعض المواد الخام وتكنولوجيا الاتصالات.

- المساهمة في نشر الأبحاث العلمية للطلاب المستخرجة من رسائلهم.

المعيار الثامن - التقويم المستمر للفاعلية التعليمية وتنمية رأس المال الاجتماعي:

١-التقويم المستمر للفاعلية التعليمية وتنمية رأس المال الاجتماعي:

- تصميم شبكات اتصال مع الأطراف المستفيدة من أجل تكوين علاقات إيجابية تهدف إلى المشاركة في مناقشة نتائج التقويم المستمر للفاعلية التعليمية؛ الأمر الذي يوضح لهم مدى اهتمام المؤسسة بآرائهم وأخذها في الاعتبار، وأن تحقيق الجودة بها هو عمل تطبيقي فعلي وليس مجرد كلام نظري على الورق.

- دعوة الأطراف المجتمعية إلى لقاءات محددة من أجل عرض نتائج التقويم، ومن شأن هذه المشاركة أن تبني الثقة بين المؤسسة والأطراف المستفيدة في إطار من الموضوعية والصدق الذي يشعر هذه الأطراف بضرورة المشاركة مع المؤسسة في تحقيق مؤشرات الجودة من أجل الارتقاء بمستواها.

- مناقشة الخطط التنفيذية وخطط المتابعة مع الأطراف المستفيدة من خلال الندوات والاجتماعات من أجل المشاركة في تطوير الفاعلية التعليمية وتعزيزها. من شأن هذه المشاركة أن تنمي معرفة الأطراف المجتمعية بنقاط القوة والضعف، ومن ثم المساهمة في اقتراح الإجراءات التصحيحية.

- حرص المؤسسة على استخدام مؤشرات موضوعية للتقويم وإعلانها ومناقشتها مع الأطراف المجتمعية يسهم في بناء الثقة في المؤسسة لاستنادها إلى أسس علمية ومعايير أخلاقية في تقويم ذاتها.

- حرص المؤسسة على مراجعة وتفعيل اللوائح والقوانين الحالية، المتعلقة بالمساءلة في مجالات الفعالية التعليمية، والإعلان عنها يزيد ثقة الأطراف المستفيدة في قدرتها على اتخاذ الإجراءات التصحيحية والتطوير المستند إلى المتابعة المستمرة.

- تقوية العلاقات الاجتماعية وبناء الثقة من خلال حرص المؤسسة على اتخاذ قرارات جديدة تتعلق بتفعيل نظم المساءلة والمحاسبة.

٢-رأس المال الاجتماعي وتحقيق معيار التقويم المستمر للفاعلية التعليمية:

- المشاركة في مناقشات نتائج التقويم مع القيادات الأكاديمية والإدارية.

- المشاركة في تعزيز الخطط التنفيذية وتنفيذها للتحسين والتطوير في ضوء نتائج تقويم الفاعلية التعليمية التي شاركوا في مناقشة نتائج تقويمها.

- تيسير مهام المؤسسة من خلال إطار قيمي ومبادئ وقيم موضوعية في تطبيق اللوائح والقوانين الحالية واستحداث لوائح جديدة فيما يتعلق بالمساءلة في مجالات الفعالية التعليمية.

خاتمـــة

عرضت الدراسة الحالية لما يلي بالتفصيل:

- مفهوم رأس المال الاجتماعي ومناقشته من زوايا عدة.
- انعكاسات رأس المال الاجتماعي في التعليم.
- تطور رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري وعلاقته برأس المال المادي والبشري.
- تقديم أربعة سيناريوهات متوقعة لمستقبل رأس المال الاجتماعي في مصر .

وأخيـراً يوضـح الجزء الخامس إسهامات رأس المـال الاجتماعي في تحقيق ضمان جـودة التعليـم والاعتماد من خلال مساعدة المؤسسـات التعليمية في تحقيق معايير الهيئـة القوميـة لضمان جودة التعليم والاعتماد. ومـن المهم في هذا الصدد الإشارة إلـى استنتاجيـن مهمين: الأول هـو أن إسهامات رأس المـال الاجتماعي تختلف في وزنها النسبى من معيار إلى آخر من ناحية، ومن ناحية أخرى تختلف المعايير فيما بينها في تنمية رأس المال الاجتماعي أيضاً. فعلى سبيل المثال معيار البحث العلمي والأنشطـة العلميـة يشـارك بمقـدار أكبر مـن معيار الجهـاز الإداري فـي تنمية رأس المـال الاجتماعـي. أما الاستنتاج الثاني فهـو أن القارئ قد يشعر ببعض التكرار في نوعية الأنشطة التي تستخدم في المؤسسة لتنمية رأس المال والاستفادة منه، ولكن الحقيقية أن هذا ليس بتكرار وإنما هو تأكيد أن المعايير تتكامل معاً في تنمية رأس المـال الاجتماعـي، ومن ثـم يمكن أن يستخدم نشاط واحـد لتنميته من خلال معايير عـدة. على سبيل المثال تنمية الثقة يحققها، معيـار التخطيط الاستراتيجي والبرامج التعليمية والمشاركة المجتمعية ومن ثم تأكيد ذلك مع كل معيار أمر ضروري، ويوفر فرصة واسعة للمؤسسة للاختيار عند التفكير في تنمية رأس المال الاجتماعي.

المراجـــع

أولاً - المراجع العربية:

١ - إبراهيم، سامية حسن، **الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥.

٢ - أبـو الإسعـاد، محمـد، **سياسـات التعليم في مصر تحت الاحتـلال البريطاني**، طيبة، القاهرة، ١٩٩٣ .

٣ - أبـو زاهـر، ناديـة، **رأس المـال الاجتماعي والجـدل حول علاقتـه بالمجتمع المدني**، الحوار المتمدن، العدد ٢٢٤١، ٢٠٠٨.
متاح أيضا على هذا الموقع
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=130386

٤ - أبو حطب، فؤاد، وصادق، آمال، **مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية**، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٩١.

٥ - أبـو عامـود، محمـد سعـد، **الإسـهام العلمـي والعملـي للرأسـمال الأمريكـي**، **الديمقراطية**، العدد ٣٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.

٦ -أبـو المجـد، صبـري، والرافعـي، أميـن، **رائـد صحافـة الرأي في مصـر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

٧ - أحمد، غريب سيد، وحلبي، علي عبد الرازق، وبيومي، محمد أحمد، **دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

٨- إسكنـدر، سهيـر، **الصـحافة والقضـايا الوطنيـة، ١٩٤٦- ١٩٥٤**، تاريـخ المصريين (٥٠)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢

٩ - إليـوت، ت، سـ، **ملاحظات نحـو تعريف الثقافة**، ترجمة شكـري محمد عياد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٠ - أمين، جلال:
- قصـة ديـون مصـر الخارجية، - مـاذا حدث للمصرييـن - دار مختار للنشر،

القاهرة، ١٩٨٧.

– ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن ١٩٤٥/١٩٩٥، كتاب الهلال، العدد، ٦٠٤، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠١.

١١ – أنور، أحمد، **الانفتاح وتغير القيم في مصر**، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣ .

١٢ – بدران شبل، **التربية والنظام السياسي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٥.

١٣ – البطريق، عبد الحميد، **عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر** (١٨٠٥- ١٨٨٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

١٤ – البنك الدولي:

– تقرير عن التنمية البشرية في العالم ٢٠٠٤ – تقرير عن التنمية البشرية في العالم ٢٠٠٦ جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء، ترجمة مركز الأهرام، مركز الأهرام بالاشتراك مع البنك الدولي، القاهرة، ٢٠٠٤.

– تقرير عن التنمية البشرية في العالم ٢٠٠٦، الإنصاف والتنمية، ترجمة مركز الأهرام، مركز الأهرام بالاشتراك مع البنك الدولي، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٥ – بيومي، مصطفى، **رواد الاستثمار**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٦ – الجمالي، محمد فاضل، **صفحات من تاريخنا المعاصر**، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٣.

١٧ – جون برينان، تارلا شاه، **إدارة الجودة في التعليم العالي، منظور دولي عن التقويم المؤسسي والتغيير**، ترجمة د. دلال بنت منزل النصير، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، السعودية، ٢٠٠٧.

١٨ – حجي، أحمد إسماعيل، **المعونة الأمريكية للتعليم في مصر، سلسلة قضايا**

تربوية، العدد (١٠)، عالم الكتب،القاهرة، ١٩٩٢.

١٩ – حسان، حسان محمد، **التعليم باللغة الأجنبية في المدارس المصرية العربية**، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٧٩.

٢٠ – الحصري، أحمد، بشر بلا ثمن « **مشكلات تطور الموارد البشرية في عصر الانفتاح**»، كتاب الأهالي، العدد(٤١) القاهرة، ١٩٩٢.

٢١ – الحضري، محمود، **رحلة في مراحل التعليم**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٢ – خضر، محسن:

– تربية القهر – مستقبل التعليم العربي – مستقبل العمل والتطور – تربية الحرية، أصوات في الفكر التربوي المعاصر، دار العالم العربي، القاهرة، ٢٠٠٩.

– مستقبل التعليم العربي بين الكارثة والأمل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٨.

مستقبل العمل التطوعي في المجتمع المدني من منظور تنموي، شؤون عربية، العدد (١١٧)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.

متاح أيضاً على هذا الموقع

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=130386

٢٣ – د. ل.، **ضمان الجودة في التعليم العالي (مفهومها – مبادئها – تجارب عالمية)**، ترجمة السيد عبد العزيز البهاوشي، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٤ – الرفاعي، عبد الرحمن، **تاريخ مصر القومي ١٩١٤-١٩٢١**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

٢٥ – رمضان، عبد العظيم محمد، **تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨**

إلى سنة ١٩٣٦، وزارة الثقافة، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٩٦٨.

٢٦ – زاهر، ضياء الدين:

- جامعاتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة (تحديات وخيارات)، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٠.

– مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم – أساليب – تطبيقات، مركز الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤.

٢٧ – زكي، وليد رشاد، **رأس المال الاجتماعي بين السياق الواقعي والافتراضي**، الديمقراطية، العدد ٣٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.

٢٨ – السروجي، طلعت مصطفى، **رأس المال الاجتماعي**، الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٩.

٢٩ – سرور، أحمد فتحي، **تطوير التعليم في مصر، سياسته واستراتيجيته وخطة التنفيذ (التعليم قبل الجامعي)**، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٨٩.

٣٠ – السعيد، رفعت، **الديمقراطية والتعددية دراسة في المسافة بيت النظرية والتطبيق**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

٣١ – سعيد، عبد المغني، **العمال وثورة ٢٣ يوليو**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

٣٢ – سلامة، حسن، **الجمعيات الأهلية ودور رأس المال الاجتماعي**، الديمقراطية، العدد ٣٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.

٣٣ – سليم، حسن مختار حسين، **إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، مكتبة بيروت، القاهرة.

٣٤ – السيد، أحمد لطفي، **قصة حياتي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣٥ – شعبان، عبد الحسين، **ثقافة المجتمع المدني والكفاءة الإعلامية**، مجلة العربي، العدد (٥٩١)، وزارة الإعلام، الكويت، ٢٠٠٨.

٣٦ – شكر، عبد الغفار، **الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

٣٧ – صبري، حسن، **تاريخ مصر منذ محمد علي وحتى العصر الحديث**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦.

٣٨ – صيام، شحاتة، **التصنيع والبناء الطبقي في مصر**، دار المعارف، القاهرة ١٩٩١.

٣٩ – عاشور، عزمي، **الدور التنموي للرأسمال الاجتماعي في التجربة التركية**، الديمقراطية، العدد ٣٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.

٤٠ – عامر، عبد السلام عبد الحليم، **الرأسمالية الصناعية في مصر من التمصير إلى التأميم**، تاريخ المصريين (٥٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.

٤١ – عبد الرحمن، عواطف، **مفهوم المجتمع المدني بين التنوير والتشهير**، مجلة العربي، العدد (٥٩١)، وزراة الإعلام، الكويت، ٢٠٠٨.

٤٢ – عبد الرحمن، هالة منصور، «**أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على قيم التطرف والاستهلاك والانحراف في المجتمع المصري، دراسة تحليلية للفترة من١٩٧٠-١٩٩١**» رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٥ .

٤٣ – عبد الفتاح، فاطمة بركات، **أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على تشكيل الشرائح الرأسمالية الجديدة في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢.

٤٤ – عبد الكريم، أحمد عزت، **تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق** (١٨٤٨- ١٨٨٢) **وعصر إسماعيل**، النصر، القاهرة، ١٩٤٥.

٤٥ – عبد الله، نبيه بيومي، **قضايا عربية في البرلمان المصري ١٩٢٤-١٩٥٨)**، تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦.

٤٦ – عبد المعطي، عبد الباسط، **الطبقة الوسطى في مصر من التقصير إلى التحرير**، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ٢٠٠٦.

٤٧ – عشماوي، سيد، **الجماعات الهامشية المنحرفة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤٨ – عقل، محمود عطا حسين، **القيم السلوكية لدى طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية في دول الخليج**، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ٢٠٠١.

٤٩ – علي، سعيد إسماعيل:

– ما الذي جرى للتعليم في مصر؟ – هموم التعليم المصري – التطور. عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩.

– هموم التعليم المصري، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٩ب.

– التطور الحضاري للتربية، الرشد، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.

– التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨.

– التعليم في ظل ثورة يوليو ١٩٥٢، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥أ.

– التعليم في مصر، كتاب الهلال، العدد ٥٣٩، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٥أ.

– التعليم والتنشئة السياسية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣ب.

– تاريخ الفكر التربوى في مصر الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩أ.

– تجديد العقل العربي، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥ب.

– تعليمنا بين الأمس والغد، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤.

- ثقافة المقهورين، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨أ.
- دفتر أحوال التعليم، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩ب.
- دور التعليم في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥ب.
- رؤية سياسية للتعليم، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩أ.
- غروب الضمير، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨.
- محنة التعليم في مصر، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٤.
- مماليك هذا الزمان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣أ.
- نظرات في الفكر التربوي، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٣.

٥٠ – عليمات، صالح ناصر، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية (التطبيق ومقترحات التطوير)**، الشروق، الأردن، ٢٠٠٨.

٥١ – عمار، حامد:

- الإصلاح المجتمعي: أمن مصر القومي – ثقافة الحرية إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦ أ.
- أمن مصر القومي يبدأ بالتعليم، ندوة الهلال، شهرمايو، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٦ أ.
- ثقافة الحرية و الديمقراطية، بين آمال الخطاب و آلام الواقع، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.
- في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.
- من قضايا الأزمة التربوية، وجهة نظر، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٢.
- من همومنا التربوية، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
- السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

- توجهات التفكير لعالم المستقبل، مجلة العربي، العدد (٥٩٢)، وزارة الإعلام، الكويت، ٢٠٠٨أ.
- في آفاق التربية العربية من رياض الأطفال إلى الجامعة، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.
- في اقتصاديات التعليم، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٨.
- مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.
- مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦ب.

نحو تجديد تربوي وثقافي، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.

٥٢ – عناني، مصطفى عبد الحميد حسن، **التحولات المجتمعية في مصر وانعكاساتها على التعليم العالي في الربع الأخير من القرن العشرين**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥٣ – عوض، عوض توفيق، علاقة مجانية تعليم المرحلة الأولى في مصر بالعدالة الاجتماعية بين التلاميذ «دراسة تاريخية من ١٩٣٢– ١٩٨١» رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢.

٥٤ – فان دالين، ديو بولدب (١٩٩٠): **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ترجمة: محمد نبيل نوفل وآخرين، ط٤، الأنجلو المصرية، القاهرة.

٥٥ – فايق، طلعت عبد الحميد، **دراسة تحليلية للفكر التربوي في مصر من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٤.

٥٦ – فرحان ، محمد نور، **مستقبل العمل التطوعى في المجتمع المدني من منظور تنموي**، شؤون عربية، العدد (١١٧)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥٧ – الفقي، حسن، **التاريخ الثقافي للتعليم في مصر**، دار القلم، القاهرة، ١٩٩٧.

٥٨ – الفقي، مصطفى، **من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥٩ – فيديريكو مايور ثاراجوثا، **نظرة في مستقبل البشرية، قضايا لا تحتمل الانتظار**، ترجمة: محمود علي مكي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٨٧.

٦٠ – كاظم، خالد، **إهدار رأس المال الاجتماعي في مصر**، الديمقراطية، العدد ٣٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.

٦١ – كوزنيش، إدوارد، **المستقبلية، مقدمة في فن وعلم فهم وبناء عالم الغد**، ترجمة محمود قراحة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤.

٦٢ – محمود، فؤاد مصطفى، **مجموعة القوانين الحديثة للاستيراد والتصدير والوكالة التجارية وتنظيم التعامل في النقد الأجنبي والقرارات الوزارية المنفذة لها**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩.

٦٣ – مراد، بركات محمد، **ظاهرة العولمة « رؤية نقدية»**، كتاب الأمة، العدد (٨٦)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ٢٠٠٢.

٦٤ – مرسي، سعيد محمود، **المجتمع المدني والتربية المدنية: مدخل لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي في تربية المواطنة والمشاركة المجتمعية (دراسة تحليلية)**، مجلة التربية والتنمية، العدد ٣٨، ٢٠٠٦.

٦٥ – مرقس، وداد النجارة السيد، السكان والتنمية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ٢٠٠٥.

٦٦ – مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، **المسح الشامل للمجتمع المصري** (١٩٥٢ – ١٩٨٠)، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٥.

٦٧ – مكي، أحمد مختار، **المجتمع المصري بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص «دراسة نظرية تحليلية»**، المؤتمر العلمي السنوي الأول : مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة، كلية البنات، جامعة عين شمس، في الفترة من ٢٥– ٢٦ يونيو،القاهرة، ٢٠٠٢.

٦٨ – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دليل إدارة الجودة الشاملة للتعليم في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠٥.

٦٩ – ميرل، مارسيل، العلاقات الدولية المعاصرة، حساب ختامي، ترجمة: حسن نافعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

٧٠ – نسيم، سليمان، **صياغة التعليم المصري الحديث، دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية** (١٩٣٢-١٩٥٢)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١.

٧١ – نقابة المعلمين، الموسوعة التربوية، **المعلم . .** والتعليم العصري، نقابة المعلمين، القاهرة، ٢٠٠٨.

٧٢ – هاشم، صلاح، **العدالة والمجتمع المدني: حالة مصر**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

٧٣ – الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، **دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، جمهورية مصر العربية**، الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، القاهرة، ٢٠٠٩.

٧٤ – وهبة، مراد، **رأس المال الاجتماعي من منظور فلسفي**، الديمقراطية، العدد ٣٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.

٧٥ – يوسف، السيد، **جمال الدين الأفغاني والثورة الشاملة**، تاريخ المصريين (١٥١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Australian Qualifications Framework (AQF) Implementation Handbook. National Library of Australian. Australia. Fourth Edition. 2007.
- Australian Universities Quality Agency. Audit Manual- Version 6.0. Australian Universities Quality Agency. Australia. 2009.
- Blanchard. Anita and Tom horan Virtual Communities and Social capital. In Eric Lesser (ed.) Knowledge and Social Capital: Foundations and Application. Butterworth- Heinemann. Boston. 2000.
- Boone. L. E. and Kurtz. D. L. Contemporary Business. South-Western. USA. 2005.
- Bourdieu. P. Forms of Capital. In Richardson. J. G. (ed.) Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. Greenwood Press. New York. 1983.
- Center of Accreditation and Quality Assurance of the Swiss Universities. Guidelines of the Swiss University Conference for Academic Accreditation in Switzerland. Swiss University Conference. Berne. Switzerland. 2007.
- Christiaan G.. Deepa. N.. Veronica. and Michael. W.. Measuring Social Capital: An Integrated Questionnaire. World Bank Working Paper. No 18. World Bank .Washington. USA. 2004.
- CNE. Handbook of standards for Quality Management in French Higher Education Institutions. CNE. France. 2003.
- Cochran. J. Education in Egypt. Croom Helm. London. 1986.

- Coleman، James، S. Social Capital in the Creation of Human Capital، American Journal of Sociology، Chicago، USA، 94: S951988 ،120–.
- Commission for Academic Accreditation، Standards for Licensure and Accreditation، Ministry of Education and Scientific Research، United Arab Emirates، Fourth Edition، 2007.
- Commission on Institution of Higher Education، Standards for Accreditation، NEASC، Beford، 2005.
- Curran، J. and Susan، R. T. Social Capital and Civil Society and Solidarity، California Stat University، California، 2001.
- Frank، A.، Zhao، Y.، Borman، K.، Social Capital and the Diffusion of Innovations within Organization: The Case of Computer Technology in Schools، Sociology or Education، V. 77، No. 2، American Sociological Association، USA.، 2004.
- Fukuyama، F.، Social Capital and Civil Society، prepared for Delivery at the International Monetary Fund Conference on Second generation، October 1، 1999.
- Fullan، M.، Planning، Doing and Coping with Change، In The Open University (ed.) Strategic Leadership and Educational Improvement. SAGE، London، 2003.
- Gamarnikow، E. and Green، A. Social Capitalism and Educational Policy: Democracy، Professionalism and Social Justice Under New Labour، International Studies in Sociology of Education، England، V17، I4، S3672007 ،388–.
- Gamarnikow، E. and Green، A. The Third Way and Social Capital: Education Zones and a New Agenda for Education، Parents and Community? International Studies in Sociology of Education، England، V9، I1، S31999 ،22–.

- Haghighat، G. School Social Capital and Pupil's Academic Performance، International Studies in Sociology of Education، England، V15، I3، S2132005 ،235-.
- Heyworth-Dunne، J.، An Introduction to the History of Education in Modern Egypt، London، Frank Cass، 1968.
- Higher Education Quality Committee، Criteria for Programme Accreditation، Council of Higher Education، Higher Education Quality Committee، Pretoria، South Africa، 2004.
- Louis، C. et. at.، Research Methods in Education، 5Th edition، Routledge، London، 2000.
- Luz Martinez، and Surender Kumar، Under Topic: Social Capital، In The Encyclopedia of the Earth، 2009، avaliable at http://www.eoearth.org/، 2009.
- Mariamma A.varghese، Katre shakuntala: NAAC-A Profite، National Assessment and Accreditation Council، National Printing Press، India 2007.
- Middle States Commission on Higher Education، Characteristics of Excellence in Higher Education، MSCHE، Philadelphia، 2008.
- Northwest Commission on Colleges and Universities، Accreditation Handbook، NWACS، Redmond، 2003.
- Paxton، P. Is Social Capital Declining in the United States? A Multiple Indicator Assessment، American Journal of Sociology، Chicago، V105، I 1: S881999 ،127-.
- Portes A. and landolt، P. The Downside of Social Capital، The American Perspective، USA، V 26، S 181996 ،21-.
- Putnam، R. and Feldstein، Better Together: Restoring the American Community، Simon and Schuster، New York، 2003.

- Putnam، R. D. Democracies in Flux: the Evolution in Social Capital in Contemporary Society، In Putnam (ed.) Introduction. Oxford، Oxford University Press، 2002.
- Putnam، R. D. Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy، Princeton، NJ، Princeton University Press، 1993.
- Putnam، R.، Bowling Alone: Americas Declining Social Capital، Journal of Democracy ، Washington، V 6، I 1، S651995 ،78-.
- Quality Assurance Agency for Higher Education، Code of practice for the assurance of academic quality and standards in higher education، England، 2004 available on www.qaa.ac.
- Randolph، L.H. and Systems، O. D. Leadership Through Partnership: A Collaborative، Strength-Based Approach to Strategic Planning، Paper Presented at the Academy of Human Resource Development International Conference (AHRD) Columbus، oh Feb 222006 ،.1088-1081 ،26-.
- Riddel، S.، Wilson، A. and Baron، S.، Gender، Social Capital and Lifelong Learning for People with Learning Difficulties، International Studies in Sociology of Education، England، V11، I3، S32001 ،.23-.
- South Association of Colleges and Schools، Handbook for Reaffirmation of Accreditation، Commission Colleges، Georgia، 2003.
- Szyliowicz، J.، Education and Modernisation in the Middle East، Cornell University Press، London 1973.
- Williamson، B. Education and Social Change in Egypt and Turkey: a Study in Historical Sociology، Macmillan Press، London، 1987.
- World Bank (2005) Social Capital، World Bank، Washington، USA، 2005.

Social Capital and its Contributions to the Quality Assurance and Accreditation of Higher Education in the Egyptian Society

Abstract

this study analytically deals with the assumption that in the absence of social capital, societies, their institutions and members may not be able to achieve quality of outputs relying only on physical and human capitals. So in order for Societies and their institutions to benefit from their physical and human wealth in achieving their objectives, they have to put social capital into consideration, as it asserts on trust, the formation of institutional and individual network of relationships, and on commitment to principles, values, and ethics. Therefore, the current study aims at: firstly, providing a comprehensive definition of social capital in the light of its contribution to quality assurance and accreditation of higher education in Egypt. Secondly, discovering the reflections and implications of social capital on quality assurance and Accreditation in Higher Education. Thirdly, uncovering some laws and assumptions of social capital regarding its relation to physical and human capitals. Fourthly, analyzing the indicators of waste in social capital in the Egyptian society. Fifthly, putting four different scenarios for social capital and discussing the effects of each of these scenarios on quality assurance and accreditation of higher education. Sixthly, showing the contributions of social capital in the field of quality assurance and accreditation of higher education. And finally, clarifying the ability of higher education institutions in developing social capital.

The Author

Dr. Safaa Ahmed Mohammed Shehata

- PhD in Education, Foundations of Education, from School of Education, Leeds University 2002.
- Associate Professor since 2009, Faculty of Education, Ain Shams University.
- **E-mail:** dr_safaa_shehata2000@hotmail.com

Publications:

- Safaa Ahmed Mohammed Shehata, Ashraf Muharram Fareed: " The Roles and Functions of the School in a Changing World", Journal of Education and Development, Vol. (31), pp. 1 - 46, The Consulting Office for Educational Services, Cairo, 2004.
- "An Analytical and Critical Study of Some Futuristic Visions of the Civilizational Development of Education", Journal of Education and Development, Vol. (35), pp. 58-89, The Consulting Office for Educational Services, Cairo, 2005.
- A Proposed Vision for Ways to Take Advantage of Cultural Heritage in Shaping the Future of Education and Designing Its Techniques of Study", Journal of the Faculty of Education, University of Zagazig, Vol. (54), pp. 55-109, Faculty of Education, Zagazig University, Zagazig, 2006.
- "Evaluation Study of the Educational System in the Arab Open University", Journal of Studies in Higher Education, Vol. (13), pp. 235 - 305, Center for Development of University Education, Ain Shams University, Cairo, 2006.
- "Strategic Planning for Improving the Performance of the Faculty of Education - Ain Shams University in the light of Quality and Accreditation of education Concepts", Journal of Future of Arab Education, The Arab Center for Education and Development (ACED), Cairo, 2008.
- "Suggested Perspective to Develop the Performance of Pre-University Education Institutions in Egypt", Journal of the Faculty of Education, Ain Shams University, Vol. (35), pp. 517 - 640, Faculty of Education, Ain Shams University, Cairo, 2011.
- Safaa Ahmed Mohammed Shehata, Ashraf Muharram Fareed: "Ensuring the Quality of Technical Education and Egyptian Training: A Proposed Approach Using the Best Practices Method", In, the Sixth International Conference of the Arab Center for Education and Development (ACED), Entitled: Education and Scientific Research in the Arab Renaissance Project: Prospects Towards a knowledge-based Society", From 5 to 7 July, pp. 635 - 720, The Arab Center for Education and Development (ACED), 2011.
- "Basics for Assessing Learner>s Performance and Measuring Educational Institution Effectiveness (Value- added assessment Approach)", The International Journal of Educational Research, Vol. (31), pp. 152 - 180, Faculty of Education, University of the United Arab Emirates, United Arab Emirates, 2012.
- Magdy Abd el-Wahab Qasim, Safaa Ahmed Mohammed Shehata: "Social Capital and The Quality of Education (Mutual Contributions)", The National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education, Cairo, 2012.

Monogragh 379

Social Capital and its Contributions to the Quality Assurance and Accreditation of Higher Education in the Egyptian Society

Dr. Safaa Ahmed M. Shehata
Faculty of Education - Ain Shams University
Egypt

استبانة آراء القارئ

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحوليات؛ وذلك من خلال إجابتكم عن هذه الأسئلة:

١ – العمر: ..... سنة

٢ – الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

٣ – بلد الإقامة: الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر) .....

٤ – التعليم:

ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٥ – طبيعة المهنة:

أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (واذكرها)...

٦ – مواضيعك المفضلة:

أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐

تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (واذكرها) ...

٧ – كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐

٨ – هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟ نعم ☐ لا ☐

٩ – رأيك في حجم الحوليات؟

كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

١٠ – كيف ترى موضوعات الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

١١ – ما الطابع العام للحوليات من وجهة نظرك؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

١٢ – هل تقرأ الحوليات بانتظام؟ نعم ☐ لا ☐

١٣ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ نعم ☐ لا ☐

١٤ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ نعم ☐ لا ☐

١٥ – هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟ نعم ☐ لا ☐

١٦ – اقتراحاتك لتطوير الحوليات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

ص. ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

مجلة الحقوق

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الرحمن الملحم

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣
E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عبد العزيز خليفة القصار

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - ٢٤٩٨٤٧٢٣ - ٢٤٩٨٨٠٩٥
فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤

العنوان الإلكتروني: E-mail - jsis@ku.edu.kw

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيس التحرير
أ. د. بـدر عمـر العمـر

ترحـب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف علوم البحث والدراسة .

ومن أبوابها

- البحوث العربية.
- البحوث الإنجليزية.
- عرض الكتب ومراجعتها .
- البيبلوجرافيا العربية.
- ملخصات الرسائل الجامعية: ماجستير - دكتوراه.
- التقارير : مؤتمرات - ندوات

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الـــدول الـعـربـيـة : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

Tel.: (+965) 24833215 - 24984066 - 24984067 Fax: (+965) 24833705 P.O. Box 17073 Al-Khaldiah, 72451 Kuwait
www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps E - mail : jgaps@ku.edu.kw
w w w . k u . e d u . k w

التعاون
Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ ـ يناير ١٩٨٦ م

ـ تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

ـ تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث ـ آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / بليوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير ـ مجلة التعاون
ص . ب : ٧١٥٣ ـ الرياض : ١١٤٦٢
هـاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)
فـاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)
Email : attaawun@gcc-sg.org

المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. عبدالله محمد الشيخ

تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٢٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٢٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٢٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: joe@ku.edu.kw

Advisory Board

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin
Department of Arabic Language and Literature - University of Jordan

Prof. Hayat N. Al-Hajji
Department of History
University of Kuwait

Prof. Ahmed Etman
Department of Greek and Latin Studies - University of Cairo

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al-Fehri
Department of Arabic Language and Literature - University of Mohamed V

Prof. Ismail S. Muqlad
Department of Political Science - University of Assiout

Prof. Marie-Therese Abdul Messieh
Department of English Language and Literature - University of Kuwait

Prof. Imam Abdul Fattah Imam
Department of Philosophy
University of Ain-Shams

Prof. Mohammed Ghanem Al-Rumeihi
Department of Sociology
University of Kuwait

Prof. Hamdi Hasan Abul-Enein
Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mohammed M. I. Al-Dib
Department of Geography
University of Ain-Shams

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil
Department of Psychology - University of Ain Shams

Editorial Board

Dr. Fatima Ibrahim AL - Khalifa

Editor-in-chief

Pfor. Bader M. Al-Ansari

Department of Psychology

Prof. Shafeeq Al-Ghabra

Department of Political Science

Prof. Jamal B. Al-Qenaee

Department of English Language and Literature

Dr. Husain A. Bo-Abbass

Department of Arabic Language and Literature

Dr. Gassem S. Al-Fehaid

Department of Arabic Language and Literature

Dr. Aly Z. Alzuabi

Department of Sociology and Social Work

Dr. Ahmed EL-Sherbini

Department of History

Maha Ibrahim Al-Mes'ad

Acting Editor

ANNALS of

ARTS and SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - University of Kuwait

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology and Social Work
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 33, 2013